وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر *بسكرة*

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية –قطب شتمة –

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

عنوان المذكرة

النزاع الإثيوبي الاريتري

- 1998م-2000 م -

مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر

إعداد الطالب: إشراف الدكتور :

فارس لعطيري محمد الطاهر بنادي

السنة الجامعية 2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

↓ إنّي رأيتُ أنّه ما كَتَبَ أحَدُهُم في يَومِهِ كِتاباً إلا قالَ في غَدِهِ، لو غُيِّرَ هذا لَكانَ أحسن ولَو زُيِّدَ ذاكَ لَكانَ يُستَحسن، ولَو قُدِّمَ هذا لكانَ أفضل، ولو تُرِكَ ذاكَ لَكانَ أجمل، وهذا مِن أعظَمِ العِبر، وهو دَليل على استيلاءِ النّقْصِ على جُملَةِ البَشر ↑

عبد الرحيم البيساني

الإهداء

إلى من تعجز الكلمات عن ذكر مآثرهما ، إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما إلى من حلما أن يرياني أتخطى درجات العلم و النجاح ، إلى من لا يمكن أن أوفيهما حقهما مهما قلت فيهما :

أمي و أبي حفظهما الله

إلى الإنسانة التي علّقت عليها آمالي في اجتياز هذا الدرب الطويل

رفيقة دربي و زوجتي الغالية

سارة

إلى كل أفراد عائلتي الصغار منهم و الكبار

إلى إخوتي و أخواتي حفظهم الله

إلى كل أصدقائي دون استثناء

إلى من جمعني بهم قسم واحد ومدرج واحد

إلى كل طلبة قسم التاريخ

إلى الذين يؤمنون بأن العلم لا يساوي شيئا من دون أخلاق

أهدي ثمرة جهدي

فارس

شكر و عرفان

الحمد لله على نعمه التي لا تعد ولا تحصى الحمد الذي أنار لي درب العلم و المعرفة و أعانني على أداء هذا الواجب و وفقني إلى انجاز هذا العمل .

و أتوجه بجزيل الشكر و الامتنان إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل و في تذليل ما واجهني من صعوبات و أخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور "محمد الطاهر بنادي" الذي لم يبخل علي بتوجيهاته و نصائحه القيمة التي كانت عونا لي في إتمام هذا العمل .

مقدمة

ما إن تحررت قارة إفريقيا من الاستعمار الأوروبي حتى وجدت نفسها منغمسة في متاهة النزاعات و الصراعات ، ما يعني غرقها في مستنقع الحرب مرة أخرى لكن هذه المرة ليس في مواجهة الاستعمار الأوروبي بل في مواجهة الدول الإفريقية لبعضها البعض و حتى بين أبناء الدولة الواحدة – فقبل أن يطوي عقد الستينات صفحاته – حتى كانت العديد من دولها قد أنهكتها جراحات النزاعات الحدودية، والحروب الأهلية ، والانقلابات العسكرية .

إن من أبرز مخلفات الاستعمار الأوروبي في إفريقيا هو مشكل الحدود ، فرغم استقلال دولها إلا أن الخريطة السياسية للقارة الإفريقية لم تتغير وبقيت كما خطط لها الاستعمار ، بدليل أن سكان بلدين متجاورين ينتمون إلى نفس القومية بعد أن كانوا في وقت سابق ينتمون إلى قطر واحد ما أدى إلى نزاعات بين الدول المتجاورة كانت الحدود السبب الرئيسي فيها .

و بدت هذه النزاعات أكثر تجليا عند نهاية الحرب الباردة 1989 م و ظهور النظام الدولي الجديد 1991 م ، حيث تميزت هذه الفترة بمحاولات عديدة من أجل احتواء الوضع ، تحولت بموجبها العلاقات بين الأطراف المتنازعة إلى علاقات ايجابية في العديد من المرات ، كما أن من النزاعات التي تشهدها القارة الإفريقية لا تزال متواصلة إلى يومنا هذا .

و تعد منطقة القرن الإفريقي بؤرة من بؤر الصراع العالمي لما تشهده من تصاعد مستمر للأحداث حيث تعيش و لا تزال تعيش سلسلة من الانشقاقات الداخلية ، إذ كانت ساحة للعديد من النزاعات يختلف كل منها عن الآخر، ومن بين أهم النزاعات التي شهدتها المنطقة النزاع الصومالي الإثيوبي ، النزاع الاريتري

اليمني ، و النزاع الإثيوبي الاريتري هذا الأخير يعتبر من بين النزاعات المتميزة في المنطقة لعدة اعتبارات منها أنه كان بين جارتين تجمعهما علاقات تاريخية كبيرة ، كما أن المشكل بين الدولتين تعدى مشكلة الحدود و أصبح الصراع صراع وجود ، هذا الأخير مثل محورا لدراستنا ، لذا سنحاول من خلاله تقديم دراسة لما جرى بين الدولتين خلال الفترة 1998م – 2000م .

أهمية الموضوع :

تحظى النزاعات في إفريقيا عموما والنزاع الإثيوبي الاريتري خصوصا على أهمية كبيرة من الناحيتين النظرية والعملية:

- فمن الناحية النظرية تفيد هذه الدراسة في تقييم مسار النزاع وتطوره.
- أما من الناحية العملية فيجب الوقوف على مختلف أبعاد هذا النزاع نظرا لتميزه عن النزاعات الأخرى التي شهدتها القارة،إضافة إلى ذلك أن الجزائر ساهمت بشكل كبير في تسويته .

أهداف الموضوع :

- البحث في خلفيات النزاع والعوامل التي أدت إلى تأزم العلاقات الإثيوبية الاريترية.
- محاولة إبراز دور الفواعل الإقليمية والدولية في النزاع.
- البحث في تأثير هذا النزاع وانعكاساته على الصعيدين الداخلي والخارجي.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد اجتمعت جملة من الأسباب منها جعلتني أهتم بالبحث في الموضوع أهمها :

- قلة الدراسات باللغة العربية المتعلقة بالموضوع رغم أهميته لما له من تأثير على الاستقرار السياسي لدول القرن الإفريقي خاصة والدول الإفريقية عامة.
- الرغبة العلمية في معرفة الأسباب الخفية لمشكلات القارة الإفريقية.
- الرغبة في البحث في هذا النوع من المواضيع.
- الموضوع يمثل حلقة من حلقات التاريخ الإفريقي المعاصر ولابد من دراسته.

إشكالية الموضوع :

- يمكن تحديد الإطار الزماني للموضوع على النحو التالي:

البداية كانت سنة 1998م تحديدا في شهر ماي و الذي شهد أول هجوم للقوات الإريترية على إثيوبيا ، أما النهاية فكانت بتوقيع اتفاق السلام بين الطرفين في ديسمبر 2000م.

- في حين يعود الإطار المكاني للموضوع إلى الأراضي الإثيوبية الاريترية باعتبارها مسرحا للنزاع.

يطرح الموضوع الذي بين أيدينا إشكالية رئيسية هي :

ما طبيعة النزاع الإثيوبي الاريتري وتداعياته ؟

وللإجابة على الإشكالية التالية وجب علينا طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية لمعرفة ملامح الموضوع ، و التي تتمثل فيما يلي :

1. ما هي خلفيات النزاع الإثيوبي الاريتري؟
2. ما هي أهم التطورات التي مر بها؟
3. وما هو دور و موقف الفواعل الإقليمية والدولية من النزاع؟

عرض الموضوع :

و للإجابة عن الإشكالية التالية وضعنا خطة عمل متكونة من مقدمة ، ثلاثة فصول و خاتمة :

فصل تمهيدي بعنوان معطيات عامة حول طرفي النزاع إثيوبيا و إريتريا حاولنا من خلاله دراسة الموقع الجيوسياسي للدولتين ، التركيبة السكانية ، الإمكانيات الاقتصادية و النظام السياسي .

فصل أول يتناول خلفيات النزاع الإثيوبي الاريتري و تطوره ، وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث ، تطرقنا في الأول إلى جذور النزاع و الثاني يتناول أسبابه و وصولا إلى تطوره خلال الفترة 1998 – 2000 في المبحث الثالث .

و فصل ثاني وضحنا فيه دور القوى الإقليمية و الدولية في النزاع كما تناولنا الدور الذي لعبته الجزائر في عملية الوساطة بين طرفي النزاع إلى غاية توقيع اتفاق السلام .

مناهج البحث :

المـــنهج التـــاريخي الوصـــفي: للوقـوف علـى أهـم الأحـداث التاريخيـة خـلال فتـرة الدراسة.

المـنهج التحليلـي: لتحليـل الأحـداث المرتبطـة بـالنزاع الإثيـوبي اريتـري وكشـف مختلـف أبعاده من أجل الخروج بنتائج مضبوطة تلخص ما وقع خلال فترة الدراسة.

مراجع الموضوع :

مـن أهمهـا كتـاب **اريتريـا و الحبشـة** ل**محمـود شـاكر** و الـذي يتنـاول فيـه تـاريخ الـدولتين مـن كافـة الجوانـب البشـرية و الاقتصـادية إضـافة إلـى حـرب الاسـتقلال الاريتريـة ضـد إثيوبيـا و مطالبتهـا بالانفصـال ، كـذلك كتـاب **حـرب الإخـوة الأعـداء** لمؤلفـه **محجـوب الباشـا** و الـذي يقـدم لنـا بالتفصـيل الحـرب الإثيوبيـة الاريتريـة مـرورا بالجـذور و التـاريخ المشـترك بـين الـدولتين الـى غايـة حـرب 1998 التـي انتهـت بتوقيـع اتفـاق السـلام كمـا رصـد أهـم التطـورات التـي تشـهدها العلاقـات بـين البلـدين بعـد توقيـع اتفـاق السـلام ، كـذلك كتـاب **حـوار البندقيـة** لكاتبـه الصـحفي السـوداني **محمـد فتحـي الضـو** الـذي يكـون قـد عـايش الأحـداث علـى أرض الواقـع باعتبـار أنـه كـان مراسـلا لأحـد الصـحف و تنـاول بالتفصـيل الوقـائع التـي جـرت بـين الـدولتين فـي فتـرة 1998-2000 ، كمـا نجـد مرجعـا مهمـا للـدكتور **محمـــد بوعشـــة** بعنـوان **الدبلوماســية الجزائريـة و دورهـا فـي إدارة الحـرب الإثيوبيـة الاريتريـة** و الـذي أوضـح فيـه الجهـود الجزائريـة المبذولـة فـي سـبيل إيجـاد حـل للنـزاع الـذي انتهـى بتوقيـع اتفـاق السـلام الشامل بين الطرفين .

أما بالنسبة لرسائل الماجيستير فنجد الكثير منها التي ركزت على دور الوسيط الجزائري في النزاع منها رسالة **للعربي فارس** و التي حملت عنوان **دور الوساطة المختلطة في تسوية النزاع الإثيوبي الاريتري 1998 – 2002 (مع التركيز على الوسيط الجزائري)** حيث تم فيها عرض النزاع من كافة جوانبه ثم تم تم التطرق إلى أهم الجهود الدولية و الإقليمية المبذولة من أجل إيجاد حل للنزاع وتم من خلالها التركيز على عملية الوساطة الجزائرية التي تمكنت بعد عناء طويل من إيجاد حل للأزمة القائمة بين الدولتين، كما نجد دراسة قانونية ل**حميد زايدي** بعنوان **تسوية النزاع الإثيوبي الاريتري في إطار اتفاق السلام الموقع بالجزائر** وتم فيها معالجة مدى تمكن الطرفين الالتزام ببنود الاتفاق ، إضافة إلى مذكرة **الصراعات الإقليمية في منطقة القرن الإفريقي بعد انتهاء الحرب الباردة أنموذج تطبيقي الصراع الإثيوبي الاريتري** لصاحبها **صباح صالح عكار** ، هذه التي تناولت ظاهرة الصراعات في منطقة القرن الإفريقي وتم فيها عرض تفاصيل الصراع الإثيوبي الاريتري انطلاقا من جذوره وصولا إلى سنة 2011 م لكون الصراع لم يحسم بعد .

أما بالنسبة للدوريات فلقد اعتمدنا على الكثير من المقالات المنشورة في **مجلة السياسة الدولية** التي تناولت الموضوع بإسهاب منها مقال **لصلاح حليمة** بعنوان **النزاع الاريتري الإثيوبي** "**رؤية تحليلية** " حيث تم فيه التطرق لموقع الدولتين وأهميته و العوامل التي أدت إلى اندلاع حرب 1998م وصولا إلى أهم محطاتها، إضافة إلى مجموعة من المقالات في **جريدة الحياة** المصرية و التي واكبت الحرب أولا بأول أهمها مقال بعنوان " **قراءة في كتاب** "**الأجندة الخفية**" **تأديب أثيوبيا**

للاستقلالية الاريترية : تثبيت لحكم التيغراي وتطلع إلى دور إقليمي" لكاتبه **وسام سعادة** الذي جاءت فيه قراءة لكتاب الأجندة الخفية الذي سبق ذكره .

أما بالنسبة للمراجع الأجنبية فقد لقد اعتمدنا على مجموعة من المراجع أهمها بحث حول الصراع بين إثيوبيا و اريتريا لـ**Getachew.Beguachew** و الذي استند فيه على وقائع المؤتمر العلمي المنعقد في أوسلو العاصمة النرويجية و الذي عرض الصراع سابق الذكر و ما مدى نجاح اتفاق السلام في حل الأزمة بين الدولتين ، كذلك تم الاعتماد على مقال في **جريدة المجاهد** بعنوان " **d'Alger Accord Speçial** "الذي تناول اتفاق السلام الشامل منوها بدور الوسيط الجزائري في الوصول إلى الاتفاق .

صعوبات الدراسة:

لا يخفى على أحد أنه لا يوجد عمل يخلو من الصعوبات ، إلا أنها لم تكن لتثنينا عن الاجتهاد من أجل إنجازه و تقديمه في صورته الحالية و من أهم الصعوبات التي واجهتنا

- قلة المصادر المتعلقة بالموضوع وصعوبة الحصول عليها نظرا لعدم توفرها وإتاحتها بالشكل المطلوب.
- تناول هذا الموضوع يعتمد على المراجع الأجنبية لكن ضيق الوقت من أجل ترجتمها حال دون الاستفادة من اكبر عدد منها .
- طبيعة الدراسة حيث أنها تناولت موضوع شائكا لم يحسم بعد .
- ضيق الوقت للتعامل أكثر مع موضوع الدراسة نظرا لارتباطات الدراسة.

الفصل التمهيدي : معطيات عامة حول طرفي النزاع

(إثيوبيا – إريتريا)

المبحث الأول: معطيات عامة حول إثيوبيا:

المطلب الأول: الموقع الجيوسياسي:

إثيوبيا هي إحدى دول القرن الإفريقي[1] وهي دولة داخلية ليس لها إطلالة على الساحل، وذلك بعد استقلال اريتريا عنها سنة 1993م وبذلك فقدت آخر منفذ لها عن البحر[2]، تتربع على مساحة تقدر بمليون كلم2 بشريط حدودي يقدر بحوالي 5328 كلم يحدها من الشمال الشرقي اريتريا و تشترك معها ب 912 كلم، ومن الشرق كل من جيبوتي ب349 كلم والصومال 1600 كلم، ومن الجنوب كينيا ب 861 كلم ، ومن الغرب والشمال الغربي السودان ب 1600 كلم، تغطي الأراضي الزراعية فيها حوالي ثلاثة أرباع البلاد في حين تشكل الغابات والمراعي حوالي 7 % أي حوالي 7900كلم2، أما ما تبقى من المساحة فهو عبارة عن مباني و أراضي وقمم جبلية ومجاري مائية[3] . (ينظر الملحق رقم (01) ص 79)

تغطي الهضبة الإثيوبية أكثر من نصف مساحة البلاد حيث تمتد من الشرق باتجاه الغرب و يقطعها العديد من الأودية، كما يخترقها النيل الأزرق الذي ينبع من بحيرة تانا وهي أكبر بحيرة في إثيوبيا ويعد النيل الأزرق المجرى الرئيسي لنهر النيل حيث يمده بنسبة 86 % من المياه وتسعى إثيوبيا حاليا للتحكم في كمية مياه النيل الأزرق التي تصب في

---

[1] القرن الإفريقي : هو ذلك البروز المثلث الشكل الواقع بين الشرق الإفريقي الذي يشرف على المحيط الهندي و خليج عدن، ويمتد شمالا على ساحل البحر الأحمر لمسافة 600 ميل، ويمتد إلى داخل القارة الإفريقية ليشمل كل من الصومال، جيبوتي، اريتريا، إثيوبيا، إضافة إلى كينيا والسودان. (ينظر مسعود الخوند : الموسوعة التاريخية الجغرافية، إفريقية في شخصية القارة شخصية الأقاليم، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة،[د ت]، ص353- ص369- ص 374.)

[2] أسامة عبد الرحمن الأمين: " التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا (إثيوبيا أنموذجا) وأثره على دول حوض النيل الشرقي"، **مجلة دراسات افريقية**، عدد 49، جامعة إفريقيا العالمية ، القاهرة ، جوان 2013 م ، ص 184.

[3] Liberary of congres- fedralresearch division, country profile:Ethiopia.april.2005.P 5.

كل من مصر والسودان وذلك من خلال السيطرة على روافده وإقامة العديد من المشاريع المموّلة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل، ما يؤدي إلى تعطيل عملية التنمية في البلدين[1].

وتقع بالهضبة أيضا أعلى القمم الجبلية في البلاد وهي قمة جبل رأس ديجن التي يبلغ ارتفاعها حوالي 4620 متر، ومن مظاهر السطح كذلك الأخدود الإفريقي العظيم الممتد من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي ليقطع الهضبة الإثيوبية[2].

أما فلكيا فتقع إثيوبيا بين دائرتي عرض 3°-18° شمالا وبين خطي طول 33°-48° شرقا ، ما يجعلها جزءا من المنطقة الحارة وفيها تتدرج الظواهر المناخية من الاستوائي إلى الصحراوي ، إلا أن عامل الارتفاع للدولة يحدث تعديلا كبيرا في درجة الحرارة وكمية التساقط ما جعل الأراضي الإثيوبية تتميز بتنوع مناخها من مكان إلى آخر[3].

المطلب الثاني:التركيبة السكانية:

يبلغ عدد سكان إثيوبيا في الوقت الراهن حوالي 62 مليون نسمة ويتميز المجتمع الإثيوبي بالتنوع الإثني والثقافي واللغوي ، حيث يتكون المجتمع الإثيوبي من 7 مجموعات إثنية أساسية إضافة إلى مجموعات اثنيه أخرى صغيرة[4].

---

[1] أسامة عبد الرحمن الأمين ، المرجع السابق، ص 62.

2 عبير محمد احمد الفقي: اثر المحددات الداخلية على العلاقات الاريترية الإثيوبية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في السياسة ، إشراف الدكتور راضية أبو العينين ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة،السنة الجامعية 2012م، ص 12.

3طه حميد حسن العنبكي : "تطورات الصراع الاريتري الإثيوبي ومواقف القوى والمنظمات الإقليمية والدولية "، **مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية**"، العددان 1و2 ،المجلد3، ، كلية القانون ، جامعة القادسية ، العراق، جوان – ديسمبر 2010م، ص ص 50-51.

[4] أسامة عبد الرحمن الأمين، المرجع السابق، ص ص 184 185.

كما أنه عبارة عن مزيج من الجنس الإفريقي للقبائل الإفريقية والجنس القوقازي التابع للقبائل العربية المهاجرة من شبه الجزيرة العربية ومصر، و تعتبر اللغة معيارا أساسيا في تحديد القوميات بحيث تتخذ كل قومية منطقة خاصة بها ، و يمكن تمييز أهم هذه القوميات فيما يلي[1]:

- **الأمهرة** : من السكان الأصليين للبلاد ، و رغم قلة عددهم إلا أنهم تمكنوا من السيطرة على البلاد ، أغلبهم يدينون بالديانة النصرانية وجعلوا منها ديانة البلاد الرسمية ولغتهم هي اللغة الرسمية للبلاد أما عن مكان تواجدهم فهم يقطنون الهضبة الوسطى شمال بحيرة تانا.
- **التيجراي** : يتواجدون في المرتفعات شمال البلاد وهم في نزاع دائم مع الأمهرة يبلغ عددهم حوالي 5.37 مليون نسمة ما يعادل نسبة 10 % من إجمالي سكان البلاد، يدين أغلبهم بالديانة المسيحية الأرثوذكسية.
- **الأورومو أو جلا** : يبلغ عددهم حوالي 22 مليون نسمة ما يعادل نسبة 40 % يتواجدون وسط الهضبة الإثيوبية وغربها يدينون بالإسلام ، عانى أبناء هذه القومية من الاضطهاد من قبل الأمهرة ، بحيث يمثلون إحدى قوى المعارضة الرئيسية للنظام الحاكم للبلاد.
- **الجوارغ** : و يتواجدون في الجنوب الغربي للبلاد ويمتهنون الرعي وديانتهم الإسلام[2].
- **العفر**: ينتمون إلى القبائل العربية الإسلامية ويمثلون نسبة 4 % من السكان، ينتشرون في الجزء الشرقي للبلاد و بالضبط في مناطق الحدود المشتركة مع جيبوتي واريتريا، مهنتهم الأساسية الرعي وديانتهم الإسلام، ولا يزالون لحد الآن على عداء تام مع الحكومة المركزية.

[1] طه حميد حسن العنبكي ، المرجع السابق، ص51.

[2] محمود شاكر : ارتريا والحبشة، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، ص 40.

- **الصوماليون:** وهم من المسلمين المعادين للحكومة المركزية الإثيوبية لعدة اعتبارات أهمها الرغبة في الانفصال عن إثيوبيا و الانضمام لجمهورية الصومال العربية ، يتواجدون على الحدود الشرقية بين الدولتين بالضبط في إقليم الأوغادين[1] .
- **البوران:** ويقيمون في الجنوب في أخصب مناطق إثيوبيا ، يدين أغلبهم بالإسلام فيما بقي جزء منهم على الوثنية[2] .

كما تضم إثيوبيا مجموعة من القوميات الأخرى يمكن عدها من الأقليات مثل الزنوج الذين يقطنون في الجزء الغربي من البلاد ، و قبائل الفلاشا[3] الذين يدينون باليهودية ولم يبق منهم إلا أعداد قليلة بعد نقلهم مؤخرا إلى إسرائيل[4] .

و المتتبع لما سبق يكتشف أن سكان إثيوبيا يدينون بديانات عديدة أهمها الإسلام وتأتي في المرتبة الثانية المسيحية الأرثوذكسية والكاثوليكية أما ما تبقى من السكان فهم يعتقدون بمعتقدات أخرى.

---

[1] الأوجادين : من الأقاليم المنبسطة الصالحة للزراعة ، يخضع لحكم إثيوبيا رغم أن جل سكانه من الصوماليين بموجب معاهدة تم عقدها بين إثيوبيا و بريطانيا سنة 1954 م . (ينظر : صباح عكار صالح : الصراعات الإقليمية في منطقة القرن الإفريقي بعد انتهاء الحرب الباردة أنموذج تطبيقي الصراع الإثيوبي الاريتري ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية ، فرع دراسات دولية ، إشراف نزار إسماعيل عبد اللطيف الحيالي ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، السنة الجامعية 2011 م- 2012 م ، ص 13.)

[2] نفسه ، ص 41.

[3] تدعي إسرائيل أنهم قبيلة يهودية ضائعة وبعد جملة اتفاقات عقدتها إسرائيل مع إثيوبيا نجحت في تهجيرهم إليها و أول هذه الاتفاقيات الاتفاق السري الذي عقده موشي ديان وزير الخارجية الإسرائيلي مع حكومة إثيوبيا سنة 1977م والذي تم بموجبه إمداد إثيوبيا بالسلاح مقابل موافقتها على هجرة الفلاشا حتى جاء الرئيس منغستو الذي رفض فتح الباب أمام اليهود الفلاشا للهجرة إلى إسرائيل وذلك تماشيا مع الاتجاه العام لمنظمة الوحدة الإفريقية وكذلك تعزيز موقفه المناصر للقضية الفلسطينية بعد ذلك أصبحت عمليات التهجير أكثر تنظيما وأخذت طابعا دينيا في مسمياتها عملية موسى ، عملية سبأ، عملية سليمان. (ينظر منى حسين عبيد: " السياسة الإسرائيلية اتجاه دول شرق إفريقيا(إثيوبيا- السودان أنموذجا) "، **مجلة مركز الدراسات الفلسطينية**، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، العدد 11، [د ت] ، ص ص4-5.)

[4] طه حميد حسن العنبكي، المرجع السابق، ص 53 .

أما بالنسبة للغة في إثيوبيا فإننا نجد العديد من اللغات واللهجات غير أن اللغة الأمهرية[1] هي اللغة الرسمية للبلاد[2].

المطلب الثالث: الإمكانيات الاقتصادية :

بسبب توفر المياه يوجد نشاط زراعي في إثيوبيا كان يمكن أن يكون أوسع مما هو عليه الآن[3]، حيث تعتبر الزراعة عماد الاقتصاد الإثيوبي إذ تمثل نسبة 75 إلى 80 % من الإنتاج القومي للبلاد وهو ما يعكس لنا نسبة السكان الذين يعتمدون في معاشهم على هذا القطاع، ولقد فرض مناخ البلاد ظروفا خاصة جعل الناس يكيّفون أساليب استثمارهم للأرض تبعا لها ما أدى إلى انقسامهم إلى قسمين، الأول ارتبط بالأرض وعنايتها والثاني أولى اهتمامه للرعي والثروة الحيوانية، ومن أهم المحاصيل الزراعية التي نجدها في إثيوبيا[4]:

- **الحبوب :** وأهمها التيف والذي يعتبر الغذاء الرئيسي لسكان المناطق المرتفعة والشعير الذي يعتبر غذاءا للماشية، ثم يأتي القمح والذرة اللذان يعدان غذاء السكان و كمية هاذين المحصولين غير كافية لسد حاجياتهم.
- **البن:** ويزرع في الهضبة و يوجد في الغابات ، يشتهر بزراعته الأوروبيون خاصة في منطقة كافا والتي أخذت تسميتها من كلمة COFFE والتي تعني قهوة، وتعتبر إثيوبيا من الدول المصدرة للبن.

---

[1] اللغة الأمهرية: من اللغات السامية وهي لغة ذات طابع كوشي وهي اللغة الأولى والرسمية لإثيوبيا كانت فيما مضى أكثر انتشارا إذ تحدث بها سكان السودان وشرقه ولهذه اللغة نظام كتابة خاص بها وأقدم ما اكتشف من نصوصها يرجع إلى القرن الثالث عشر ميلادي ما يوافق القرن السابع ميلادي. (ينظر: حسن الشيخ الفاتح قريب الله: السودان دار الهجرتين الأولى والثانية للصحابة ، المؤسسة العامة للطباعة والنشر والتوزيع ، الخرطوم،[د.ت]، ص 48.)

2 13 U.S RELATION WITH ETHIOPIA , BUREAU AFRICAIN AFFAIRS ,JUNE 9,2015.
على الرابط :المتوفر http://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/2859.htm
تاريخ الاطلاع:02-03-2016 ، الساعة 22:01 .

[3] أسامة عبد الرحمن الأمين ، المرجع السابق، ص 185.

[4] محمود شاكر، المرجع السابق، ص ص57-58.

- **القطـن:** رغـم وجـود مسـاحات واسـعة صـالحة لزراعـة القطـن إلا أن زراعتـه لا تـزال محدودة حيث تضطر معامل النسيج في إثيوبيا إلى استيراد حاجياتها من الخارج.
- **التبـــغ:** ويـزرع فـي المنـاطق متوسـطة الارتفـاع. و هنـاك محاصـيل أخـرى مثـل الحمضيات والمشمش والعنب والزيتون والمطاط وغيرها.

و تعتبر إثيوبيا من الدول الأولى في مجال الثروة الحيوانية في قارة إفريقيا حيث تحتوي على حوالي 29.9 مليون رأس من الأبقار وحوالي 21.7 مليون رأس من الأغنام و 16.7 مليون رأس من الماعز تُستغل هذه الحيوانات لحرث الأرض و صناعة الجلود واللحوم[1].

أما في مجال الصناعة فلا توجد صناعات ضخمة في إثيوبيا حيث تمثل نسبة 7 % من دخل البلاد وذلك ناتج عن[2]:

- قلة القوى المحركة من فحم ونفط حيث إن الأبحاث التي أجريت لا تدل على وجود كميات كافية من النفط ، إضافة إلى أن الكهرباء غير كافية رغم وجود الكثير من المجاري المائية الصالحة لتوليد الكهرباء ما يؤهلها لتكون رائدة في هذا المجال.
- كـذلك يوجـد عامـل مهـم آخـر و هـو صـعوبة المواصـلات بسـبب وعـورة الـبلاد مـا يعيـق الحركـة الصـناعية ، أمـا الأنهـار التـي تتـوفر عليهـا إثيوبيـا فغيـر صـالحة للملاحة.

أما عن أهم الصناعات في إثيوبيا فتوجد صناعات خفيفة كصناعة الغزل والنسيج والتي تتركز في أديس أبابا وتعتمد على استيراد حاجتها من الخارج ، إضافة إلى صناعات أخرى كصناعة السكر ومواد البناء وغيرها. وتتوفر على مجموعة من الثروات المعدنية أهمها الذهب الذي يوجد في منطقة سيدامو وجوجام وإنتاجه قليل بسبب استعمال الأساليب

[1] أسامة عبد الرحمن الأمين ، المرجع السابق، ص 185.

[2] محمود شاكر، المرجع السابق، ص 59.

البدائية في استخراجه ، إضافة إلى الفحم الذي يعتبر من الأنواع الرديئة والبلاتين والملح و الرخام الصخري والغرانيت والنحاس...[1].

كما فتحت إثيوبيا الباب أمام الاستثمارات الأجنبية حيث استفادت من حالة الاستقرار التي أعقبت الحرب الأخيرة مع جارتها اريتريا، يضاف إليها تحويلات المغتربين واللاجئين الإثيوبيين إلى الخارج والمعونات الخارجية خاصة الأمريكية والإسرائيلية[2].

أما الخدمات فتمثل بما فيها النشاط السياحي 13 % من الدخل القومي ما جعل إثيوبيا تتبنى سياسة الباب المفتوح وهذا من أجل النهوض باقتصادها الوطني[3].

المطلب الرابع: النظام السياسي في إثيوبيا :

بعد انهيار الحكم الإمبراطوري في إثيوبيا خضعت إلى حكومة مؤقتة تشرف عليها لجنة عسكرية تتألف من 120 عضو من الضباط والجنود، وقد خرجت من رحم هذه للجنة هيئة مصغرة أصبحت هي من تمارس السلطة دون العودة إلى القاعدة ويقود هذه الهيئة منغستو هايلي مريام [4]، ولكن بعدم استقلال اريتريا عن إثيوبيا سنة 1993م وفرار منغستو ذو التوجهات الماركسية [5]، تحول نظام الحكم إلى جمهوري اتحادي ، و يتم انتخاب رئيس الجمهورية لفترة رئاسية تقدر بست سنوات، كما يعين رئيس الوزراء من طرف الحزب الفائز

---

[1] محمود شاكر ، ص ص 61-63.

[2] أسامة أمين عبد الرحمن،مرجع سابق، ص 186.

[3] عبير محمد احمد الفقي ، المرجع السابق، ص 13.

[4]منغستو هايلي مريام Mangestu haile mariam (1937- 2012) سياسي بارز قاد إثيوبيا في الفترة من 1974م إلى غاية 1991 م ، كان قبل توليه حكم اثيوبيا عقيد في الميليشيات الشيوعية التي قادت الانقلاب ضد هيلاسيلاسي، بعد الحرب الأهلية في إثيوبيا أدانته المحكمة لارتكابه مجازر إبادة جماعية ، فر بعدها إلى زيمبابوي سنة 1991 م ، حكم عليه غيابيا بالسجن المؤبد ثم بالإعدام .(ينظر:

Paul B. Henze : layers of time : A history of Ethiopia, palgrave macmilan , Adis ababa, 2000, p 302)

[5] عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة ، ج1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، 1994، ص ص69-70.

بالانتخابات التشريعية ويكون من أعضائه، أما السلطة التنفيذية فيمثلها كل من رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء والحكومة، في حين يمثل السلطة التشريعية مجلسين هما مجلس الاتحاد ومجلس نواب الشعب، الأول يعيّن أعضاؤه لمدة خمس سنوات من طرف رئيس الجمهورية، في حين مجلس الشعب يُنتخب أعضاؤه من طرف الشعب ولمدة خمس سنوات كذلك[1].

أما السلطة القضائية في إثيوبيا فالمحكمة الاتحادية العليا أعلى سلطة قضائية في البلاد يتم تعيين رئيسها من طرف مجلس نواب الشعب بناءا على توصيات من رئيس مجلس الوزراء ، أما بالنسبة للتنظيمات السياسية في إثيوبيا فإننا نجد مجموعة من الأحزاب أهمها : حزب عفار الوطني الديمقراطي، جبهة وحدة بنيشا نجول جوموز الديمقراطية الشعبية، حزب الائتلاف من أجل الوحدة والديمقراطية[2].

[1] عبير أحمد الفقي ، المرجع السابق ، ص 14 .

[2] نفسه ، ص 14.

المبحث الثاني: إريتريا:

المطلب الأول: الموقع الجيوسياسي :

تقع دولة اريتريا في جنوب شرق قارة إفريقيا، على الشاطئ الغربي للبحر الأحمر بين خطي عرض 5.12° و 18°درجة شمالا، وبين خطي طول 5.36° و 43° شرقا، تتربع على مساحة تقدر ب 119 ألف كم مربع، بعدد سكان يقدر بحوالي 800 ألف نسمة[1].

تظهر إريتريا على الخريطة في شكل مثلث غير متناسق الأضلاع، تمتد قاعدته من الشرق إلى الغرب، تحدها من الجنوب إثيوبيا ومن الشمال والغرب السودان ومن الجنوب الشرقي جيبوتي، كما تعرف تعددا تضاريسيا ومناخيا ما يجعلها نموذجا لقارة بأكملها، حيث تقسم إلى 4 أقاليم جغرافية هي: السهل الغربي،الهضبة الوسطى، التلال الشمالية، السهل الشرقي[2].(ينظر الملحق رقم (02) ص 80) .

وتقع العاصمة أسمرا في قلب الهضبة الوسطى التي تشكل امتدادا لمرتفعات إفريقيا الوسطى بحيث يتراوح ارتفاعها من 6000 إلى 7000 قدم عن سطح البحر، وتتميز الهضبة الاريترية بطقس ربيعي دائم[3].

وتضم اريتريا 126 جزيرة من جزر البحر الأحمر أهمها جزيرة دهلك الغنية بالبترول[4]، ويمكن استخدام معظمها للأغراض العسكرية ، ويمتد الساحل الاريتري على طول 1150 كلم ما يمكّن هذه الدولة من التحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، ما جعلها محط

---

[1] عابدين عبد الصبور الصادق: اريتريا والسودان تطور العلاقات الإستراتيجية (سبتمبر 1961م- ديسمبر 1982م) ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، الخرطوم، 2012م، ص 11 .

[2] محمد عثمان أبو بكر: تاريخ اريتريا المعاصر أرضا وشعبا، مكتبة الإسكندرية، القاهرة، 1994م، ص 132.

[3] شوقي عطاالله الجمل و آخرون: موسوعة التاريخ والسياسة في إفريقيا، المكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 2009م، ص ص 268-269.

[4] عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ص 123.

أنظار الغزاة[1]، و هي بهذا من أهم البلدان المطلة على البحر الأحمر ومضيق باب المندب وخليج عدن، فهي تجمع بين الخلفية التاريخية و الإطلالة الساحلية على الشواطئ العربية الآسيوية[2]، ما يكسبها أهمية جغرافية إستراتيجية قومية نظرا لأهمية الممرات المائية سابقة الذكر خاصة بعد افتتاح قناة السويس سنة 1986م ، هذا ما جعل أنظار الدول الاستعمارية تتجه نحوها لغرض السيطرة على البحر الأحمر ومن ثم السيطرة على الاقتصاد العالمي[3].

تعد اريتريا خاصة ومنطقة القرن الإفريقي عامة منطقة مصالح حيوية بالنسبة للدول الصناعية وفي هذا الإطار يقول الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون : (يجب أن نتعامل أحيانا مع المصالح العامة وكأنها مصالح حيوية وإذا كانت دول القرن الإفريقي لا ترقى إلى مرتبة المصالح الحيوية فهي تأتي في المرتبة الثانية ضمن المصالح العامة)[4].

المطلب الثاني : التركيبة السكانية في اريتريا:

يبلغ عدد سكانها في الوقت الراهن حوالي 3,842,436 مليون نسمة، 80 % منهم مسلمون و20 % مسيحيون[5]، و حسب إحصائيات الأمم المتحدة نلاحظ أن عدد سكانها قد تضاعف بين عامي 1951م و 1981م حوالي مرة ونصف[6].

يتكون المجتمع الاريتري من مجموعات كثيرة هاجرت إليها وسكنتها عبر مراحل تاريخية طويلة ، انصهرت هذه المجموعات في بعضها وأصبحت وحدة تجمعها العديد من

[1] طه حميد حسين العنبكي ، المرجع السابق، ص 54.

[2] محمد عثمان أبو بكر، المرجع السابق، ص 134.

[3] عثمان صالح سبي: جغرافية اريتريا، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 1983، ص 19.

[4] علي حسن الخولاني: السياسة الخارجية اليمنية اتجاه دول القرن الإفريقي دراسة حالة الصومال (1995-2005)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، إشراف الدكتور محمد سليم قلالة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ،جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر، السنة الجامعية 2007م-2008م ،ص ص60-61.

5 طه حميد حسين العنبكي ، المرجع السابق، ص 54.

[6] عثمان صالح سبي، المرجع السابق، ص ص 44-45.

العوامل المشتركة ، و تركت هذه الهجرات والغزوات البشرية بصمتها على الكيان الاريتري الإثنولوجي، فصار متباينا، تكاد تحتل كل مجموعة بشرية منه إقليما جغرافيا مميزا، ويشترك أفراد المجموعة البشرية الواحدة في صفات معينة كاللغة والدين[1].

يتحدث سكانها بلغتين مكتوبتين وسبع لهجات محلية، فحسب المادة 38 من الدستور الاريتري المصادق عليه من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 جويلية 1952م فإن اللغة العربية واللغة التيجرينية[2] هما اللغتان الرسميتان للبلاد، أما اللهجات الاريترية فهي(التجراي ، ساهو، الدناكل، البلين، الهضارب، النيلية وتشمل البازا والباريا)[3].

وتنقسم المجموعات البشرية في ارتيريا إلى:

- **تجرة** : يقيمون في إقليم تجرة يزيد عددهم على ثلاثة أرباع مليون وأغلبهم من النصارى المتعصبين.
- **قبائل البجة** : يعيشون شمال وغرب المرتفعات وفي منخفضات وادي البركة يقارب عددهم كذلك ثلاثة أرباع المليون، أغلبهم مسلمين ويتكلمون لهجة تجرة ومهنتهم الأساسية الرعي.
- **الدناقل** : يعيشون في الجزء الجنوبي من السهل الساحلي والصحراء، يقدر عددهم بحوالي 80 ألف، كلهم مسلمون يتكلمون اللغة العفرية.

---

[1] محمد عثمان أبو بكر، المرجع السابق، ص ص 175-176.

[2] اللغة التيجرينية : هي لغة سامية تكتب بالحروف الحبشية وتكتب من اليسار إلى اليمين ولها سبعة حركات تكتب على شكل حروف مستقلة، واللغة التيجرينية هي الوريث الشرعي للغة الجئز الحميرية التي كانت سائدة في جنوب الجزيرة العربية قديما وهي اللغة الرسمية لدولة اريتريا إلى جانب اللغة العربية، وهي لغة غنية بآدابها من قصص وحكايات شعبية وأحكام وأمثال. (ينظر نفس المرجع ، ص 176.)

[3] نفسه ، ص176.

- **ساهو** : يعيشون في المناطق الساحلية الوسطى بين البجة و الدناقل، يقدر عددهم بحوالي 150 ألف وديانتهم هي الإسلام.
- **بلان** : يقطنون مدينة كيرين بالضبط في إقليم بوجس، أكثرهم يدينون بالإسلام.
- **باريا:** أغلبهم من المسلمين لا يزيد عددهم عن عشرة آلاف يقطنون منخفضات نهر القاش.
- **كوناما** : يعيشون في منخفضات نهر ستيت أغلبهم من المسلمين لا يتعدى عددهم 10 آلاف[1].

إن جميع الإحصائيات المتعلقة بالسكان في اريتريا متفاوتة جدا لكن المؤكد هو أن معظم السكان من المسلمين، ويتميز التركيب السكاني للمجتمع الاريتري بالتنوع والتعدد ما يصعب تحديد الهوية الاريترية في ظل الميراث التاريخي للحركة الوطنية الاريترية والتي شارك فيها المسلمون والمسيحيون جنبا إلى جنب، وخوفا من تزايد هيمنة المسلمين باعتبارهم الأكثرية حدثت سلسلة من الانشقاقات والصراعات أدت إلى بروز التوجه التجراني نسبة إلى إقليم تجراي والذي تنحدر منه النخبة الحاكمة في اريتريا ما أدى إلى اضطهاد القوميات الأخرى خاصة ذات التوجهات الإسلامية والعربية[2].

المطلب الثالث: الإمكانيات الاقتصادية:

تواجه اريتريا منذ انفصالها عن إثيوبيا العديد من المشاكل وذلك راجع إلى صغر مساحتها وشدة فقرها، ويعتمد الاقتصاد الاريتري أساسا على الزراعة حيث يشتغل حوالي 80 % من سكانها في هذا المجال، بحيث تبلغ مساحة الأراضي الزراعية حوالي 3 مليون هكتار وهي مساحة صغيرة لا تزيد عن 10 % من

[1] محمود شاكر، المرجع السابق، ص ص 48-51.

[2] طه حسين العنبكي، المرجع السابق، ص 54.

المساحة الإجمالية للدولة،أما في مجال الرعي فإننا نجد أغلب الأراضي الاريترية صالحة للرعي بحيث تزيد مساحة الأراضي الرعوية عن 17 مليون هكتار[1]، وهي من الأقطار الغنية بالثروات الطبيعية بحكم موقعها الجغرافي وتنوع المناخ فيها ضف إلى ذلك القدر الهائل من الثروات المعدنية الموجودة في الأرض كالذهب، الحديد والفوسفات[2].

وبما أن اقتصاد أي دولة يعتمد على ثلاث قطاعات رئيسية هي الزراعة، الصناعة والخدمات وعليه سنحاول التعرف على أهم مميزات اقتصادها :

1-**الزراعة** : يشتغل حوالي 80 % من الشعب الاريتري في الزراعة والرعي وهي النسبة المألوفة تقريبا في مجتمعات العالم الثالث وتعتبر اريتريا من أكثر الدول تنوعا في المحاصيل حيث يذكر العالم الروسي فافيلوف الذي طاف العالم على رأس بعثة زراعية سنة 1927م أن اريتريا من أكثر البلدان في العالم تنوعا في المحاصيل النباتية، وحسب الإحصاء الايطالي القديم يوجد في اريتريا 235 نوعا من النباتات والمحاصيل[3].

وقد أحصت الحكومة الاريترية سنة 1957م ما يزيد عن 500 نوع من النباتات، ومن أهم الزراعات التي نجدها في دولة ارتريا :

- **القطن:** ويزرع في مناطق محدودة من سواحل البحر الأحمر و لا يكفي لسد الحاجة المحلية، وما يلاحظ أن زراعة القطن في اريتريا لم تتقدم ولم تتطور رغم قدمها في المنطقة.

[1] عبير احمد محمد الفقي ، المرجع السابق ، ص8.

[2] محمود شاكر ، المرجع السابق، ص 65.

[3] عثمان صالح سبي ، المرجع السابق، ص 73.

- **الذرة:** هي الأخرى تزرع على نطاق محدود على سواحل البحر الأحمر.
- **الحبوب:** أهمها القمح والشعير، وتتركز زراعتها على سفوح الهضبة شمال البلاد.

كما توجد بعض الزراعات ولكن ليس على نطاق واسع كالموز والتبغ والبن وغيرها[1].

2-**الصناعة** :

يعتمد القطاع الصناعي في اريتريا على الصناعات الخفيفة والتي لا تعتمد على تقنيات حديثة[2] ، فلقد اشتهرت اريتريا منذ القدم بصناعة السيوف والرماح ، وكان توفر المواد الأولية للتصنيع أبرز العوامل المشجعة لقيام عديد الصناعات أهمها صناعة الاسمنت والطوب و الزجاج لأغراض مختلفة والورق ومنتجات الألياف النباتية والصابون والزيوت والعطور والكحول... ويرجع قيام الصناعة في اريتريا إلى سنة 1905م وبدأ يتوسع مع حلول سنة 1943م حيث بلغ عدد المنشآت الصناعية في الفترة الممتدة بين سنة 1943م و1952م 24 مؤسسة أضيف إليها العديد من الشركات سنة 1957م منها 22 مؤسسة في العاصمة أسمرا[3].

ومنذ قيام الاتحاد بين إثيوبيا وارتريا بدأ التسلل الإسرائيلي إلى المنطقة أين منحت إسرائيل امتيازات لإقامة مراكز صناعية وزراعية [4] ، ففي أوائل الستينيات وبعد استقرار الأحوال نسبيا تحت إدارة الحكومة الاريترية المحلية وتشجيعها للاستثمار حدث تحسن ملحوظ على مستوى الوضع الاقتصادي للبلاد،حيث أسست عشرة شركات كبيرة بلغ مجموع رؤوس أموالها تسعة ملايين دولار وشمل نشاط هذه المؤسسات أفقا واسعا في ميدان الصناعة، وبحلول منتصف الستينيات كان عدد المصانع في اريتريا قد قدر ب 82 مصنعا،

[1] عثمان صالح سبي ، المرجع السابق ، ص 136.
[2] عبير محمد احمد الفقي ، المرجع السابق، ص 8.
[3] محمد عثمان أبو بكر، المرجع السابق، ص 160.
[4] محمود شاكر، المرجع السابق، ص 67.

13 منها تستوعب 250 عاملا، حيث تشير التقديرات إلى أن عد عمال القطاع الصناعي قد بلغ 30 ألف عامل وتشير إلى أن الصناعة قد تركزت في العاصمة أسمرا و مصوع والجزء الغربي من البلاد[1].

لقد أنهكت الحرب الإثيوبية الاريترية الأخيرة كلا من البلدين ملحقة باقتصاديهما أضرارا بالغة علاوة على مرحلة الكفاح التي كانت تخوضها اريتريا ضد المستعمرة إثيوبيا هذه الأخيرة كانت سببا فعالا في تدمير البنية التحتية لاريتريا، كما أن الحرب الأخيرة قد تسبب بخسائر مادية قدرت ب 600 مليون دولار من الممتلكات فضلا عن تدمير حوالي 55 ألف منزل وكذلك أدت إلى تراجع الإنتاج الغذائي، إضافة إلى عملية التأميم التي كان يقوم بها منغستو والتي أدت إلى هروب رأس المال الاريتري إلى الخارج و امتناع رؤوس الأموال الأجنبية عن الاستثمار في اريتريا وتجدر الإشارة إلى أن اريتريا ومنذ أن نالت استقلالها سنة 1993م وهي تحاول القيام بعملية تنمية شاملة عبر اتخاذها العديد من السياسات و القرارات المتمثلة في مايلي :

- محاولة السيطرة على الأوضاع السياسية وتوفير مناخ الأمن والاستقرار من اجل توفير الجو الملائم لعملية التنمية.
- عدم المديونية من الخارج من طرف الحكومة بصفة خاصة ومن طرف الاقتصاد الاريتري بصفة عامة.
- محاربة الفساد والبيروقراطية الذي يعتبر الحل من أجل الرقي بالاقتصاد الاريتري[2].

يمكن أن نقول أن اريتريا مؤهلة للتطور الصناعي بناءا على توفر الخدمات والثروات والخبرات هذه كلها عوامل أساسية لقيام أي نوع من الصناعات.

[1] عثمان صالح سبي، المرجع السابق، ص ص 155-156.

[2] عبير محمد احمد الفقي، المرجع السابق، ص 8.

المطلب الرابع : النظام السياسي لدولة اريتريا:

بعد استقلال اريتريا عن دولة إثيوبيا سنة 1991م تم تشكيل حكومة مؤقتة ثم حكومة دائمة، حيث انعقد المؤتمر الرابع للجبهة الشعبية سنة 1994م وتم الخروج بالعديد من القرارات فتغير اسمها من الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا إلى الجبهة الديمقراطية للتنمية والعدالة، كما تم تشكيل مفوضية للدستور أوكلت لها مهمة وضعه ، كما أصدرت العديد من المراسيم فيما يتعلق بالجنسية والأرض والتقسيم الإداري لأقاليم اريتريا،كما تم تكوين مجلس وطني ومجلس عن كل إقليم، وتم تكوين مجموعة من اللجان منها لجنة مختصة في قانون الانتخابات ولجنة أخرى مختصة في قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية،و صدر أول دستور لجمهورية ارتريا المستقلة في 19 ماي 1993م لكن هذا الدستور لم يعمر طويلا وحل مكانه دستور جديد سنة 1997م إلا أن هذا الأخير تم تجميده أيضا وذلك من خلال القيام باستفتاء يحترم الحقوق السياسية والمدنية للمواطنين[1].

تنحصر السلطة التنفيذية في اريتريا في رئيس الدولة و مجلس للوزراء الذي يتكون من 18 وزيرا يرأسهم رئيس الدولة، وبما أن الديمقراطية تقوم على الانتخاب وهذا ما ينص عليه الدستور الاريتري إلا انه ومنذ اندلاع النزاع الحدودي الأخير بين البلدين عمد الرئيس الحالي للدولة أسياس أفورقي [2] إلى تأجيل الانتخابات في كل مرة[3].

---

[1] عبير احمد محمد الفقي ، ص9.

[2] أسياس أفورقي Isaias-Afwerki(1946-) : الرئيس الأول و الحالي لاريتريا ، التحق بجبهة تحرير اريتريا سنة 1966م ، من مؤسسي الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا سنة 1970 م ، ترأسها سنة 1978م و إلى غاية استقلال اريتريا . (ينظر من هو أسياس أفورقي متوفر على الرابط :
http://www.hafash.org/index.php?option=com_content&id=2163:2010-01-10&Itemid=639)
تاريخ الاطلاع 15 أفريل 2016 م ، الساعة 12:20.

2 U.S. Relations With Eritrea, BUREAU OF AFRICAN AFFAIRS, December 7, 2015 .
متوفر على الرابط : http://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/2854.htm
تاريخ الاطلاع 30-02-2016 الساعة 21:13.

أما بالنسبة للنظام القضائي في اريتريا فإنه يقوم والى حد الآن على التشريع القضائي الإثيوبي الموضوع سنة 1957م ويشمل القانون المدني والتجاري وقانون العقوبات[1] .

[1] عبير احمد محمد الفقي ، المرجع السابق ، ص 9.

الفصل الأول: خلفيات النزاع الإثيوبي الاريتري و تطوراته

يعتبر النزاع الإثيوبي الاريتري من بين أبرز النزاعات في قارة إفريقيا بصفة عامة و منطقة القرن الإفريقي بصفة خاصة ، فهو ليس وليد سنة 1998 م بل يمتد بجذوره إلى أبعد من ذلك نظرا لأن الدولتين وإلى وقت ليس ببعيد كانتا تشكلان دولة واحدة ، لذلك فالعلاقات الإثيوبية الاريترية علاقات تاريخية بما تحمله الكلمة من معنى ، فسكان البلدين يرتبطون ارتباطا لغويا و دينيا و اثنيا ، هذه المحددات أثرت بشكل كبير على طبيعة العلاقة بين الدولتين سواءا في الماضي أو في الحاضر و حتى في المستقبل ، ما يفسر وجود نزاعات اتخذت أبعادا اجتماعية، اقتصادية وسياسية ، وصلت إلى حد المواجهات المسلحة منتصف سنة 1998 م .

من خلال هذا الفصل سوف نستعرض جذور النزاع الإثيوبي الاريتري و التي تم تقسيمها إلى مرحلتين إلى غاية استقلال اريتريا عن إثيوبيا سنة 1993 م ، و أهم الأسباب التي قادت إلى النزاع المسلح الأخير ، أما في المبحث الثالث فسوف نستعرض أهم مجريات النزاع المسلح في الفترة (1998–2000) أين تم تقسيمها إلى ثلاث جولات تفصل بينها في كل مرة مرحلة هدوء .

المبحث الأول: جذور النزاع الإثيوبي الاريتري:

المطلب الأول : جذور النزاع للفترة من 1885 م – 1952 م :

تعود العلاقات الاريترية الإثيوبية إلى القدم حيث يمثل سكان البلدين امتدادا للشعب الأبسيني وهي التسمية التي كانت تطلق سابقا على إثيوبيا ، وكانت اريتريا تمثل مقاطعة إثيوبية ، و قد حاولت ايطاليا الاستيلاء على المنطقة فدخلت في صراع طويل مع بريطانيا التي كانت تتحكم في منطقة القرن الإفريقي في تلك الفترة[1].

وبذلك تمكنت من السيطرة على الساحل الاريتري سنة 1885 كما أن هنالك مطامع للحكومة المصرية في المنطقة بغية السيطرة على منابع النيل الأزرق الذي ينبع من مرتفعات إثيوبيا غير أن الأوضاع التي كانت تشهدها المنطقة في تلك الفترة والخوف من انتقال الثورة المهدية إلى بلادها أدى بها إلى سحب قواتها من المنطقة ، ولقد تحالف الإنجليز والطليان ضد فرنسا من أجل إبعادها وشل نفوذها في شرق إفريقيا خاصة وأنها كانت تسيطر على إقليم تاجورة (جيبوتي حاليا) ، ويقال أن الحبشة (إثيوبيا) قد شاركت في مؤتمر برلين 1884 م – 1885 م عن طريق إمبراطورها يوهانس الرابع (1831 م – 1889 م) ، فقد كانت منذ القدم تطمح لان يكون لها منفذ على البحر الأحمر و وعدتها بريطانيا بذلك مقابل مشاركتها في حربها ضد الثورة المهدية في السودان[2].

ولقد كان عام 1890 م مفصليا في تاريخ المنطقة بعدما اعترف الإمبراطور الإثيوبي منليك الثاني (1844م – 1913 م) بسلطة ايطاليا على اريتريا[3] ، حيث عقد ومن خلفه

---

1 محمد بوعشة : الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوة الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الاريترية ، دار الجيل ، الجزائر ، 2000 ، ص63 .

[2] صباح عكار صالح ، المرجع السابق ، ص ص 154-155.

[3] محجوب الباشا : الإخوة الأعداء الحرب الإثيوبية الاريترية 1998م – 2008م، المركز العالمي للدراسات الإفريقية ، القاهرة ، جويلية 2009 م ، ص 24 .

من أباطرة إثيوبيا العديد من المعاهدات مع ملوك ايطاليا في تلك الفترة من أجل ترسيم الحدود بين الدولتين وأهم هذه المعاهدات تلك التي كانت في 10 جويلية 1900 م ومعاهدة 16 ماي 1908م[1]، كما حاولت ايطاليا احتلال إثيوبيا لكنها انهزمت في ديسمبر 1895 م في معركة امبالاجي و في مدينة عدوة الحدودية ، في الأخير تمكنت من السيطرة على إقليم تجراي وضمه إلى اريتريا الكبرى[2].

بعد وصول الفاشية لحكم ايطاليا بقيادة موسوليني (1883 م– 1945 م) تم تشكيل إفريقيا الشرقية الايطالية والتي ضمت كل من إثيوبيا ، اريتريا والصومال[3]، لكن باندلاع الحرب العالمية الثانية و مشاركة إيطاليا رفقة ألمانيا ضد الحلفاء والتي انتهت بانهزامها و فقدانها لمستعمراتها في المنطقة . انتقل الحكم في المنطقة لصالح بريطانيا التي مكنت الإمبراطور هيلاسيلاسي[4] من العودة لحكم إثيوبيا سنة 1941م بعدما نفاه الايطاليون في وقت سابق ، بعدها وقع الطرفان على معاهدة تقضي باستقلال إثيوبيا ، وقف الإمبراطور الإثيوبي مع الحلفاء في حربهم ضدها كما عمل على ضم المستعمرات الإيطالية لإمبراطوريته[5].

---

[1] مختار علي : النزاع الإثيوبي الاريتري في الصحافة الجزائرية دراسة تحليلية لصحيفتي الشعب و الخبر 1998–2000، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال ، إشراف أحمد حمدي ، قسم علوم الإعلام و الاتصال ، كلية العلوم السياسية و الاعلام ، جامعة الجزائر ، ، السنة الجامعية 2004 م – 2005 م، ص 36.

[2] ج.ك.ن.تريفاسكيس : اريتريا مستعمرة في مرحلة الانتقال 1941م –1952 م ، ترجمة جوزيف صفير ، دار المسيرة ، بيروت ، 1977م ، ص 27.

[3] صباح عكار صالح ، المرجع السابق ، ص ص 156– 157.

[4] هيلاسيلاسي Selassie Haile(1892م – 1975م) : اسمه الأصلي تفري ماكونين ، أحد أباطرة إثيوبيا ، تولى ولاية العهد العام سنة 1916 م ، توج ملكا على إثيوبيا سنة 1928 ، لقب بملك الملوك سنة 1930 ، نفي من طرف الاستعمار الايطالي سنة 1936 م ، أعادته بريطانيا للحكم سنة 1941 و بقي على رأس الحكم حتى أطيح به في انقلاب 1974 الذي قاده منغستو هايلي مريام . (ينظر : معاوية ياسين : "سيرة ذاتية إثيوبيا" ، **مجلة الوسط** ، عدد 230 ، لندن، 24 جوان 1996 م ، ص ص 28–29 .)

[5] صباح عكار صالح ، المرجع السابق ، ص 159.

أما عن طريقة ضمه لاريتريا فقد استغل الأساقفة المسيحيين الذين قاموا بدعوة الطوائف المسيحية المتواجدة هناك لدمج وطنهم مع إثيوبيا وأوهمهم بأن الوحدة ستؤمن لهم عودة أراضيهم التي وزعتها ايطاليا على الفقراء[1] ، و لم تتخل ايطاليا عن اريتريا و قدمت مذكرة للحلفاء تطالب باسترجاعها هذا الأمر أدى إلى انقسام سكان ارتريا إلى:

- قسم يدعو إلى استقلال اريتريا ويقوده المسلمون .
- قسم يدعو إلى الانضمام إلى إثيوبيا ويقوده المسيحيون .
- قسم يدعو إلى الوصاية الايطالية ويضم أفراد الجالية الايطالية وتدعمهم ايطاليا .
- وقسم أخير يؤيد قيام الإدارة البريطانية [2].

لقد أصدرت الأمم المتحدة قرار يربط اريتريا مع إثيوبيا باتحاد فدرالي سنة 1952 م على أن تكون هناك مدة انتقالية يتم خلالها تعيين مندوب عن الأمم المتحدة يساعده خبراء ومن مهامه :

- صياغة دستور قائم على المبادئ الديمقراطية وتشكيل حكومة اريترية .
- تهيئة اريتريا للدخول في اتحاد فدرالي مع إثيوبيا [3].

إن هذا القرار يمثل رغبة الولايات المتحدة وحليفتها إثيوبيا وينفي حق الشعوب في تقرير مصيرها وهذا ما كشفه وزير الداخلية الأمريكي جون فوستر دالاس في تلك الفترة حيث قال : (من وجهة نظر العدالة يجب اخذ آراء الشعب الاريتري بعين الاعتبار ، إلى أن

[1] محمود شاكر ، المرجع السابق ، ص ص 108-109.

[2] نفسه ، ص 53.

[3] طه حميد حسن العنبكي ، المرجع السابق ، ص 55.

المصلحة الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في حوض البحر الأحمر واعتبارات الأمن والسلام العالمي تجعل من الضروري ربط ذلك البلد بحليفنا الإثيوبي)[1].

المطلب الثاني : جذور النزاع للفترة 1952 م – 1993م :

بموجب القرار الأممي الصادر تحت الرقم (390 – أ – 5) في 2 ديسمبر 1950، و الذي أصبح ساري المفعول في 15 أفريل 1952 م وأقرّ بوضع اريتريا تحت السيطرة الإثيوبية مع تمتعها بحكم ذاتي ، ما يعني حلول الاستعمار الإثيوبي مكان الاستعمار الايطالي[2]. (ينظر الملحق رقم (03)ص ص 81-84)

فبعد انسحاب القوات البريطانية من اريتريا قام هيلاسيلاسي باحتلال المعسكرات التي أخلاها البريطانيون وذلك بالتواطؤ معهم ، ما يعتبر انتهاكا صريحا للقوانين التي تقضي بتسيير الارتريين لشؤونهم بأنفسهم ، كما أن الإمبراطور اخترق كل ما نص عليه القرار الفدرالي و وسع مفعول الدستور الإثيوبي الأوتوقراطي و الشمولي ليشمل اريتريا[3] . وحسب الفقرة 201 من القرار الفدرالي فإن الأمم المتحدة هي من تتولى الأمر في حالة ما إذا انتهك القرار ، لكن لم يحدث من هذا الأمر شيء لعدة اعتبارات أهمها مصالح الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية [4].

أصبحت اريتريا بحكم الدعم الأمريكي والإسرائيلي والبريطاني مستعمرة إثيوبية، ألغيت بعدها كل المؤسسات الاتحادية والدستورية التي صاغها القرار الفدرالي واستولى على جميع

[1] بازيل ديفيدسون و آخرون : وراء الحرب في اريتريا ، ترجمة محمد مشموشي ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، 1979 م ، ص 46 .

[2] مختار علي ، المرجع السابق ، ص 37.

[3] محمود شاكر ، المرجع السابق ، ص ص 58-59 ، أيضا (ينظر جميل مصعب محمود، التطورات السياسية الأمريكية اتجاه أفريقيا وانعكاساتها الدولية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2006 ، ص 122.)

[4] مختار علي ، المرجع السابق ، ص 38.

المرافق الحيوية كالجمارك ، السكك الحديدية ، الموانئ والمصانع وغيرها ، كما أوقفت بريطانيا مساعداتها إلى ارتريا[1] .

هذه الظروف أدت إلى هجرة عديد المثقفين والمهنيين باتجاه إثيوبيا والدول المجاورة الأخرى ، كما لجأ القادة السياسيون المطالبين بالاستقلال إلى الخارج خاصة القاهرة أمثال : عثمان صالح سبي[2] ، إدريس محمد آدم وغيرهم ، كما فتح الإمبراطور الباب أمام إسرائيل في العديد من المجالات كالصناعة و الزراعة ، وبدأ مع هذا التغلغل الاقتصادي الإسرائيلي في إفريقيا من أجل كسر المقاطعة العربية المفروضة على إسرائيل في تلك المدة[3] .

و لقد عانى الاريتريون من سياسة الإمبراطور الذي قام بإغلاق جميع المصانع وتحويلها نحو إثيوبيا بهدف:

- إضعاف اريتريا اقتصاديا واجتماعيا .
- القضاء على اليد العاملة الاريترية التي كانت قوة سياسية وطنية منظمة وفاعلة ذات التوجهات الماركسية [4].

من رحم هذه المعاناة نشأت حركة التحرير الاريترية (الحزب السياسي الحاكم منذ استقلال اريتريا حتى وقتنا الحالي لكن تغيرت تسميته إلى الجبهة الشعبية للديمقراطية و العدالة) ، في بدايتها كانت عبارة عن تنظيم سري ناشط في الخارج وبالضبط في السودان ، عملت من أجل توحيد الشعب الاريتري بشتى طوائفه والنضال من أجل الاستقلال ، انضم

[1] طه أحمد حسن العنبكي ، المرجع السابق ، ص 55 .

[2] عثمان صالح سبي (1931- 1987) : رئيس اللجنة التنفيذية و المجلس المركزي لجبهة التحرير الاريترية و الناطق الرسمي لها ، من مؤسسي الحركة الوطنية المسلحة في اريتريا ، كما أنه من المثقفين الاريتريين الذين ركزوا اهتمامهم على تاريخ منطقة البحر الأحمر و منطقة شمال شرق إفريقيا . (ينظر عثمان صالح سبي : الصراع على حوض البحر الأحمر عبر التاريخ ، دار الفجر الجديد للنشر و التوزيع ، بيروت ، [د ت] ، ص 63).

[3] صباح عكار صالح ، المرجع السابق ، ص 166.

[4] نفسه ، ص 167.

إليها الكثير من الطلبة والموظفين واقتصر نضالها في البداية على الجانب السياسي ، وبعد التأكد من فشله أخذ الموقف أبعادا متصاعدة وصلت إلى الكفاح المسلح وتمخض عن ذلك نشأة جبهة التحرير الاريترية ، بدأت معها حرب الاستقلال و حققت فيها العديد من الانتصارات ، كما وجدت الثورة الاريترية تعاطفا إقليميا وواسعا أدى إلى بروز دورها بوضوح على خريطة القرن الإفريقي[1] .

لقد أدرك العالم أن هناك ثورة هزت الساحل الغربي للبحر الأحمر و لمواجهتها استعانت إثيوبيا بإسرائيل لدعمها عسكريا ، فأنشأت إسرائيل مدرسة عسكرية لتدريب الجنود الإسرائيليين في مدينة دقي أمحري جنوب شرق أسمرا عاصمة اريتريا يديرها مجموعة من الخبراء الإسرائيليين كما بنت قواعد عسكرية لها في القسم الغربي ، و أسست مركز للاستخبارات في أسمرا من أجل التجسس على الدول العربية المجاورة لاريتريا ، ومن جهة ثانية ظلت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية تنظران إلى إثيوبيا كعامل استقرار لمصالحهما في منطقة القرن الإفريقي[2].

في 12 سبتمبر 1974 م جاء الانقلاب الذي أطاح بالإمبراطور هيلاسيلاسي، تولت إدارة البلاد حكومة عسكرية مؤقتةAdminstration Military Provisionalبقيادة الجنرال أمان ميكائيل عندوم Andom Mikael Aman (1924م-1974) الاريتري الأصل و الذي طرح فكرة منح اريتريا حكما إداريا ذاتيا ، هذا الأمر وجد معارضة النائب الأول للرئيس منغستو هايلي مريام المحرك الفعلي للأمور داخل الدرج (Dergue) وهو إسم المجلس

[1] محمد عثمان أبو بكر، المرجع السابق ، ص 544.

[2] إبراهيم حمد محمود : صراع الأجيال الاريترية ضد المستعمر 1941م – 1991 م الوحدة الوطنية قبل البندقية ،المكتبة الاريترية ، 2009 م ، ص ص 98 -101.

العسكري الإداري باللغة الأمهرية ، حيث أمر الأخير اعتقال الرئيس الذي قتل أثناء مقاومته للمجموعة التي أرادت اعتقاله[1] .

بعدها استقر الحكم للكولونيل منغستو هايلي مريام ، اتبع هذا الأخير نهج سابقيه في المحافظة على اريتريا و اعتبارها أرضا إثيوبية ، ولقد حظي بدعم الاتحاد السوفياتي ما أدى إلى توتر العلاقات السوفييتية الاريترية ، و من أجل احتواء الوضع دعا الاتحاد السوفياتي لإقامة اتحاد فيدرالي يجمع كل من الصومال، إثيوبيا ، اريتريا ، و حكومة اليمن الجنوبي (عدن) غير أن هذا المشروع فشل بسبب تمسك كل طرف بموقفه[2].

في هذه الفترة بدأت معارك الاريتريين تأخذ اتجاها حاسما وبدأ غزوهم للمدن الرئيسية بعد أن سيطروا على الريف وذلك من خلال الدعم القوي الذي كانوا يتلقونه من كل من السودان ، الصومال و السعودية التي كان موقفها معاديا لاريتريا في السابق غير أن تحول إثيوبيا إلى الاتجاه الماركسي قلب موقفها[3] .

هذا ما أدى لانهيار المنظومة الشيوعية وانهيار نظام منغستو معها سنة 1991 م ، حيث سيطرت فصائل الثوار المناوئين للنظام بقيادة ميليس زيناوي[4] على أديس أبابا (ينظر

---

[1] Mickael Wossen :fikresilassie wogdress on Aman Andom and 60 officials,14-02-2014

متوفر على الرابط :http://www.zehabesha.com/fikreselassie-wogderess-on-aman-andom-and-60-officials/
تاريخ الإطلاع 20 أفريل 2016م الساعة 22:00

[2] طه حميد حسن العنبكي ، المرجع السابق ، ص57 .

[3] نفسه ، ص57.

[4] ميليس زناوي Meles-Zenawi(1955- 2012) رئيس وزراء إثيوبيا بداية من أوت 1995 و إلى غاية وفاته في 22 أوت2012 ، قبل ذلك شغل منصب الرئيس من 28 ماي 1991 إلى 21 أوت 1995 ، وصل إلى الحكم بعد الإطاحة بمنغستو مطلع التسعينيات . (ينظر : و ترجل ميليس زناوي المثير للجدل ، متوفر على الرابط :
http://www.gash-barka.com/index.php/news/news-reports/128-meles-zenawi)
تاريخ الإطلاع 15 أفريل 2016م ، الساعة 13:00 .

الملحق رقم (10) ص 102) ، وسيطرت جبهة التحرير الاريترية بقيادة أسياس أفورقي على العاصمة الاريترية أسمرا ينظر الملحق رقم (09) ص 101)، بعدها تم الاتفاق على إجراء استفتاء حول تقرير مصير الشعب الاريتري بتاريخ 23 – 25 أفريل 1993 م اختار فيه الاريتريون الاستقلال و اعترفت إثيوبيا باستقلالها رسميا في 03 ماي 1993 م ، و أوكلت مهمة تسيير شؤون الشعب الاريتري بعدها إلى حكومة انتقالية، وتم انتخاب أسياس أفورقي رئيسا للجمهورية الاريترية المستقلة[1] .

[1] إجلال محمود رأفت ، إبراهيم احمد نصر الدين ، القرن الإفريقي المتغيرات الداخلية والصراعات الداخلية ، دار النهضة العربية ، القاهرة، 1985 ، ص 68 .

المبحث الثاني : أسباب النزاع :

المطلب الأول : أسباب إستراتيجية :

بعد استقلال اريتريا أصبحت إثيوبيا دولة داخلية على الرغم من مساحتها الشاسعة فهي مرة تحت رحمة اريتريا ومرة أخرى تحت رحمة جيبوتي التي اضطرت لاستعمال مينائها بعد توتر علاقتها باريتريا سنة 1997 م ، هذا ما يفسر معارضة القيادة السياسية في إثيوبيا لاستقلال اريتريا بالرغم من معارضة هذا لمواثيق الأمم المتحدة ، حيث لم يخف رئيس وزراء إثيوبيا مليس زناوي هذا الأمر و عبر عن موافقة بلاده على إقامة علاقة كونفدرالية معها ، والسبب هو الرغبة في إيجاد منفذ لها على البحر الأحمر ، كما أن اريتريا بإطلالتها على الساحل وامتلاكها لعدد كبير من الجزر حوالي 126 جزيرة يمكنها من السيطرة على مضيق باب المندب[1].

ويذهب البعض إلى اعتبار النزاع كان بسبب ظهور اريتريا كدولة ساحلية رغم مساحتها الضيقة و بتعداد سكاني قليل ، وانكماش إثيوبيا و هي الدولة ذات المساحة الشاسعة و عدد السكان الكبير و تحولها لدولة برية ، بالتالي النزاع هو محاولة إثيوبية لإحياء فكرة قديمة و هي التواجد على ضفاف البحر الأحمر بعد أن أدركت خطأها عندما قبلت باستقلال اريتريا و قبولها بأن تكون دولة داخلية [2].

---

[1] العربي فارس : دور الوساطة المختلطة في تسوية النزاع الإثيوبي الاريتري 1998 – 2002 (مع التركيز على الوسيط الجزائري، إشراف حسين سنطوح ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص دبلوماسية ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر 3 ، السنة الجامعية 2012 م –2013 م ، ص 55 .

[2] صلاح حليمة : " النزاع الاريتري الإثيوبي (رؤية تحليلية) "، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 136 ، مؤسسة الأهرامات للدراسات ، القاهرة ، أفريل 1999 م ، ص 61 .

إضافة إلى وجود مناطق متنازع عليها هي منطقة زالامبيا ، منطقة بوري ، منطقة بادمي ، منطقة شيرارو ، منطقة مثلث برجا ، و تؤكد كل من الدولتين أنها جزء من أراضيها ، ويبدو أن إريتريا تريد عودة الحدود إلى ما كانت عليه إبان عهد الاستعمار الإيطالي و في نظرها هذه المناطق تضم امتدادات سكانية للشعب الاريتري وهي القومية التيجرينية[1] .

و تقع هذه المناطق شمال إثيوبيا و جنوب اريتريا ، و ليست لها أي أهمية إستراتيجية أو عسكرية أو اقتصادية ، ما يعني أن مشكل الحدود ليس مبررا مقنعا لاندلاع حرب شاملة، و أن الحرب تتجاوز هذا المبرر إلى أبعد من ذلك[2]. (ينظر الملحق رقم(03) ص 85)

ادّعت اريتريا أن الحدود الفاصلة بين البلدين لم يتم ترسيمها بدقة حيث قامت بالاستيلاء عليها سنة 1998 م وفي مقابل ذلك رفضت إثيوبيا هذا رغم أن المناطق المتنازع عليها صحراء قاحلة لا توجد بها موارد طبيعية أو تجمع بشري كبير . وفقدت بذلك ميناء عصب الاريتري و يعتبر ذلك خسارة كبيرة لها نسبة للقرب الجغرافي والرسوم المنخفضة كما فقدت التسهيلات التي كانت تقدمها لها جارتها في حركة صادراتها و وارداتها خاصة و أن معظم تجارتها تمر عبر هذا الميناء[3] .

---

[1] محمد رضا فودة : " أبعاد الصراع الاريتري الإثيوبي" ، **مجلة السياسة الدولية** ، عدد 136 ، مؤسسة الأهرام للدراسات، القاهرة ، أفريل 1999 م، ص 289 .

2 فتحي الضو محمد : حوار البندقية : الأجندة الخفية في الحرب الإثيوبية الاريترية ، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة ، 2000 م ، ص 10 . أيضا (ينظر محمد بوعشة ، االمرجع السابق ، ص 96 .)

[3] مختار شعيب : " الصراع الإريتري الإثيوبي على الحدود "، **مجلة السياسة الدولية** ، عدد 133 ، مؤسسة الأهرام للدراسات ، القاهرة ، جويلية 1998م، ص 19.

المطلب الثاني :أسباب سياسية :

في سنة 1997 م أصدرت هيئة الخرائط الإثيوبية خريطة رسمية جديدة ، مستندة فيها على القومية التيجرية في تخطيط حدودها ، وتم توسيع إقليم التيجراي على حساب أقاليم القوميات أخرى[1] .

بينما اعتبرت اريتريا أن هذه الخريطة تضم مناطق اريترية معتمدة على التخطيط الايطالي لحدودها الصادر سنة 1885 م ، و اعتبرت أن هذه الممارسات تعد انتهاكا صارخا لمبادئ القانون الدولي وقرار منظمة الوحدة الإفريقية الصادر في القمة الإفريقية المنعقدة في القاهرة سنة 1964 م ، والذي يقر بمبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار(كان هذا المبدأ سائد خاصة في قارة أمريكا التي تحررت من الاستعمار الإسباني، وانتشر فيما بعد في جميع القارات نظرا لفعاليته في فض العديد من النزاعات الحدودية)[2].

فضلا عن ذلك فقد تفاقمت الخلافات بين الجبهة الديمقراطية الثورية الإثيوبية و جبهة تحرير اريتريا ، فلقد سعت الأولى لإقامة اتحاد طوعي بين القوميات و أن لكل قومية الحق في تقرير مصيرها ، الأمر الذي رفضته نظيرتها و رأت أن الهوية الاريترية تسمو فوق الاختلافات العرقية[3] .

علاوة على هذا فاريتريا لم تحظ بالاهتمام الدولي مقارنة بإثيوبيا التي تعتبر حامل لواء الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة ، فلقد دخلت الأولى في صراعات عديدة مع دول الجوار

[1] مختار علي ، المرجع السابق ، ص 55 .

[2] حميد زايدي : تسوية النزاع الإثيوبي الاريتري في إطار اتفاق السلام الموقع بالجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في القانون ، إشراف محمد ناصر بوغزالة ، فرع القانون والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر3 ،السنة الجامعية 2005 م – 2006 م ، ص 64 .

[3] صباح صالح عكار ، المرجع السابق ، ص 191 .

كالسودان ، جيبوتي واليمن وغيرها ، حتى أن البعض يصفها ببركان القرن الإفريقي على عكس جارتها التي تميزت علاقاتها بجيرانها بحسن الجوار الأمر الذي جعلها تبرز على المستوى الإقليمي[1] .

وهناك أسباب أخرى يمكن رصدها في الآتي:

- اعتقاد زعيمي البلدين بأن الثقة القائمة بينهما كفيلة بحل المشكلات المتراكمة بين الدولتين ، حيث لم يهتما بمراقبة عمل المؤسسات التي بإمكانها رعاية العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، حيث إن تعارض المصالح وتشابكها وظهور العديد من الفواعل الإقليمية و الدولية على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل لم يمكن الطرفين من الصمود اتجاه أزمة 1998 و المواجهات المسلحة بينهما ، كما أن تشابك المصالح كان واضحا من تعامل الطرفين مع الأزمة .
- كما إن انعدام المرجعية الشعبية التي من شأنها تقوية المسار الديمقراطي للدولتين و توجيه مسار الحكومات في حال انحرافها ، وتغليب كل طرف للمكاسب الآنية عوض العمل على تحقيق الأهداف إستراتيجية ، حيث يرى بعض دعاة الحرية أن كل هذا ساهم و بشكل كبير في انفجار الصراع على الحدود بين البلدين [2].

المطلب الثالث : أسباب اقتصادية :

عندما استقلت اريتريا عن إثيوبيا سنة 1993 م اتفق الجانبان على ثلاث نقاط مهمة تتعلق بالتعاون الاقتصادي وهي:

- استعمال اريتريا للعملة الإثيوبية البر كعملة إلى حين إصدارها لعملة خاصة بها.
- السماح لإثيوبيا باستغلال مينائي مصوع وعصب الاريتريين .

[1] حميد زايدي ، المرجع السابق ، ص 64 .

[2] صباح صالح عكار ، المرجع السابق ، 185 .

- تتكفل الحكومة الإثيوبية بصيانة و إدارة مصفاة البترول في ميناء عصب الاريتري[1] .

وبعد أن قررت اريتريا تغيير عملتها واتخذت عملة جديدة تسمى بالنفقة (نسبة إلى مدينة نفقة) ، و طالبت إثيوبيا أن تدفع ثمن وارداتها منها بالعملة الصعبة في المقابل تدفع هي ثمن وارداتها بالنفقة وهو ما أصاب الاقتصاد الإثيوبي بخسائر كبيرة . كما أنها كانت تقوم بإعادة استثمار فائضها التجاري في السوق الإثيوبية ، ما اعتبرته إثيوبيا محاولة للسيطرة على اقتصادها[2] .

وكرد فعل على كل هذا أصرت الحكومة الإثيوبية على أن تتم المبادلات بين الطرفين بالدولار الأمريكي[3] ، هذه الخطوة أسقطت الشراكة الاقتصادية بين البلدين وفي هذا السياق يقول الرئيس الاريتري أسياس أفورقي " مع ظهور عملتنا الوطنية ظهر تأرجح غير مرغوب فيه في العلاقات بين إثيوبيا و اريتريا "[4] ، كما توجهت نحو ميناء جيبوتي واستغنت على الموانئ الاريترية في نقل تجارتها بعدما كانت تعتمد على مينائي عصب و مصوع الارتريين، هذا الأمر ألحق أضرارا جسيمة بالاقتصاد الاريتري ، واعتبرته اريتريا مكيدة تهدف إلى تحطيم اقتصادها و فعلا فقدت ميزانيتها نصف مواردها المالية تقريبا[5] .

إن الصراع يعود في الحقيقة للصراع الاستراتيجي بين النظامين في أديس أبابا و أسمرا للسيطرة على مستقبل المنطقة السياسي والسيطرة على مواردها الاقتصادية الهائلة[6] .

---

[1] صباح صالح عكار ، المرجع السابق ، ص 185 .

[2] حميد زايدي ، المرجع السابق ، ص 62 .

[3] أحمد أبو سعدة ، حرب الجياع ، مطبعة دار العلم ، دمشق ، 2003 م ، ص 118 .

[4] مختار شعيب ، المرجع السابق ، ص 20 .

[5] أحمد أبو سعدة ، المرجع السابق ، ص ص 118-119 .

[6] Getachew Beghashaw "The Impasse of the Ethiopia-Eritrea Conflict". Inleenco late (ed) the search for peace: the conflict Between Ethiopia and Eritrea. Proceedings of scholary conference on the Ethiopia-Eritrea conflict, Heldin olso, Norway 6-7 July, 2006 , p62

المطلب الرابع : أسباب خارجية :

منذ سنة 1993 م و إريتريا تسعى لبناء أمة حقيقة يكون لها وزنها على الصعيدين المحلي و الإقليمي والعالمي ، لكنها لم تحظ باهتمام كبير على المستويين الإقليمي والمحلي مقارنة بإثيوبيا التي تمتلك الشرعية السياسية عن طريق المسار الديمقراطي الذي تدعمه الولايات المتحدة الأمريكية والذي منحها مكانة مرموقة على الصعيد الإقليمي بحيث نجد أن مقر منظمة الوحدة الإفريقية موجود بأديس أبابا العاصمة الإثيوبية ، فاريتريا على ما يبدو تعاني من قلة الحنكة الدبلوماسية في مواجهة التحديات[1] ، و المتتبع لتاريخها يلاحظ أنها دخلت في العديد من الصراعات مع جيرانها ما جعلها تحتل مراتب متأخرة إقليميا ، أما إثيوبيا فعلاقاتها مع جيرانها لطالما اتسمت بأنها علاقات ودية و حسنة [2].

و يمكن القول أن تعارض المصالح من خلال السياسة الخارجية للبلدين سبب من أسباب اندلاع الحرب الأخيرة بين البلدين .

[1] العربي فارس ، المرجع السابق ، ص 57 .

[2] Fouriere (s) : Etiopia – Erythree : un an de guerre , afrique contemporaine , n 190 , Apil – Juin1999 , p 60 .

المبحث الثالث : تطورات النزاع الإثيوبي الاريتري في الفترة (1998 – 2000):

المطلب الأول : الجولة الأولى : 06 ماي 1998 م .

بدأ النزاع بين البلدين في أوت 1997 م عندما بدأت إثيوبيا تمارس بعض مظاهر السيادة على الأقاليم المتنازع عليها والتي لم تكن بها قوات اريترية نظرا للعلاقات الطيبة التي كانت تربط البلدين حتى ذلك الوقت ، وبعد المباحثات التي أجراها رئيسي البلدين حول هذه الممارسات والتي لم تسفر عن شيء ، وانتهت بإرسال اريتريا لقواتها لفرض سيادتها على الأقاليم وترتب عن هذا البداية الفعلية للنزاع وكان ذلك في 6 ماي 1998 م[1] .

وهناك روايتين لهذه الحادثة :

1- الرواية الإثيوبية و تقول : "أن ضباطا اريتريين ظهروا فجأة في بادمي على ما يبدو بالنسبة للإثيوبيين ، وتقول هذه الرواية أنها بداية احتلال غير شرعي" .

2- أما الرواية الاريترية فتقول : "أن ضباط إثيوبيين فتحو النار على القوات المرابطة في بادمي"[2] .

و تتهم المعارضة في اريتريا الرئيس أسياس أفورقي انه هو من بدأ الحرب بادعائها : " أنه في مطلع ماي 1998 ذهب الرئيس أفورقي إلى المملكة العربية السعودية في زيارة لم تُعرف طبيعتها ، و هذا بعد أن أمر قوات الدفاع المرابطة في منطقة القاش بالاستيلاء على بادمي ، ثم تظاهر بأنه سمع الخبر من إذاعة أديس أبابا أن البرلمان الإثيوبي أعلن الحرب على اريتريا "[3].

عرفت الحرب عند اندلاعها حشد الطرفين لما يقارب نصف مليون جندي و بلغ عند نهايتها مليون جندي، كانوا منتشرين على طول الحدود بين البلدين و هو ما لم تشهد القارة

---

[1] علي حسن الخولاني ، المرجع السابق ، ص 78 .

[2] صباح عكار صالح ، المرجع السابق ، ص 185 .

[3] مكتب الإعلام بالتحالف الديمقراطي الاريتري ، "النظام الاريتري هو الذي ورط نفسه" ، **مجلة التحالف الديمقراطي** ، عدد 6 ، لندن ، سبتمبر 2005 ، ص 6 .

الإفريقية على مر تاريخها، حيث اضطرت اريتريا لتجنيد مواطنيها من كلا الجنسين، حتى أنها فرضت التجنيد الإجباري على الرجال الذين يتراوح سنهم بين 17 و 60 سنة كما تم إعداد أفراد الأمن والشرطة كقوة احتياطية ، أما إثيوبيا فقد قامت بتسجيل عدد كبير من المتطوعين الذين فاق عددهم 200 ألف[1]، كما عُدّت أول حرب تكنولوجية تشهدها القارة السمراء، وذلك حسب وصف صحيفة **لو فيغارو** الفرنسية في 01 مارس 1999 م [2].

خلال هذه الجولة من المعارك تمكنت القوات البرية الاريترية من احتلال المناطق الحدودية المتنازع عليها [3]، و ألحقت خسائر فادحة بالقوات الإثيوبية التي ردت على ذلك بشن العديد من الغارات الجوية استهدفت العمق الاريتري مثل العاصمة أسمرا و مطارها. وبسبب تفوقها في سلاح الجو تمكنت إثيوبيا من فرض حظر جوي على اريتريا وكان ذلك في 10 جوان 1998 م ، ما دفع بهذه الأخيرة إلى أن تأخذ وضعاً دفاعياً يتيح لها الاستفادة من الطبيعة الجغرافية لمسرح العمليات العسكرية[4] .

و نتيجة تدخل الولايات المتحدة نظراً لأهمية الطرفين بعدّهما حلفاء للولايات المتحدة في المنطقة عن طريق تقديمها المبادرة التي سميت بالمبادرة الأمريكية–الراوندية ، والتي تضمنت :

- ,وقف العمليات العسكرية .
- العودة إلى حدود 6 ماي 1998 م .

---

[1] أحمد أبو سعدة ، المرجع السابق ، ص ص 250–251 .

[2] علي حسن خولاني ، المرجع السابق ، ص 78. أيضا (ينظر : فتحي الضو ، المرجع السابق ، ص ص 10–22 .)

[3] صباح عكار صالح ، المرجع السابق ، ص 201 .

[4] الصراع في القرن الإفريقي : متوفر على الرابط :

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/karnAfric/sec122.

تاريخ الإطلاع 10 ديسمبر 2015 م الساعة 22:01 ,

- اللجوء إلى التحكيم الدولي لحل الخلافات بين الطرفين[1] .

بعد توقف العمليات العدائية جرت بعض المحادثات بين الطرفين لكنها لم تأتي بأي جديد و ذلك يرجع إلى إصرار كل طرف على موقفه ، فإثيوبيا تصر على انسحاب القوات الاريترية من المناطق المتنازع عليها قبل الدخول في أي مفاوضات رسمية ، أما اريتريا فكانت تصر على وقف إطلاق النار دون انسحاب قواتها من المناطق المتنازع عليها ، و في نظرها هذا الأمر يكفي لبداية المفاوضات بين الطرفين[2] .

لم تفلح المبادرة الأمريكية في إيجاد حل للنزاع نتيجة لتباعد المواقف بين الطرفين واستمرار كل طرف عل رأيه[3].

المطلب الثاني : الجولة الثانية 18 جانفي 1999:

بعد أن يئست إثيوبيا من استجابة اريتريا لطلبها المتمثل في سحب قواتها إلى حدود ما قبل 6 ماي 1998 م – الذي قابلته الأخيرة بخطة متكاملة تقوم على نزع سلاح المنطقة المتنازع عليها، وتحديدها و وضعها تحت الإشراف الدولي ، و تسوية القضية سلميا عن طريق المفاوضات – بدأت تعد العدة لتخوض جولة ثانية من الحرب لاسترجاع أراضيها التي احتلتها اريتريا خلال المرحلة الأولى من الحرب ، حيث تذكر المصادر أن إثيوبيا صرفت حوالي مليار دولار لأجل ذلك ،كما قامت باستدعاء الجنود المسرحين من قوات النظام السابق للاستفادة من خبرتهم ، كما أسندت مهمة قيادة قوات الطيران الإثيوبي لفريق روسي بقيادة الجنرال المتقاعد يوناكوف. فروسيا لم تأبه بقرار مجلس الأمن الذي يحظر بيع الأسلحة للطرفين، بحجة أنه قرار متحيز لإريتريا التي تمتلك موانئ قادرة على إمدادها

[1] صلاح حليمة ، المرجع السابق ، ص 65.

[2] محجوب الباشا ، المرجع السابق، ص 72..

[3] محمد رضا فودة ، المرجع السابق ، ص 289 .

بالسلاح على عكس إثيوبيا التي تستخدم ميناء جيبوتي ما صعد التوتر بين اريتريا وجيبوتي[1].

أما اريتريا فكانت مركزة على تدعيم سلاحها الجوي وذلك من خلال شرائها لطائرات من نوع ميغ 29 ، كما كانت تحظى بالدعم المادي من بعض دول الشرق الأوسط [2].

اندلعت الحرب في جولتها الثانية في 18 جانفي 1999 م [3] . انطلقت بهجوم كبير من طرف القوات الإثيوبية على القطاعات الثلاث الشرقي ، الغربي و الأوسط مع التركيز على القطاع الغربي باعتباره حاويا لمنطقة بادمي أحد المناطق المتنازع عليها و أطلقت على عمليتها اسم " عملية غروب الشمس "[4] ، حيث استهدفت مدينة بادمي و تقدمت العشرات من الدبابات والآلاف من الجنود الإثيوبيين نحو الخنادق الاريترية و واجهت المدافع الثقيلة و الأسلحة الخفيفة ، و لقد خرجت القوات الاريترية من خنادقها في حركة التفافية لكنها وجدت نفسها في منطقة مفتوحة مما أجبرها على الانسحاب مسافة 20 كلم بعد ثلاث أيام من الهجوم " ، كانت حصيلة الهجوم الإثيوبي إجلاء القوات الاريترية من المنطقة بالكامل ، و يفسر البعض الهجوم الإثيوبي الواسع على الإقليم على أنه نتيجة للدعم الإسرائيلي لإثيوبيا في المجال العسكري خاصة و أن مكتب رئاسة الوزراء الإسرائيلي أصدر بيانا بتاريخ 8 سبتمبر 1999 م يعترف بسماح رئيس الوزراء ببيع 12 طائرة من نوع ميغ 21 لإثيوبيا بعد إحداث تعديلات تكنولوجية عليها[5].

---

[1] محجوب الباشا ، المرجع السابق ، ص 72.

[2] نفسه ، ص 72 .

[3] وسام سعادة : " قراءة في كتاب "الأجندة الخفية" تأديب أثيوبيا للاستقلالية الاريترية : تثبيت لحكم التيغراي وتطلع إلى دور إقليمي " ، **جريدة الحياة** ، عدد 13759 ، القاهرة ، 12 نوفمبر 2000 ، ص 10 .

[4] جاءت هذه التسمية كرد فعل طبيعي على تصريح الرئيس الارتيري والذي شبه فيه أن انسحاب قواته من بادمي باحتمال عدم شروق الشمس في الصباح . أيضا (ينظر : محجوب الباشا ، المرجع السابق ، ص– ص 73– 74 .)

[5] بدر حسن شافعي : " النزاع الإثيوبي الإريتري احتمالات المستقبل " ، **مجلة السياسة الدولية** ، عدد 141 ، مؤسسة الأهرام للدرسات ، القاهرة ،جويلية 2000 ، ص 174 .

عكست الجولة الثانية من الحرب تفوقا واضحا للقوات الإثيوبية فلقد كانت القوات الإثيوبية تفوق عدد القوات الاريترية بكثير ، ضف إلى ذلك تفوقها في سلاح الجو نظرا للدعم الذي كانت تلقاه من حليفتها إسرائيل .

المطلب الثالث : الجولة الثالثة 12 ماي 2000 م :

اندلعت الجولة الثالثة كما كان متوقعا في 12 ماي 200 ، وتعتبر هذه الجولة الأعنف و الأطول إذا قارناها بسابقاتها من الجولات ، انطلقت بهجوم مباغت شنته القوات الإثيوبية لم تكن تتوقعه نظيرتها في إريتريا، مخترقة بذلك خطوط الدفاع الاريترية في ظرف وجيز ، كما احتلت مدينة بارنتو عاصمة إقليم القاش أكبر الأقاليم الاريترية[1] .

أرادت إثيوبيا من هذه الجولة أن تكون جولة حاسمة اعتمدت فيها على الترسانة العسكرية و الكثرة العددية ، في حين نجد أن المجتمع الدولي ظل ينتظر نتيجة الهجومات الإثيوبية ليحدد موقفه ، ولقد أعرب مجلس الأمن عن استيائه من تجدد المواجهات و أن العمليات العسكرية الجديدة لها أخطار كبيرة على السكان المدنيين في البلدين ، كما أصدر الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة بيانا استنكر فيه بشدة تجدد العنف مناشدا البلدين بضرورة إيقاف القتال على الفور والعودة إلى المفاوضات [2].

و أمام هذه التطورات الميدانية أعلن رئيس هيئة الأركان الإثيوبي الجنرال تساد كان غبري أن قواته ستواصل الهجوم لتحرير الأراضي الإثيوبية التي احتلتها اريتريا و التي تقع على الجبهة الشرقية ، كما أكد أن يسعى إلى تدمير القدرات العسكرية الاريترية ، ولقد

[1] بدر حسن شافعي ، المرجع السابق ، ص 174 .

[2] تقرير بعثة الأمم المتحدة إلى إثيوبيا و اريتريا ، إعداد قسم خدمات شبكة الإنترنت بالأمم المتحدة – إدارة شؤون الإعلام، الأمم المتحدة 20162015 ، ص4.

وصفت أسمرا الغارات الإثيوبية بأنها تدمير متعمد كما لمحت إلى تورط روسيا في الهجومات التي تقودها إثيوبيا[1] .

و لما أدركت اريتريا أن الأمر خرج من بين أيديها قررت الاستجابة للطلب الإثيوبي المتمثل في الانسحاب إلى حدود السادس من ماي 1998 م ، و استأنفت المفاوضات الغير المباشرة بين الطرفين في 30 ماي 2000 م تحت إشراف السيد أحمد أويحي المبعوث الشخصي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة المكلف بالوساطة بين الطرفين ، لكن انسحاب القوات الاريترية و استئناف المفاوضات لم يوقف القتال ، فلقد قامت القوات الإثيوبية بهجوم كبير على إقليم بوري و اقتربت من ميناء عصب كما احتلت مدينة تسني و استمرت المناوشات بين الطرفين إلى غاية التوقيع على وثيقة وقف إطلاق النار في الجزائر في 18 جوان 2000 م .

يرى البعض أن الصراع كان مرشح لجولة رابعة لأن إثيوبيا لم تحقق ما كانت تصبو إليه إلا جزئيا ، حيث استعادت المناطق المتنازع عليها لكن من الممكن أن تخسرها وفقا لقرار الترسيم و التحكيم الذي يقر بأحقية اريتريا في هذه الأراضي ، فهي و إن استطاعت من فرض منطقة فاصلة في اريتريا إلا أنها عجزت عن تغيير نظام الحكم فيها[2] .

تعتبر الجولة الأخيرة من الحرب هي الأكثر عنفا و دموية ، و حسب التقارير فقد تكبد فيها الطرفان الكثير من الخسائر البشرية و المادية حيث قدرت خسائر الأرواح بحوالي 70 ألف إضافة إلى عشرات الآلاف من الجرحى و المعاقين ، وقارب عدد الأسرى 30 ألف كما تعرض الآلاف من المدنيين الذين تعرضوا للترحيل القسري نظرا للسياسة التي اعتمدها كل

[1] "أديس أبابا تعلن أن قواتها ستواصل القتال . مقاتلات إثيوبية تقصف مطار اسمرا واريتريا تلمح إلى تورط روسي " ، **جريدة الحياة** ، القاهرة ، 30 ماي 2000 م ، ص 7 .

[2] فتحي الضو ، المرجع السابق ، ص 370 .

طرف ضد رعايا الطرف الآخر ، كما قدرت خسائر الحرب بالنسبة للطرفين بحوالي 6 مليار دولار أمريكي[1].

بالرغم من انتهاء الحرب و هزيمة إريتريا و توقيع وقف إطلاق النار بالجزائر في 18 جوان 2000 م ومن بعده توقيع اتفاق السلام الشامل في الجزائر في 12 ديسمبر 2000 م، وصدور قرار لجنة ترسيم الحدود في 14 أفريل 2001 م الذي رفضته إثيوبيا و مازالت ترفضه إلى يومنا هذا و ترى فيه إجحافا في حقها ، ثم إنها كانت تهدف إلى إسقاط نظام أفورقي الذي رأت فيه المسؤول الأول عن تفجير الأزمات مع الجيران[2] .

[1] فتح عاصم عبد الرحمان : النزاع الحدودي الإثيوبي الاريتري ، سودانيل ، 30 أفريل 2011 م
المتوفر على الرابط http://www.sudaress.com/sudanile/27142
تاريخ الإطلاع : 03 ديسمبر 2015 م ، الساعة 22:31. أيضا (ينظر : فتحي الضو ، المرجع السابق ، ص 10 .)

[2] بدر حسن شافعي ، المرجع السابق ، ص 217 .

من خلال تتبعنا لمسار النزاع الإثيوبي الاريتري نستشف أنه ليس وليد فترة (1998 – 2000) بل يمتد بجذوره إلى أبعد من ذلك ، فالتقارب الاثني و اللغوي و الديني بين المجتمعين الإثيوبي و الاريتري ساهم بشكل كبير فيه ، فإثيوبيا لا تريد التخلي عن إريتريا لمصالحها فيها ، لذلك نجد أنها واجهت الاستعمار الايطالي حتى لا تفقدها و تحالفت مع بريطانيا و حلفائها في الحرب العالمية الثانية (1939م – 1945 م) ضد إيطاليا ، هذه الحرب التي انتهت بانتصار الحلفاء و فقدان إيطاليا لمستعمراتها ، ليصدر قرار فيدرالي من طرف هيئة الأمم المتحدة تكون بموجبه اريتريا خاضعة للسيطرة الإثيوبية و لو أن القرار في شكله يمنح اريتريا حق تسيير شؤونها بنفسها ، غير أن هيلاسيلاسي انتهك هذا القرار و أعلن ضمه لاريتريا ، وهو ما لم يرض الاريتريين الذين حملوا السلاح و ناضلوا من أجل الاستقلال وعرفت هذه الحرب بحرب الاستقلال الاريترية.

فعلا تمكنت اريتريا من نيل استقلالها سنة 1993م ، و رغم أن رئيسي البلدين في فترة استقلال اريتريا ينتميان إلى نفس المجموعة العرقية ، حملا السلاح معا في وجه الدكتاتور منغستو هايلي مريام و أطاحا به و رغم كل التوقعات التي كانت ترجح نهاية النزاع بين الدولتين ، نجد أن العكس هو ما حدث و برزت العديد من الخلافات بسبب مشكلة الحدود لتأخذ أبعاد أخرى اجتماعية و سياسية و اقتصادية بعد ذلك انتهت بحرب شاملة خاضها الطرفان في منتصف سنة 1998 و إلى غاية ديسمبر من سنة 2000 سخّر فيها الطرفان كل الوسائل المتاحة و عبر ثلاث جولات كاملة تفصل بين الجولة و الأخرى مرحلة هدوء و اتخذت الحرب بُعد التوسع بعدما كانت المسألة في البداية تقتصر على الحدود فقط .

الفصل الثاني: دور القوى الإقليمية و الدولية و جهود التسوية

استقطب النزاع الإثيوبي الاريتري 1998– 2000 أطرافا عديدة و ذلك نظرا للأهمية التي تحظى بها المنطقة من الناحية الإستراتيجية ، حيث الممرات المائية كما أن المنطقة تعتبر مدخلا للقارة الإفريقية من جهة الشرق ، لذلك نلاحظ تشابك مصالح الأطراف الإقليمية و الدولية حيث لعبت أدوار متفاوتة في النزاع منها من كان لها دور في تأجيج الصراع بين الطرفين و منها من كان لها دور في تسويته ، و منها من اكتفى بالتعبير عن موقفه من الصراع ، و قد تميزت هذه الأدوار في كونها ذات أبعاد إقليمية و دولية.

من خلال هذا الفصل سوف نحاول رصد أهم المواقف الإقليمية و الدولية في النزاع الإثيوبي الاريتري و دورها في تحريك الصراع ، كما سنتطرق لأهم الجهود المبذولة من أجل تسويته و أهمها الجهود الجزائرية التي كان لها الدور البارز في الطريق نحو تسوية النزاع الذي انتهى بتوقيع اتفاق السلام الشامل بين الطرفين المتنازعين .

المبحث الأول : دور القوى الإقليمية

المطلب الأول : دور دول الجوار :

1- **السودان :** قبل الحرب الإثيوبية الاريترية كانت كل من إثيوبيا واريتريا تدعمان قوى المعارضة في السودان وذلك خوفا من انتقال تيار الإسلام السياسي إليهما ، لكن الحرب الأخيرة جعلت كلا من الدولتين تسعيان لكسب ود السودان فإثيوبيا تسعى بأن يكون لها موانئ أخرى غير الموانئ الاريترية التي حرمت من استعمالها خلال فترة الحرب ، لذا حاولت تحسين علاقاتها مع السودان بغية الاستفادة من موانئها خاصة ميناء بور سودان ، ضف إلى ذلك أن السودان تتوفر على النفط وإثيوبيا في حاجة ماسة إليه[1] .

ولقد شهدت العلاقات بين الدولتين تحسنا ملحوظا ، وتم التوقيع على العديد من الاتفاقيات الثنائية خاصة في المجال الأمني انتهى بإقامة تحالف صنعاء والذي يجمع الدولتين إضافة إلى اليمن وكان ذلك في أكتوبر 2002 م ، هدفه تعزيز الأمن والسلام في المنطقة و هذا ما اعتبرته اريتريا موجها ضدها باعتبار أنها دخلت في صراعات مع كل الدول سابقة الذكر كان آخرها صراعها مع إثيوبيا في الفترة الممتدة من ماي 1998 م إلى ديسمبر 2000م وقبله الصراع مع اليمن حول جزر حنيش الواقعة في البحر الأحمر[2] .

أما اريتريا ورغم كل قدمته لها السودان في نضالها من أجل الاستقلال من الاستعمار الإثيوبي 1962م – 1991 م ، تأزمت العلاقات بين الدولتين منذ استقلال اريتريا واعتلاء أسياس أفورقي الحكم فيها ، وبلغ الأمر أشده عندما قامت كل من الدولتين بقطع العلاقات

---

[1] طه حميد حسن العنبكي ، المرجع السابق ، ص 64 .

[2] بدر حسن شافعي ، قمة الإيجاد ، السودان تتربع على المنطقة ، متوفر على الرابط :

http://www.islamonline.net/arabic/politics/2002/01/article11.shtml

تاريخ الاطلاع : 02 فيفري 2016 الساعة 15:00.

الدبلوماسية ، حيث لاح في الأفق نزاع بينهما يوحي باندلاع حرب تم فيها ضبط النفس وذلك لعدة أسباب كان على رأسها الوساطة الليبية بين الطرفين بقيادة العقيد معمر القذافي[1] .

ولقد اتهمت السودان اريتريا بدعم قوى المعارضة السودانية ماديا وعسكريا ، أما اريتريا فقد اتهمت السودان بتصدير الإرهاب إليها وإيواء حركة الجهاد الإسلامي الاريتري وإنشائها وإيواء التجمع الديمقراطي المعارض[2] .

و مع اندلاع المواجهات المسلحة بين إثيوبيا واريتريا عملت هذه الأخيرة على تطبيع العلاقات مع السودان خوفا من تواطئها مع إثيوبيا ، ففي سنة 1998 م تم رفع مذكرة تفاهم و وقع الرئيسان محمد عمر البشير و أسياس افورقي على اتفاق السلام بينهما في ماي 1999 م وتم إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وفُتحت السفارات عام 2000 م[3] .

2- **مصر**: تميزت العلاقات الإثيوبية المصرية في فترة غير بعيدة بالتوتر وذلك بسب مياه نهر النيل حيث تعتبر مصر أن هذه المسالة من أهم مسائل أمنها القومي، ضف إلى ذلك أن توتر العلاقات يرتبط بسياسة مصر في الصومال وسعيها إلى توحيد هذا البلد العربي المميز وإثيوبيا تريد عكس ذلك لأن توحيد الصومال يعني مطالبته بإقليم الأوغادين ، في ظل هذه المعطيات كان من الطبيعي أن تتعاطف مصر مع اريتريا كما ساهمت في ترميم العلاقات الاريترية الليبية مما يجعل ليبيا تقف في صف اريتريا[4] .

---

[1] طه حميد حسن العنبكي ، المرجع السابق ، ص 66 .

[2] محمد أبو الفضل : " الخلاف بين اريتريا و السودان في ميدان العلاقات الإقليمية " ، **مجلة السياسية الدولية** ، مؤسسة الأهرام للدراسات ، القاهرة ، عدد جانفي 2003 ، ص 87 .

[3] بشير عبد المحمود حبيب الزمزمي : المؤثرات السياسية و الأمنية على العلاقات السودانية الاريترية في الفترة 1991 – 2007 ، مطابع السودان ، الخرطوم ، د.ت ، ص 335.

[4] أحمد أبو سعدة ، المرجع السابق ، 287 .

أما عندما اندلعت الحرب الأخيرة ألحت مصر على ضرورة استبعاد الخيار العسكري وحل المسالة بينهما بالطرق السلمية واستقبل الرئيس المصري حسني مبارك في 11 جوان 1998 م وزير الخارجية الإثيوبي سيوم ميسفين الذي سلمه رسالة من رئيس وزراء إثيوبيا ميليس زيناوي بشأن النزاع وكان قد سبقه في 10 جوان من نفس السنة استقبال الرئيس مبارك لوزير الحكومات المحلية الاريتري الذي حمل هو الآخر رسالة من الرئيس أفورقي حول نفس الموضوع تلتها رسالة أخرى في 14 جوان ، لقد رحبت الدولتان بتدخل مصر لإنهاء الأزمة لكن هذه الأخيرة صبت كافة جهودها في دعم المبادرات التي تقوم بها منظمة الوحدة الإفريقية ويعود هذا إلى المشاكل الداخلية التي عانت منها مصر في تلك الفترة[1].

3- **اليمن** : خلال الحرب الإثيوبية الاريترية عملت إثيوبيا على التقارب مع اليمن التي رحبت بهذا التوجه وعينت سفيرا لها بإثيوبيا ، كما تم التركيز على إحياء اللجنة اليمنية الإثيوبية المشتركة التي تأسست في 1992 م لتتطور العلاقات الإثيوبية اليمنية شيئا فشيئا وتم التوقيع على عشر اتفاقيات للتعاون الثنائي خلال الفترة 5 – 15 أفريل 1999 م في إطار اجتماعات الدورة الأولى للجنة الوزارية المشتركة المنعقدة في صنعاء[2] .

كما تم التوقيع على اتفاقية أمنية في 23 أكتوبر 1999 م بأديس أبابا ، كل هذا تفسره اريتريا بأنه تحالف موجه ضدها متهمة اليمن بالتآمر ضدها بغية إسقاط نظام الحكم فيها كما أن هناك مخاوف يمنية من اريتريا بسبب فتحها الباب أمام إسرائيل و أمريكا وإقامة قواعد عسكرية في ميناء مصوع ما يمكنها من السيطرة على مضيق باب المندب ضف إلى ذلك أن اليمن كانت قد دخلت في صراع قبل هذه الفترة مع اريتريا حول جزر حنيش الواقعة في البحر

[1] طه حميد حسن العنبكي ، المرجع السابق ، ص 70 .

[2] علي حسن الخولاني ، المرجع السابق ، ص 77 .

الأحمر هذا ما يفسر إقامة تجمع صنعاء بين كل من إثيوبيا و السودان و اليمن والموجه ضد اريتريا بطريقة غير مباشرة[1] .

4- **جيبـــوتي** : بمجـرد انـدلاع النـزاع المسـلح بـين الجـارتين إثيوبيـا و اريتريـا حاولـت جيبـوتي التـدخل مـن أجـل احتـواء الموقـف و ذلـك بمبـادرة مـن رئيسـها حسـن جوليـدا فـي إطـار منظمـة حكومـات شـرق إفريقيـا و كانـت جيبـوتي فـي ذلـك الوقـت هـي مـن تتـرأس الـدورة و كـان ذلـك فـي 15 مـاي 1998 م، و وجـدت هـذه المبـادرة استحسـان الـدول الأعضـاء و وجـدت دعـم أمـين عـام المنظمـة بتسـتكي جبـري، لكـن مسـاعيها فشـلت بسـبب تعنـت الطـرف الإثيـوبي الـذي ربـط إجـراء المفاوضـات بانسـحاب اريتريـا مـن المنـاطق المتنـازع عليهـا و هـو الأمـر الـذي كانـت تعتـرض عليـه اريتريـا ، و رغـم فشـل جهـود رئـيس جيبـوتي إلا انـه قـدم مبـادرة أخـرى فـي 25 مـن نفـس الشـهر غيـر أنهـا فشـلت بسبب عدم اقتناع اريتريا بالانسحاب من المناطق المتنازع عليها[2] .

و رغـم هـذه المبـادرة فـإن اريتريـا كانـت تـتهم جيبـوتي بـالوقوف فـي صـف إثيوبيـا، مـا جعـل هـذه الأخيـرة تبادلهـا نفـس الـتهم و أن اريتريـا تقـوم بـدعم متمـردي الجبهـة الثوريـة الموحدة ضدها و أن لها مطامع في الأراضي الجيبوتية[3] .

5- **الصـومال** : تعتبـر الصـومال مسـرحا غيـر مباشـر للنـزاع الإثيـوبي الاريتـري ، فدولـة الصومال التي تعاني غياب حكومة رسمية منذ سنة 1991 م ، تخضع لحكومة انتقالية تدعمها

---

[1] علي صالح عايش : العلاقات اليمنية الإثيوبية 1990 – 2002 ، مركز البحوث و المعلومات ، صنعاء ، 2003 م ، ص25 .

[2] الصراع في القرن الإفريقي ، المرجع السابق ، متوفر على الرابط :

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/karn-Afric/sec122.htm

[3] طه حميد حسن العنبكي ، المرجع السابق ، ص 68 .

إثيوبيا ، في مواجهة المحاكم الإسلامية التي تدعمها اريتريا مدعية أن إثيوبيا تتدخل في الشؤون الداخلية للصومال[1] .

إن التدخل الإثيوبي في الصومال جاء لمطاردة المحاكم الإسلامية القوية و التي تعتبرها إثيوبيا جماعة إرهابية تشكل خطرا على أمنها القومي ، مما جعل اريتريا تدعم هذه المحاكم عسكريا و سياسيا لمواجهة القوات الإثيوبية[2].

إن الدعم الذي تلقته المحاكم الإسلامية من إريتريا لا ينبع من تعاطف اريتريا معها لأن الرئيس الاريتري أسياس أفورقي نصراني الديانة طالما حارب التوجه العربي و الإسلامي الذي ينادي به بعض الاريتريين ، إنما هذا الدعم جاء ليتماشى مع عبارة عدو عدوي صديقي .

المطلب الثاني : دور منظمة الوحدة الإفريقية :

يمثل النزاع الإثيوبي الاريتري تحديا هاما بالنسبة للمنظمة خاصة و أن مقرها يقع بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا ، و بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة يمكن لمجلس الأمن تفويض الهيئات الإقليمية من أجل إدارة السلم والأمن الأمن الدوليين[3] .

وفي طريقة تعاملها مع النزاع نجد أنها استفادت من ضغط الولايات المتحدة الأمريكية على الطرفين ، و تبنت عشرة قرارات لمجلس الأمن من بينها القرار رقم 1298 من الفصل السابع في 17 ماي 2000 والذي يقر بفرض عقوبات اقتصادية على طرفي النزاع ، إرسال

[1] طه حميد حسن العنبكي ، المرجع السابق ، ص 69 .

[2] أ. م . د . بان غانم الصانع : " التدخل الإثيوبي – الأمريكي في الصومال" ، **أوراق سياسية** ، العدد 2 ، كلية العلوم السياسية ، جامعة الموصل ، العراق ، 2008 ، ص 5 .

[3] العربي فارس ،المرجع السابق ، ص92 .

بعثة استطلاع لكل من الطرفين ، تعيين الجزائري محمد سحنون ممثلا للأمم المتحدة في العملية الدبلوماسية[1] .

لقد أدانت منظمة الوحدة الإفريقية استعمال السلاح في النزاع ودعت الطرفين إلى اللجوء للحل السلمي لكن إثيوبيا رفضت وساطة المنظمة ، بعدها تبنى مجلس وزراء خارجية دول المنظمة في جوان 1998 م اقتراحا يقضي بوقف الأعمال العدائية بين الدولتين ومن ثم القبول بالمبادرة الأمريكية الرواندية أساسا للمفاوضات وفشل الأمر مرة أخرى بسبب تعنت الطرف الإثيوبي .

لقد أجرى الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي رئيس تجمع دول الساحل والصحراء في 22 ماي 1998 م اتصالات هاتفية مع كل من أسياس أفورقي و ميليس زيناوي لتسوية النزاع وقدم مقترحا بقضي بإرسال قوة فصل إفريقية في المنطقة الحدودية المتنازع عليها[2] .

كما احتل النزاع مكانا بارزا في مباحثات القمة الإفريقية ال24 في واغادوغو عاصمة بوركينا فاسو و المنعقد بتاريخ 7 جوان 1998م ، حيث دعا البيان الختامي إلى وقف الأعمال العدائية بين البلدين كما اتفق القادة على تشكيل لجنة خاصة لحل النزاع يترأسها الرئيس البوركيني بليز كامبووري وضمت اللجنة في عضويتها رئيس رواندا ورئيس زيمبابوي و وزير خارجية جيبوتي وسالم أحمد سالم الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية[3] ، لكن جهود المنظمة فشلت بسب رفض أسمرا سحب قواتها إلى حدود 6 ماي 1998 م ، وأعلنت المنظمة في 20 جويلية 1998 م أنها ستشكل لجنة من الخبراء والسفراء لبحث خرائط المنطقة و المعاهدات

---

[1] العربي فارس ، المرجع السابق ، ص 92 .

[2] الصراع في القرن الإفريقي ، المرجع سابق ، متوفر على الرابط :
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/karn-Afric/sec122.htm

[3] صلاح حليمة ، المرجع السابق ، ص 65 -66 .

المبرمة خلال العهد الاستعماري[1] ، ليأخذ الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة المبادرة مرة أخرى باعتباره رئيسا للمنظمة وتم الاتفاق على وقف إطلاق النار وسحب القوات الاريترية إلى حدود ما قبل 6 ماي 1998 م.

وذكرت المنظمة في بيان لها أنها (أخذت علما بإعلان إثيوبيا و ورد فيها أنها ليس لديها أي مطامع في الأراضي الاريترية وتطلب منها أن تؤكد موقفها مجددا علنا ورسميا كما أخذت علما بتعهد إثيوبيا واريتريا بتطبيق اتفاق الإطار والترتيبات التي وافقت عليها وخصوصا تسوية خلافها الحدودي)[2].

ولقد أصدر رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي في وقت لاحق السيد جان بينغ بيانا أعرب فيه عن قلقه بخصوص التوتر بين اريتريا وإثيوبيا و وجه نداءا للبلدين لضبط النفس من أجل تفادي المزيد من التصعيد العسكري[3].

---

[1] Paul Henz :eriteria's war : confrontation , international reponse , outcome , prospect , Adis ababa shama books , 2001 , p 90 .

[2] أحمد حسن دحلي : " الأزمة الحدودية بين إريتريا وإثيوبيا " ، مجلة آفاق إفريقية ، العدد 3 ،الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، 2000 ، ص22 .

3 الصراع في القرن الإفريقي ، المرجع السابق ، متوفر على الرابط :
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/karn-Afric/sec122.htm

المبحث الثاني : دور الأطراف الدولية في النزاع :

المطلب الأول : الدور الأمريكي في النزاع :

أما عن الدور الأمريكي في النزاع فلقد قامت سوزان رايس[1] مساعدة وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية بجولة في المنطقة في 17 ماي 1998 م ، لكن هذه الزيارة لم تحقق أي نتائج تذكر ، تلتها زيارة أخرى في 26 من نفس الشهر ضمت كل من ديفيد دان المسؤول عن شرق إفريقيا بدائرة الشؤون الإفريقية بالخارجية الأمريكية و السفير الأمريكي السابق في اريتريا روبرت هوك ، كما قامت رواند بالتنسيق مع الولايات المتحدة بالتوسط في النزاع حيث قام بول كاجامي نائب الرئيس الرواندي بجولة بين أديس أبابا و أسمرة ، و ذلك عقب زيارة أفورقي لكيغالي عاصمة رواندا[2] .

تكللت هذه الجهود بمبادرة أمريكية رواندية تضمنت أربع نقاط :

1- انسحاب القوات الاريترية من المناطق المتنازع عليها .
2- نزع سلاح تلك المناطق .
3- إخضاع المنطقة لمراقبة وسطاء دوليين مع عودة الإدارة المدنية و بدء مفاوضات ترسيم الحدود بين البلدين .
4- إجراء تحقيق يقوم به الوسطاء حول مطالب البلدين[3] .

وافقت إثيوبيا على هذا المشروع لكن ارتريا أبدت تحفظاتها لعدة أسباب أهمها ، أنها فوجئت بإعلان المشروع و لم تستشر حوله ، و أن هنالك العديد من النقاط التي يحتويها

---

[1] ولدت في 17 نوفمبر 1964 هي مستشارة أمريكية للسياسة الخارجية، وسفيرة الولايات المتحدة لدى لأمم المتحدة. (ينظر : Profile: Susan Rice, BBC News, December 1, 2008)

[2] الصراع في القرن الإفريقي ، المرجع السابق ، متوفر على الرابط :
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/karn-Afric/sec122.htm

[3] العربي فارس ، المرجع السابق ، ص 103 .

المشروع تحتاج إلى توضيح ، كما رأت أن الوسطاء قد استعجلوا و تجاوزوا صلاحياتهم و هو ما يتضح من خلال تصريح وزير الخارجية الاريتري بقوله : "إن المقترح غير ناضج و إن الوسطاء ليس من حقهم التقدم بهذا المشروع دون استشارة الجانب الاريتري"[1].إن المشروع الذي حملته المبادرة الأمريكية الرواندية يستجيب لشرط إثيوبيا بسحب القوات من المناطق المتنازع عليها ، كما يشمل اقتراح اريتريا الداعي لنزع السلاح من المناطق المتنازع عليها غير أنه لم يأت بأي جديد فيما يخص تسوية النزاع ، إن الولايات المتحدة الأمريكية و بالاشتراك مع ايطاليا قدمت مقترحا بوقف الغارات الجوية على الأهداف المدنية فورا ، حيث وجد ترحيبا من الطرفين ، و أمام تصلب الموقف الاريتري الذي يعتبر أن مطالبتها بالانسحاب من المناطق المتنازع عليها محاباة و تحيزا لإثيوبيا ، و عندما رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن وساطتها تسير في طريق مسدود رمت الكرة في ملعب منظمة الوحدة الإفريقية .وشاركت سوزان رايس في مؤتمر القمة الإفريقية في7 جوان 1998 م بواغادوغو وتمكنت من إقناع زعماء إفريقيا بضرورة إنهاء للنزاع [2].

المطلب الثاني : الدور الإسرائيلي :

ترأس افريم إسحاق منسق علاقات إسرائيل بإفريقيا و مدير مركز الدراسات السامية في ولاية نيوجرسي وفدا للمصالحة بين إثيوبيا و اريتريا ، لكن أسياس أفورقي اتهم إسرائيل بالتحيز لإثيوبيا باعتبار أنها تقوم بصيانة الطائرات الإثيوبية ، هذا ما برره السفير الإسرائيلي بإثيوبيا كريم ارييل بان إسرائيل تقوم بتطوير طائرات الميج الإثيوبية بموجب اتفاقية بين الطرفين ، في نفس السياق اتهم وزير الخارجية الاريتري إثيوبيا بعقدها صفقة طائرات مع إسرائيل سنة 1999م و رغم الموقف الاريتري إلا أن

[1] محجوب الباشا ، المرجع السابق ، ص 100 .

[2] نفسه ، ص 101 .

هذا لم يؤثر على العلاقات الإثيوبية الإسرائيلية ففي سنة 2000 زار فاتان شرايسكي وزير داخلية إسرائيل إثيوبيا و اتفق مع الحكومة الإثيوبية على ترحيل 26 ألف من يهود الفلاشا نحو إسرائيل[1] .

تعتبر إسرائيل اريتريا جزء من إستراتيجيتها في البحر الأحمر لذلك فقد سعت منذ استقلال هذه الأخيرة لتجسيد مشروع لها في المنطقة ما يتماشى مع مصالحها، مشروع موجه نحو اريتريا بصفة خاصة و منطقة القرن الإفريقي و إفريقيا بصفة عامة.

يقوم المشروع الإسرائيلي في اريتريا على:

1-محاولة منع اريتريا من إعلان توجهها العربي و الإسلامي .

2-استمرار إسرائيل لاستخدام الجزر الاريترية : دهلك ، فاطمة ، حالب و التي كانت تستخدمها إسرائيل عندما كانت اريتريا تحت السيطرة الإثيوبية .

3-تنمية علاقاتها مع ارتريا ، و يمكن أن يكون ذلك من خلال المدخل الاقتصادي أو التكنولوجي .

4-إغراق السوق الاريترية بالمنتجات الإسرائيلية لمنافسة المنتجات العربية .

5-مساعدة اريتريا في تطوير قواتها المسلحة بأسلوب عصري خاصة في المجال البحري[2].

[1] منى حسين عبيد ، المرجع السابق ، ص 7.

[2] مقدم فيصل : الدبلوماسية الجزائرية و النزاع الإثيوبي الاريتري ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في القانون، إشراف عمر سعد الله ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2007م – 2008م، ص 98. أيضا (ينظر أسامة عبد الرحمان الأمين ، المرجع السابق ، ص 198 .

المطلب الثالث : دور الاتحاد الأوروبي :

أعربت دول الاتحاد الأوروبي عن تأييدها للمبادرة الأمريكية الرواندية ، فاريتريا باعتبارها مستعمرة ايطالية وجدت التعاطف من قبل هذه الأخيرة ، ولقد دعا الاتحاد الأوروبي إثيوبيا لوقف إطلاق النار كما دعا اريتريا للموافقة على إجراء حوار مع إثيوبيا من أجل سحب قواتها من المناطق الحدودية و ترسيم الحدود بينهما[1] .

و في 7 جوان 1998 م أصدر وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي بيانا من لوكسمبوغ يدينون فيه اللجوء للوسائل العسكرية لحل الصراع[2] ، كما سعت إيطاليا في جهود الوساطة بين البلدين ، و أوضحت كاترين أشتون الناطق باسم الممثلة السامية للشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي أنها قلقة بخصوص تصاعد التوتر بين طرفي النزاع بعد التدخل العسكري الإثيوبي و وجهت لهما نداءا للطرفين للكف عن العنف و الالتزام بالمبادئ العامة للقانون الدولي ، و أن الاتحاد الأوروبي يوجه نداء لبذل كل الجهود لإيجاد حل تفاوضي للقضايا العالقة فيما يخص علاقاتهما الثنائية[3] .

المطلب الرابع : دور الأمم المتحدة :

لقد قدمت إدارة الشؤون السياسية التابعة لهيئة الأمم المتحدة دعما لأكثر من 20 عملية سلام بما في ذلك مسار السلام بين إثيوبيا و اريتريا في إطار شراكتها مع المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الإفريقي و الاتحاد الأوروبي[4] .

---

[1] العربي فارس ، المرجع السابق ، ص 107 .

[2] طه حميد حسن العنبكي ،المرجع السابق ، ص 73 .

[3] أحمد حسن دحلي ، المرجع السابق ، ص 30 .

[4] محمد وليد رحيم : الأمم المتحدة و حفظ السلم و الأمن الدوليين ، المكتبة العصرية للطباعة و النشر ، 1994، ص 98 .

و لقد حاولت الأمم المتحدة القيام بالوساطة بين الدولتين عن طريق أمينها العام إلا أن اريتريا رفضت تدخل الأمم المتحدة و اعتبرت أن تدخلها يعتبر مضيعة للوقت على عكس إثيوبيا التي رحبت بهذه الوساطة ، فمباشرة بعد النزاع المسلح سارع مجلس الأمن لإصدار بيان يؤكد فيه ضرورة التسوية السلمية للنزاع و ذلك في 26 جوان 1998 م [1]، و تم إيقاف المعارك لمدة سبعة أشهر تقريبا[2].

ليتجدد النزاع في 18 فيفري 1999 م ، ما أدى بمجلس الأمن لعقد دورة مغلقة في 18 نوفمبر من نفس السنة لدراسة التطورات ، وفي 12 ماي من سنة 2000م تم إصدار لائحة تحمل رقم 1297 (2000) و التي عبر فيها عن انشغاله بالقضية و على ضرورة وقف المعارك بين البلدين و هو الأمر الذي رضخت له اريتريا[3] .(ينظر الملحق رقم (05) ص ص86-87)

كما جاءت اللائحة رقم 1298 (2000) والتي كانت تنص على الحظر الفوري لبيع الأسلحة للدولتين و هو مشروع اقترحته الولايات المتحدة الأمريكية لكنه قوبل برفض روسي و صيني (ينظر الملحق رقم (06) ص ص 88-91)، نتيجة لكل هذا كانت المفاوضات تتعثر بين الطرفين في كل مرة إلا أن الضغط الممارس من طرف مجلس الأمن على الدولتين أدى لاستئناف المفاوضات بين الطرفين انتهت بتوقيع اتفاق إطلاق النار[4] .

[1] علي حسن الخولاني ، المرجع السابق، ص 132 .

[2]" Ethiopie – Erythrée ; speçial accord d'Alger ; chronologie de la mediation algerienne", n 10997 , journal elmoudjahid , 12-02-2000 , p 9 .

[3] OPCIT , p 10

[4] حميد زايدي ، المرجع السابق ، ص 133

المبحث الثالث : الوساطة الجزائرية و تسوية النزاع .

المطلب الأول :الوساطة الجزائرية و توقيع اتفاق وقف إطلاق النار :

لقد تعددت المساعي و الجهود المبذولة من طرف القوى الإقليمية و الدولية من اجل إيجاد حل للنزاع الإثيوبي الاريتري و كما سبق أن اشرنا إليه فقد فشلت هذه الجهود بسبب التصلب في مواقف الطرفين ، كما فشلت منظمة الوحدة الإفريقية هي الأخرى في إيجاد حل للصراع في بدايته ، لكن هذه المرة سنتطرق لدور المنظمة من خلال الجهود الجزائرية لتسوية النزاع .

إن الوساطة الجزائرية في النزاع انطلقت بعد تمكنها من إقناع الزعماء الأفارقة المشاركين في القمة ال 34 لمنظمة الوحدة بضرورة تنظيمها و استقبالها للمؤتمر المقبل على أرضها[1] ، و تجدر الإشارة أن طلب الجزائر وجد بعض التحفظات من طرف بعض الحكومات وعل رأسها مصر بحجة الأوضاع الأمنية التي كانت تسود الجزائر في تلك الفترة[2] .

كانت الجزائر خلال فترة النزاع الإثيوبي الاريتري تشهد أزمة أمنية حادة نتج عنها استقالة الرئيس اليامين زروال و انتخاب السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجزائر في 15 أفريل 1999م.

في 12 جويلية من نفس السنة كان الموعد مع استقبال الجزائر العاصمة للقمة الإفريقية ال35، شهدت هذه القمة مشاركة 45 رئيس دولة و حكومة افريقية كما

---

[1] فيصل مقدم ، المرجع السابق ، ص 115 .

[2] سامية بيبرس : "القمة الإفريقية ال35 في الجزائر... النتائج و الدلالات" ، **مجلة السياسة الدولية** ، عدد 138 ، مؤسسة الأهرام للدراسات ، القاهرة ، أكتوبر 1999 م ، ص 205 .

شهدت مشاركة أمناء المنظمات الإقليمية أو ممثلين عنهم[1] ، و تصدر النزاع الإثيوبي الاريتري أشغال القمة الإفريقية و تم الإعلان مباشرة عن الوساطة الجزائرية الإفريقية في النزاع الإثيوبي الاريتري[2] .

و مباشرة بعد انتهاء القمة الإفريقية طرحت الجزائر ثلاث وثائق (حملت مجموعة من المقترحات التي من شأنها تسوية النزاع أهمها وقف إطلاق النار و الدخول في مفاوضات) على طرفي النزاع و هي تفصيل للمقترح الإفريقي من حيث تطبيق إطاره و آلياته ، و أوفد الرئيس الجزائري مبعوثه الخاص السيد أحمد أويحي للمنطقة في أواخر شهر جويلية حتى يطلع طرفي النزاع بالوثائق و يأخذ رأيهم فيها[3] .

ووافقت اريتريا عليها في 8 أوت 1999 م مؤكدة أن الوثائق الثلاثة هي جهد خبراء من منظمة الوحدة الإفريقية و الأمم المتحدة[4] ، أما إثيوبيا فقد طلبت توضيحات و تفسيرات حول بعض النقاط ، هذا ما دفع أويحي لزيارة أديس أبابا في 23 أوت 1999 و أجرى مباحثات مطولة مع الرئيس ميليس زيناوي و وزير خارجيته سيوم ميسفين و قدم لهم الأجوبة و التوضيحات حول استفساراتهم[5] .

رغم كل هذه الجهود إلا أن القضية مازالت تراوح مكانها ، و لتدارك الأمر تقدمت الجزائر و شركائها السياسيين بتقديم وثيقة عرفت بالتدابير الفنية المعززة

---

[1] تعود مشاركة هذا العدد الكبير من الزعماء الأفارقة إلى الجهود الجزائرية المبذولة في إقناعهم بالحضور حيث إن عددا كبيرا من الوفود الجزائرية كان قد انتقل إلى مناطق متعددة على مدار شهر جويلية 1999 بهدف حثهم على المشاركة في المؤتمر بل وصل الأمر إلى وضع طائرة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الخاصة تحت تصرف بعض القادة ، كما تم تخصيص رحلات خاصة على متن الخطوط الجوية الجزائرية لبعض القادة .(ينظر : فيصل مقدم ، المرجع السابق ، ص 118).

[2] سامية بيبرس ، المرجع السابق ، ص ص 205 – 206 .

[3] مختار علي ، المرجع السابق ، ص 69 .

[4] العربي فارس ، ، المرجع السابق ، ص 79 .

[5] نفسه ، ص 70 .

حاولت من خلالها تقريب وجهات النظر بين الطرفين و ككل مرة اصطدمت جهود التسوية بالموقف الإثيوبي الداعي لانسحاب القوات الاريترية من المناطق المتنازع عليها كشرط مسبق قبل الدخول في أي مفاوضات، وفي هذه الأثناء قامت باحتلال مدينتي بارنتو و تسني الاريتريتين[1] .

نظرا لتجدد المواجهات العسكرية بين الطرفين لم يجد الرئيس الجزائري إلا القيام بجولة بين أديس أبابا و أسمرا موجها نداءا عاجلا للبلدين بضرورة وقف القتال و كان ذلك في 24 ماي 2000م[2] ، وافقت اريتريا فورا على طلب الرئيس الجزائري الداعي لوقف القتال و سحب قواتها إلى حدود ما قبل 6 ماي 1998 م وكان ذلك في 25 من نفس الشهر، كما وافقت إثيوبيا على وقف القتال خاصة و أن شرطها قد تحقق و هو انسحاب اريتريا إلى حدود ما قبل 6 ماي[3] .

و استأنفت المفاوضات بين الطرفين في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 29 ماي و 10 جوان 2000 م بمشاركة المبعوث الشخصي للرئيس بوتفليقة السيد أحمد أويحي و وزيري خارجية البلدين و ممثل الولايات المتحدة و آخر عن الاتحاد الأوروبي[4].

و بعد محادثات ماراطونية قام أحمد أويحي بتقريب وجهات النظر بين الطرفين و تقدم باقتراحات كتابية تتوافق إلى حد كبير مع توصيات القمة الإفريقية المنعقدة في الجزائر و التي تضمنت بقاء حالة الهدنة و عدم العودة إلى القتال و هو المشروع الذي نوقش فيما بعد من طرف المنظمة، و تم عرض هذا المشروع على الطرفين بتاريخ 9 جوان 2000 م و وجد

---

[1] العربي فارس ، المرجع السابق ، ص 70 .

[2] مختار علي ، المرجع السابق ، ص 71 .

[3] نفسه ، ص 72 .

[4] فيصل مقدم ، المرجع السابق ، ص 131 . أيضا (ينظر : العربي فارس ، المرجع السابق ، ص 88 .)

تجاوبا من طرفي النزاع ، فاريتريا وافقت مباشرة على نص المشروع أما إثيوبيا فقد طلبت مهلة لإخطار قيادتها و جاءت الموافقة على مشروع وقف إطلاق النار في 18 جوان 2000 في حفل جرى بقصر الشعب بالجزائر العاصمة[1] .

ومباشرة بعد وقف إطلاق النار أرسل مجلس الأمن 4200 من قواته و نشرها على الحدود بين البلدين إضافة إلى حوالي 220 مراقبا عسكريا [2] .

لقد جاء هذا الاتفاق ليتوج المجهودات الجزائرية رغم كل العوائق التي واجهها المفاوضون، إلا أن الوساطة الجزائرية تمكنت من تجاوزها مستفيدة في ذلك من المبادرات والتجارب السابقة خاصة المبادرة الأمريكية الرواندية ، أما بالنسبة لاتفاق وقف إطلاق النار فيمكن القول أنه قرب وجهتي نظر الطرفين نحو اتفاق سلام شامل.

و رغم كل النقائص التي يحملها هذا الاتفاق إلا أنه كان بمثابة صفحة جديدة تحد من الحروب التي دارت رحاها على مر التاريخ بين الجارتين إثيوبيا و اريتريا[3] ، كما يعتبر مرحلة أولية فقط تحتاج لرعاية هيئة الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية من أجل الوصول إلى اتفاق سلام شامل بين البلدين .

إن أهم ما نص عليه اتفاق وقف إطلاق النار هو الوقف الفوري للمعارك فور التوقيع على الوثيقة ، كما يلتزم الطرفان بضمان وقف كل الهجومات المسلحة على الصعيدين الجوي و البري ، إضافة إلى ضمان تحرك بعثة حفظ السلام على أراضي الطرفين[4].(ينظر الملحق رقم (07) ص ص 92-95)

---

[1] حميد زايدي، ، المرجع السابق ، ص 59 .

[2] العربي فارس ، مرجع سابق ، ص 74 .

[3] محمد بوعشة ، المرجع السابق ، ص 273 .

[4] فيصل مقدم ، المرجع السابق ، 133 .

المطلب الثاني : اتفاق السلام الشامل :

نظرا لاحترام اتفاق وقف إطلاق النار بين إثيوبيا و اريتريا ، حينها كان لابد من تتويج هذا الاتفاق باتفاق سلام ينهي النزاع بين الطرفين لان الأول لا يمثل إلا اتفاق مؤقت يمكن لأي طرف نقضه و في أي لحظة ، لأجل هذا انطلقت محادثات غير مباشرة بين الطرفين في الفترة الممتدة بين 23 أكتوبر 2000 و 27 أكتوبر 2000 من أجل توقيع اتفاق السلام .

توجت هذه المحادثات في 12 ديسمبر من سنة 2000 م ، بتوقيع اتفاق السلام الشامل بين دولة إثيوبيا الفيدرالية و جمهورية إريتريا وكان ذلك بقصر الأمم بنادي الصنوبر بالجزائر العاصمة ، حيث التقى الرئيسان الإثيوبي ميليس زيناوي و الاريتري أسياس أفورقي وجها لوجه بعد حوالي عامين من القطيعة ، أشرف على توقيع الاتفاق الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة و بحضور جمع غفير من الدبلوماسيين (ينظر الملحق رقم (11) ص 103)، و هم كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة ، سليم أحمد سليم الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية ، عناسيني اياسيجا رئيس الطوغو و منظمة الوحدة الإفريقية ، مادلين ألبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية ، رينو سيري ممثل الإتحاد الأوروبي[1].

إذ وقع الرئيسان على اتفاق السلام كما وقعت خمسة أطراف دولية على الاتفاق بصفتهم شهودا[2] .(ينظر الملحق رقم (08) ص ص 96-100)

افتتحت مراسيم التوقيع بكلمة للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة نوه خلالها بدور الجزائر وشركائها السياسيين في عملية الوساطة ، كما نوه بحكمة رئيسي البلدين للوصول الى

[1] عبد العليم حسن ، " اريتريا و إثيوبيا تحتفلان اليوم في الجزائر بتوقيع اتفاق سلام بحضور عنان و أولبرايت " ، **جريدة الشرق الأوسط** ، عدد 8050 ، الشركة السعودية للتوزيع ، الرياض ، 12 ديسمبر 2000 ، ص 2.

[2] مختار علي ، المرجع السابق ، 79 .

هذه اللحظة التاريخية والتي تعتبر بمثابة نهاية تاريخية لنزاع يمكن أن نقول انه استمر على مدار عقود[1] .

بعد توقيع الاتفاق عبر الجانب الاريتري على لسان رئيسه أسياس أفورقي أن بلاده عازمة على طي صفحة الحرب مع جارتها وبداية عهد جديد مليء بالسلم و الوئام[2] ، فيما عبر رئيس الوزراء الإثيوبي ميليس زيناوي أن بلاده عازمة على تجسيد اتفاق الجزائر بحذافيره[3].

أما فيما يخص تنفيذ الاتفاق نجد أنه اصطدم بجملة من العوائق من الطرفين فاريتريا قامت بطرد بعض أفراد بعثة حفظ السلام الدولية و الذين عارضو فك الحاجز عن الحظر الجوي الذي هو أحد بنود الاتفاق. و يمكن إدراج معظم المخالفات التي قامت بها اريتريا تحت عامل الهاجس الأمني الذي يتملك السلطة الاريترية هناك بسب تردي الوضع السياسي في البلاد[4] .

أما الطرف الإثيوبي فنجد أنه قام بمجموعة من الأعمال أهمها توطين مجموعة من مواطنيها في بادمي والتي أقرت لجنة ترسيم الحدود تبعيتها لاريتريا ، ما يتنافى مع اتفاق الجزائر ختمتها برسالة وجهتها للأمين العام للأمم المتحدة في 19 سبتمبر 2003 تتهمها بأن قراراتها ليست شرعية و تفتقد للعدل و روح المسؤولية ، هذا ما جعل مجلس الأمن يعرب عن أسفه إزاء عدم التزام إثيوبيا بقرار ترسيم لجنة الحدود ، مؤكدا أن هذا القرار نهائي و ملزم[5] .

---

[1] العربي فارس ، ، المرجع السابق ، ص 129 .

[2] فيصل مقدم ، المرجع السابق ، ص 153 .

[3] محمد بوعشة ، المرجع السابق ، ص ص 208 – 210 .

[4] العربي فارس ، المرجع السابق ، ص 132 .

[5] عاصم فتح الرحمان أحمد الحاج ، المرجع السابق .

إن توقيع اتفاق السلام أنهى الحرب بين البلدين إلا أنه لم يكن ليرمم العلاقات التاريخية التي جمعت البلدين من السيناريوهات فقد أخذ النزاع العديد من السيناريوهات ما ينذر بقيام حرب أخرى بين البلدين[1] .

[1] عاصم فتح الرحمان أحمد الحاج ، المرجع السابق .

مما سبق نستنتج أن النزاع الإثيوبي الإريتري استقطب العديد من القوى و المنظمات الإقليمية والدولية ، فلقد تشابكت المصالح بسبب أهمية منطقة القرن الإفريقي في إستراتيجية بعض الدول ، فالتحكم في المنطقة يعني التحكم في أهم الممرات المائية مثل البحر الأحمر ، مضيق باب المندب ، وخليج عدن .

كما يجب التنويه بالجهود المبذولة بغية إيجاد حل للنزاع كالأمم المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية ، الاتحاد الأوروبي وصولا للوساطة الجزائرية في النزاع ، حيث تمكنت هذه الأطراف بدرجات متفاوتة من إيجاد حل للنزاع و لو بشكل مؤقت ، كما يجب التنويه بالجهود الجبارة التي قامت بها الجزائر خاصة أنها قادت الطرفين لتوقيع اتفاقين الأول هو اتفاق وقف العمليات العدائية الذي انتهى بتوقيع اتفاق السلام الشامل بين البلدين ، ويجب الإشارة أن الطرفين لم يلتزما ببنود الاتفاق خاصة الطرف الإثيوبي الذي بلغ به الحد إلى اتهام لجنة ترسيم الحدود بتحيزها للطرف الاريتري و رفض الامتثال لقراراتها و لازالت القضية إلى غاية يومنا هذا تراوح مكانها ما قد يشعل الصراع مجددا في أي لحظة .

خـــاتمـة

مـــن خـــلال دراســـتنا لموضـــوع النـــزاع الإثيـــوبي الاريتـــري فـــي الفتـــرة (1998م-2000م) توصلنا لمجموعة من النتائج نستعرضها في ما يلي:

- شـــهدت قـــارة إفريقيـــا بعـــد الحـــرب البـــاردة مجموعـــة مـــن التحـــولات السياســـية و الاجتماعيـــة و الاقتصـــادية ، وهـــو مـــا ينطبـــق علـــى طرفـــي النـــزاع الـــذي كـــان محـــلا للدراسة .
- شـــهدت إثيوبيـــا مجموعـــة مـــن التحـــولات السياســـية أهمهـــا تغييـــر نظـــام الحكـــم فـــي إثيوبيـــا، وذلـــك بعـــد الإطاحـــة بمنغســـتو هـــايلي مريـــام ذو التوجهـــات الشـــيوعية ووصـــول ميلـــيس زينـــاوي ذو التوجـــه الليبرالـــي لتتحـــول معـــه إثيوبيـــا مـــن دولـــة شـــيوعية إلى دولة رأسمالية .
- اســـتفادت اريتريـــا هـــي الأخـــرى مـــن هـــذه المتغيـــرات وتمكنـــت مـــن أخـــذ اســـتقلالها خاصـــة أن الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة بعـــد ســـيطرتها علـــى العـــالم تبنـــت سياســـة تسوية النزاعات و أقرت مبدأ حق تقرير المصير .
- باســـتقلال اريتريـــا عـــن إثيوبيـــا فقـــدت هـــذه الأخيـــرة منافـــذها علـــى البحـــر الأحمـــر الـــذي تحـــول إلـــى بحيـــرة عربيـــة و أصـــبحت دولـــة داخليـــة مـــا كـــان لـــه أثـــر ســـلبي علـــى المستوى السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي .
- ســـاهم الموقـــع الجغرافـــي و الأهميـــة الإســـتراتيجية للـــدولتين بانفجـــار النـــزاع بينهمـــا، فإثيوبيـــا اكتشـــفت أنهـــا كانـــت مخطئـــة عنـــدما منحـــت الاســـتقلال لاريتريـــا بعـــد أن أصبحت داخلية و دون واجهة بحرية .
- بـــذلت إثيوبيـــا مـــا فـــي وســـعها مـــن أجـــل أن تكـــون لهـــا إطلالـــة علـــى البحـــر الأحمـــر بمـــا يتناســـب مـــع مكانتهـــا الإقليميـــة، وســـعت لإحيـــاء مجـــدها القـــديم ، فاريتريـــا هـــذه الدولـــة الصـــغيرة كانـــت جـــزءا مـــن الحبشـــة ثـــم جـــزءا مـــن إثيوبيـــا بعـــد تصـــفية الاستعمار الإيطالي في المنطقة.

- اســتفادت إثيوبيــا بشــكل كبيــر مــن المتغيــرات التــي شــهدتها الســاحة العالميــة ووطــدت علاقاتهــا مــع الغــرب خاصــة الولايــات المتحــدة و إســرائيل ، و أصــبحت بذلك حامل لواء الإستراتيجية الغربية في منطقة القرن الإفريقي .
- وحتــى تســد هــذا الــنقص وقعــت إثيوبيــا مجموعــة مــن الاتفاقيــات مــع إريتريــا للاســتفادة مــن مينــائي مصــوع وعصــب الارتــريين ، مــا يعنــي تحــول فــي الأدوار أي أصــبحت إثيوبيــا تحــت رحمــة اريتريــا بعــدما كانــت تابعــة لهــا فــي وقــت ســابق ، لكن مع توتر العلاقات بين الطرفين حوّلت وجهتها نحو ميناء جيبوتي .
- هنــاك مجموعــة مــن العوامــل المتشــابكة ســاهمت فــي انفجــار النــزاع أهمهــا رغبــة الطرف الإثيوبي في الحصول على منفذ على البحر الأحمر .
- الخــلاف بــين الــدولتين لــيس جديــدا بــل هــو خــلاف تــاريخي عمــره حــوالي قــرنين مــن الزمن .
- بعــد اســتقلال اريتريــا ســنة 1993 م تراكمــت الخلافــات ووصــل الأمــر إلــى انــدلاع حــرب شــاملة بــين الجــارتين دامــت أكثــر مــن عــامين علــى الــرغم مــن أن هــذه الفتــرة شهدت بعض مراحل الهدوء بسبب تدخل أطراف خارجية .
- هــدفت اريتريــا مــن وراء حربهــا مــع جارتهــا ترســيم الحــدود وفــق مــا خطــط لــه الاســتعمار الايطــالي و اســتنادا علــى مبــدأ الحــدود الموروثــة مــن الاســتعمار خاصــة أن المنــاطق المتنــازع عليهــا تضــم امتــدادات ســكانية لشــعب اريتريــا و هــي القوميــة التيجرينيــة التــي فــرض الــرئيس أســياس أفــورقي لغتهــا علــى الــبلاد مكــان اللغــة العربية .
- أخــذ النــزاع أبعــادا أخــرى و تحــول إلــى صــراع وجــود كــل طــرف يــرهن وجــوده بــالتفوق علــى الطــرف الآخــر، كمــا أن اخــتلاف التوجهــات الاديولوجيــة ، التعــدد

الاثنـي و التـداخل اللغـوي و الفسـاد السياسـي الـذي عرفتـه ولا تـزال تعرفـه أنظمـة الحكم في الدولتين ساهم في تفجير النزاع .

- اختلفـت الآراء حـول مـن هـو الطـرف المبـادر بالاعتـداء لكـن إذا قلنـا أن الحـرب بـدأت فـي 6 مـاي 1998م يجـب أن نحمـل الطـرف الاريتـري المسـؤولية بسـبب اقتحـام قواتـه لمنـاطق متنـازع عليهـا ، لكـن إذا عـدنا إلـى سـنة قبـل هـذا يجـب أن نحمـل الطـرف الإثيـوبي المسـؤولية للممارسـته بعـض مظـاهر السـيادة علـى الأقـاليم المتنـازع عليهـا لكـن هـذا الأمـر لـم يجـد صـدى إعلاميـا كبيـرا لهـذا نجـد أن التـأريخ للحرب يبدأ من 6 ماي 1998م.
- شـهدت الحـرب ثـلاث مراحـل متقطعـة اعتمـد فيهـا الطرفـان علـى الكثـرة العدديـة و الترسانة العسكرية .
- مالـت الكفـة فـي الجولـة الأولـى للقـوات الاريتريـة التـي كبـدت إثيوبيـا خسـائر فادحـة ، مـا أجبـر الأخيـرة علـى اسـتعمال سـلاح الجـو بفضـل الـدعم الـذي كانـت تلقاه من حليفتها إسرائيل.
- اسـتهدفت الهجومـات الإثيوبيـة فـي الجـولتين المـواليتين العمـق الاريتـري وتمكنـت من ترجيح كفتها بعد تمكنها من فرض حظر جوي وبحري على اريتريا .
- مثـل النـزاع مـدخلا أساسـيا للتـدخلات الخارجيـة فـي المنطقـة و أثّـر علـى التوازنـات الإقليميـة و الدوليـة حيـث شـكلت القـوى الخارجيـة فـاعلا قويـا فـي النـزاع ، فالمنطقة تحظى باهتمام كبير من طرف الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل.
- مارسـت القـوى و المنظمـات الإقليميـة و الدوليـة دورا هامـا فـي النـزاع كـدول الجـوار التـي سـعت لإيجـاد حـل للنـزاع كونـه يـؤثر وبشـكل كبيـر علـى اسـتقرارها الـداخلي لكنهـا اصـطدمت بمواقـف الطـرفين حتـى إن اريتريـا اتهمـت جاراتهـا مثـل السودان و اليمن و جيبوتي بالتحالف ضدها .

- مـن القـوى الدوليـة مـن كـان لـه دور فـي إشـعال الصـراع كإسـرائيل التـي أرادت أن تفـرض نفسـها فـي المنطقـة مـن خـلال محاربتهـا للتوجـه العربـي الإسـلامي فـي اريتريـا ورغبتهـا فـي بقائهـا مسـتعمرة إثيوبيـة و أرادت تمريـر مشـاريعها الصـهيونية إلى المنطقة حتى تفك الحصار المفروض عنها في المنطقة العربية .
- شـهد النـزاع العديـد مـن محـاولات الوسـاطة نظـرا لأهميـة المنطقـة بصـفة عامـة و الـدولتين بصـفة خاصـة فـي إسـتراتيجية بعـض الـدول مثـل الولايـات المتحـدة الأمريكيـة التـي تخفـت وراء مـا سـميت بالمبـادرة الأمريكيـة الروانديـة التـي حملـت في جوهرها مشروعا أمريكيا بصبغة إفريقية .
- نجحـت هـذه المبـادرة فـي وقـف القتـال فـي مرحلـة مـن المراحـل لكـن القتـال تجـدد مرة أخرى.
- جـاءت الوسـاطة الجزائريـة بعـدها وكـان ذلـك فـي إطـار منظمـة الوحـدة الإفريقيـة التي فشلت قبل ذلك في عملية التسوية .
- كانـت الجزائـر تسـعى لاسـترجاع هيبتهـا الضـائعة جـراء الأزمـة الأمنيـة الحـادة التـي عاشـتها فـي تلـك الفتـرة والتـي نـتج عنهـا اسـتقالة الـرئيس اليـامين زروال و مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة .
- تمكنـت الجزائـر مـن تهدئـة الوضـع ، فكانـت البدايـة عنـدما تمكـن الـرئيس الجزائـري مـن إقنـاع الطـرفين بالـدخول فـي مفاوضـات انتهـت فـي البدايـة بتوقيـع اتفـاق لوقـف إطلاق النار ثم بتوقيع اتفاق السلام الشامل .
- علـى الـرغم مـن توقيـع اتفـاق السـلام الشـامل بـين البلـدين فـي شـهر ديسـمبر مـن سـنة 2000م لا تـزال القضـية محـل شـد و جـذب حيـث تحـول النـزاع مـن المواجهات المسلحة إلى صراع سياسي و دبلوماسي.

- تسـعى إثيوبيـا للإطاحـة بنظـام أفـورقي الـذي تعتبـره المسـؤول الأول عـن تفجيـر الأزمـات فـي المنطقـة – علـى الـرغم مـن حالـة الهـدوء التـي تشـهدها الحـدود بـين البلـدين – إلا أن تـوتر العلاقـات لازال مسـتمرا حيـث تسـعى كـل دولـة لـدعم حركات التمرد ضد بعضها ما قد يقود إلى تجدد النزاع المسلح مرة أخرى .

من خلال ما سبق يمكن تقسيم النزاع الإثيوبي الاريتري إلى أربعة مراحل هي :

- مرحلـة الاسـتقرار أو الحالـة الطبيعيـة و هـي المرحلـة التـي أعقبـت اسـتقلال اريتريا عن إثيوبيا مباشرة .
- أمـا المرحلـة الثانيـة فـيمكن أن نطلـق عليهـا مرحلـة تشـابك المصـالح وظهـور أسباب النزاع .
- مرحلة النزاع و المواجهة العسكرية المباشرة .
- مرحلة الوساطات و التسوية .

الملاحـــق

الملحق رقم (01) :

الخريطة السياسية لدولة إثيوبيا

المصدر:

http://www.lib.utexas.edu/maps/ethiopia.html

الملحق رقم (02)

الخريطة السياسية لاريتريا

المصدر:

http://www.lib.utexas.edu/maps/ethiopia.html

الملحق رقم (03):

قرار الأمم المتحدة رقم 390-أ-5:

390 (V). Eritrea: Report of the United Nations Commission for Eritrea; Report of the Interim Committee of the General Assembly on the Report of the United Nations Commission for Eritrea

A

Whereas by paragraph 3 of Annex XI to the Treaty of Peace with Italy, 1947, the Powers concerned have agreed to accept the recommendation of the General Assembly on the disposal of the former Italian colonies in Africa and to take appropriate measures for giving effect to it,

Whereas by paragraph 2 of the aforesaid Annex XI such disposal is to be made in the light of the wishes and welfare of the inhabitants and the interests of peace and security, taking into consideration the views of interested governments,

---

[7] See resolution 387 (V).

Now therefore

The General Assembly, in the light of the reports[8] of the United Nations Commission for Eritrea and of the Interim Committee, and

Taking into consideration

(*a*) The wishes and welfare of the inhabitants of Eritrea, including the views of the various racial, religious and political groups of the provinces of the territory and the capacity of the people for self-government,

(*b*) The interests of peace and security in East Africa,

(*c*) The rights and claims of Ethiopia based on geographical, historical, ethnic or economic reasons, including in particular Ethiopia's legitimate need for adequate access to the sea,

Taking into account the importance of assuring the continuing collaboration of the foreign communities in the economic development of Eritrea,

Recognizing that the disposal of Eritrea should be based on its close political and economic association with Ethiopia, and

Desiring that this association assure to the inhabitants of Eritrea the fullest respect and safeguards for their institutions, traditions, religions and languages, as well as the widest possible measure of self-government, while at the same time respecting the Constitution, institutions, traditions and the international status and identity of the Empire of Ethiopia,

A. *Recommends that:*

1. Eritrea shall constitute an autonomous unit federated with Ethiopia under the sovereignty of the Ethiopian Crown.

2. The Eritrean Government shall possess legislative, executive and judicial powers in the field of domestic affairs.

3. The jurisdiction of the Federal Government shall extend to the following matters: defence, foreign affairs, currency and finance, foreign and interstate commerce and external and interstate communications, including ports. The Federal Government shall have the power to maintain the integrity of the Federation, and shall have the right to impose uniform taxes throughout the Federation to meet the expenses of federal functions and services, it being understood that the assessment and the collection of such taxes in Eritrea are to be delegated to the Eritrean Government, and provided that Eritrea shall bear only its just and equitable share of these expenses. The jurisdiction of the Eritrean Government shall extend to all matters not vested in the Federal Government, including the power to maintain the internal police, to levy taxes to meet the expenses of domestic functions and services, and to adopt its own budget.

4. The area of the Federation shall constitute a single area for customs purposes, and there shall be no barriers to the free movement of goods and persons within the area. Customs duties on goods entering or leaving the Federation which have their final destination or origin in Eritrea shall be assigned to Eritrea.

mon affairs of the Federation referred to in paragraph 3 above. The citizens of Eritrea shall participate in the executive and judicial branches, and shall be represented in the legislative branch, of the Federal Government, in accordance with law and in the proportion that the population of Eritrea bears to the population of the Federation.

6. A single nationality shall prevail throughout the Federation:

(*a*) All inhabitants of Eritrea, except persons possessing foreign nationality, shall be nationals of the Federation;

(*b*) All inhabitants born in Eritrea and having at least one indigenous parent or grandparent shall also be nationals of the Federation. Such persons, if in possession of a foreign nationality, shall, within six months of the coming into force of the Eritrean Constitution, be free to opt to renounce the nationality of the Federation and retain such foreign nationality. In the event that they do not so opt, they shall thereupon lose such foreign nationality;

(*c*) The qualifications of persons acquiring the nationality of the Federation under sub-paragraphs (*a*) and (*b*) above for exercising their rights as citizens of Eritrea shall be determined by the Constitution and laws of Eritrea;

(*d*) All persons possessing foreign nationality who have resided in Eritrea for ten years prior to the date of the adoption of the present resolution shall have the right, without further requirements of residence, to apply for the nationality of the Federation in accordance with federal laws. Such persons who do not thus acquire the nationality of the Federation shall be permitted to reside in and engage in peaceful and lawful pursuits in Eritrea;

The rights and interests of foreign nationals resident in Eritrea shall be guaranteed in accordance with the provisions of paragraph 7.

7. The Federal Government, as well as Eritrea, shall ensure to residents in Eritrea, without distinction of nationality, race, sex, language or religion, the enjoyment of human rights and fundamental liberties, including the following:

(*a*) The right to equality before the law. No discrimination shall be made against foreign enterprises in existence in Eritrea engaged in industrial, commercial, agricultural, artisan, educational or charitable activities, nor against banking institutions and insurance companies operating in Eritrea;

(*b*) The right to life, liberty and security of person;

(*c*) The right to own and dispose of property. No one shall be deprived of property, including contractual rights, without due process of law and without payment of just and effective compensation;

(*d*) The right to freedom of opinion and expression and the right of adopting and practising any creed or religion;

(*e*) The right to education;

(*f*) The right to freedom of peaceful assembly and association;

(*g*) The right to inviolability of correspondence and domicile, subject to the requirements of the law;

(*h*) The right to exercise any profession subject to the requirements of the law;

(*i*) No one shall be subject to arrest or detention without an order of a competent authority, except in case of flagrant and serious violation of the law in force. No one shall be deported except in accordance with the law;

(*j*) The right to a fair and equitable trial, the right of petition to the Emperor and the right of appeal to the Emperor for commutation of death sentences;

(*k*) Retroactivity of penal law shall be excluded;

The respect for the rights and freedoms of others and the requirements of public order and the general welfare alone will justify any limitations to the above rights.

8. Paragraphs 1 to 7 inclusive of the present resolution shall constitute the Federal Act which shall be submitted to the Emperor of Ethiopia for ratification.

9. There shall be a transition period which shall not extend beyond 15 September 1952, during which the Eritrean Government will be organized and the Eritrean Constitution prepared and put into effect.

10. There shall be a United Nations Commissioner in Eritrea appointed by the General Assembly. The Commissioner will be assisted by experts appointed by the Secretary-General of the United Nations.

11. During the transition period, the present administering Power shall continue to conduct the affairs of Eritrea. It shall, in consultation with the United Nations Commissioner, prepare as rapidly as possible the organization of an Eritrean administration, induct Eritreans into all levels of the administration, and make arrangements for and convoke a representative assembly of Eritreans chosen by the people. It may, in agreement with the Commissioner, negotiate on behalf of the Eritreans a temporary customs union with Ethiopia to be put into effect as soon as practicable.

12. The United Nations Commissioner shall, in consultation with the administering Power, the Government of Ethiopia, and the inhabitants of Eritrea, prepare a draft of the Eritrean Constitution to be submitted to the Eritrean Assembly and shall advise and assist the Eritrean Assembly in its consideration of the Constitution. The Constitution of Eritrea shall be based on the principles of democratic government, shall include the guarantees contained in paragraph 7 of the Federal Act, shall be consistent with the provisions of the Federal Act and shall contain provisions adopting and ratifying the Federal Act on behalf of the people of Eritrea.

13. The Federal Act and the Constitution of Eritrea shall enter into effect following ratification of the Federal Act by the Emperor of Ethiopia, and following approval by the Commissioner, adoption by the Eritrean Assembly and ratification by the Emperor of Ethiopia of the Eritrean Constitution.

14. Arrangements shall be made by the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland as the administering Power for the transfer of power to the appropriate authorities. The transfer of power shall take place as soon as the Eritrean Constitution and the Federal Act enter into effect, in accordance with the provisions of paragraph 13 above.

15. The United Nations Commissioner shall maintain his headquarters in Eritrea until the transfer of power has been completed, and shall make appropriate reports

o the General Assembly of the United Nations con-erning the discharge of his functions. The Commis-ioner may consult with the Interim Committee of the General Assembly with respect to the discharge of his unctions in the light of developments and within the erms of the present resolution. When the transfer of uthority has been completed, he shall so report to the General Assembly and submit to it the text of the Eri-rean Constitution;

B. *Authorizes* the Secretary-General, in accordance with established practice:

1. To arrange for the payment of an appropriate re-nuneration to the United Nations Commissioner;

2. To provide the United Nations Commissioner with such experts, staff and facilities as the Secretary-General may consider necessary to carry out the terms of the present resolution.

316th plenary meeting,
2 December 1950.

B

The General Assembly, to assist it in making the appointment of the United Nations Commissioner in Eritrea,

Decides that a Committee composed of the President of the General Assembly, two of the Vice-Presidents (Australia and Venezuela), the Chairman of the Fourth Committee and the Chairman of the *Ad Hoc* Political Committee shall nominate a candidate or, if no agree-ment can be reached, two or three candidates, for the post of United Nations Commissioner in Eritrea.

316th plenary meeting.
2 December 1950.

*
* *

The Committee established by the General Assembly under the above resolution to nominate a candidate or candidates for the office of United Nations Commissioner in Eritrea agreed to nominate the following candidates:

Mr. Victor Hoo (Assistant Secretary-General);

Justice Aung Khine (Burma);

Mr. Eduardo Anze Matienzo (Bolivia).

The General Assembly, at its 325th plenary meeting on 14 December 1950, elected by secret ballot Mr. Eduardo Anze Matienzo to the office of United Nations Commis-sioner in Eritrea.

المصدر

https://documents-dds-ny.un.org

الملحق رقم (04) :

خريطة المناطق المتنازع عليها

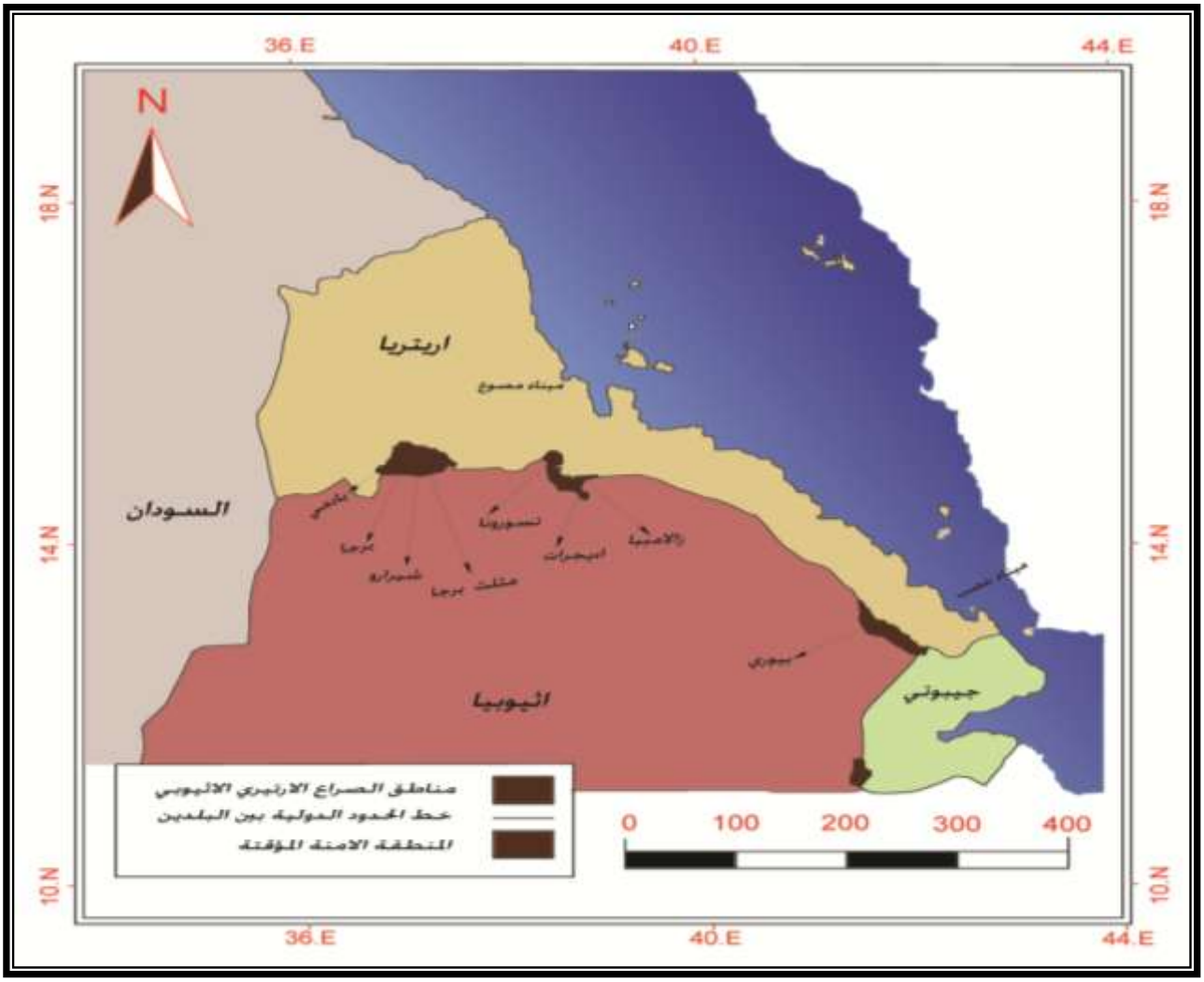

المصدر : صباح صالح عكار ، المرجع سابق ، ص 184.

الملحق رقم (05):

قرار مجلس الأمن 1297 (2000)

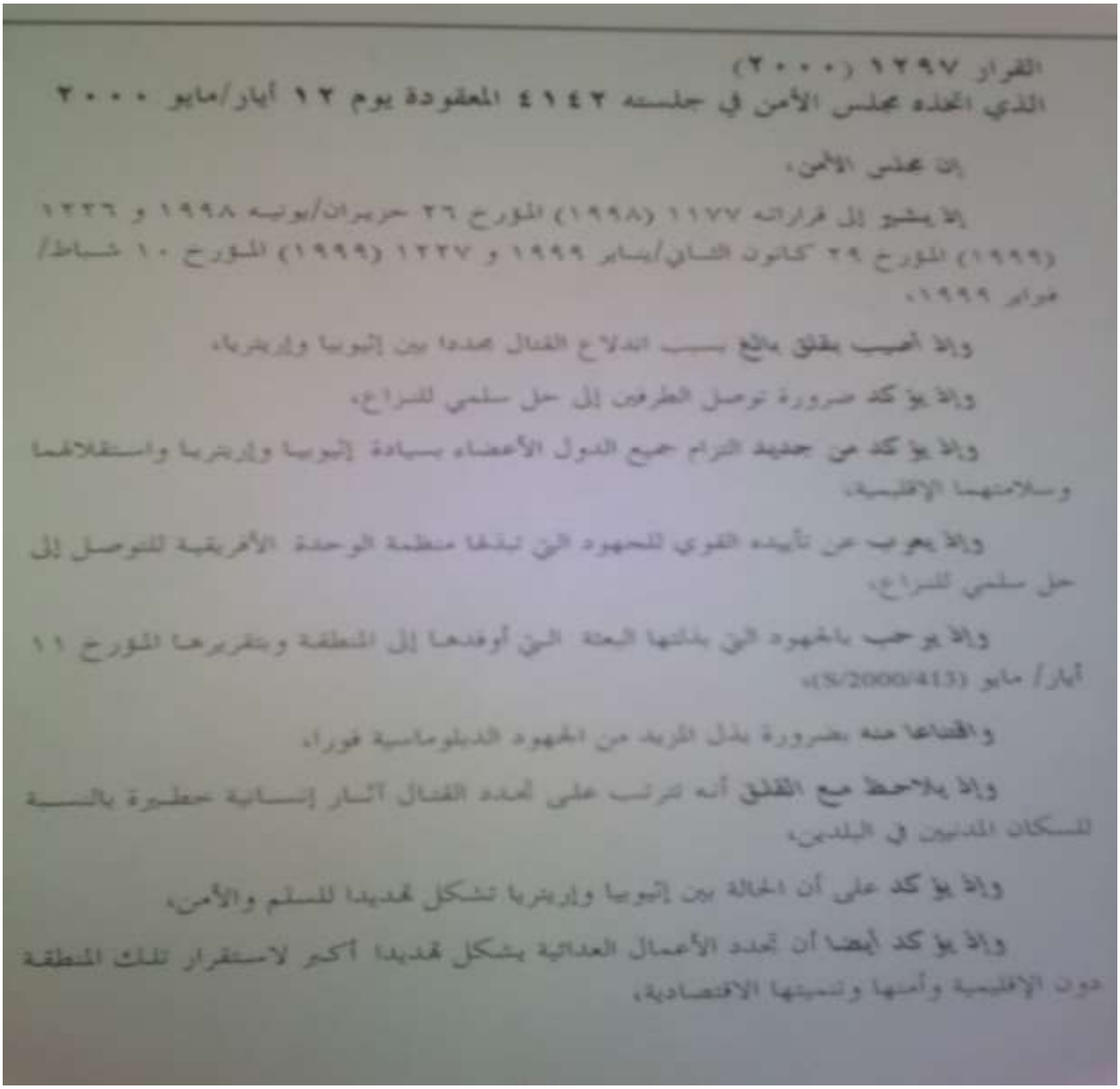

القرار ١٢٩٧ (٢٠٠٠)
الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٤١٤٢ المعقودة يوم ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٠

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ١١٧٧ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ و ١٢٢٦ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ و ١٢٢٧ (١٩٩٩) المؤرخ ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٩،

وإذ أصيب بقلق بالغ بسبب اندلاع القتال مجددا بين إثيوبيا وإريتريا،

وإذ يؤكد ضرورة توصل الطرفين إلى حل سلمي للنزاع،

وإذ يؤكد من جديد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة إثيوبيا وإريتريا واستقلالهما وسلامتهما الإقليمية،

وإذ يعرب عن تأييده القوي للجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية للتوصل إلى حل سلمي للنزاع،

وإذ يرحب بالجهود التي بذلتها البعثة التي أوفدها إلى المنطقة وبتقريرها المؤرخ ١١ أيار/ مايو (S/2000/413)،

واقتناعا منه بضرورة بذل المزيد من الجهود الدبلوماسية فورا،

وإذ يلاحظ مع القلق أنه ترتب على تجدد القتال آثار إنسانية خطيرة بالنسبة للسكان المدنيين في البلدين،

وإذ يؤكد على أن الحالة بين إثيوبيا وإريتريا تشكل تهديدا للسلم والأمن،

وإذ يؤكد أيضا أن تجدد الأعمال العدائية يشكل تهديدا أكبر لاستقرار تلك المنطقة دون الإقليمية وأمنها وتنميتها الاقتصادية،

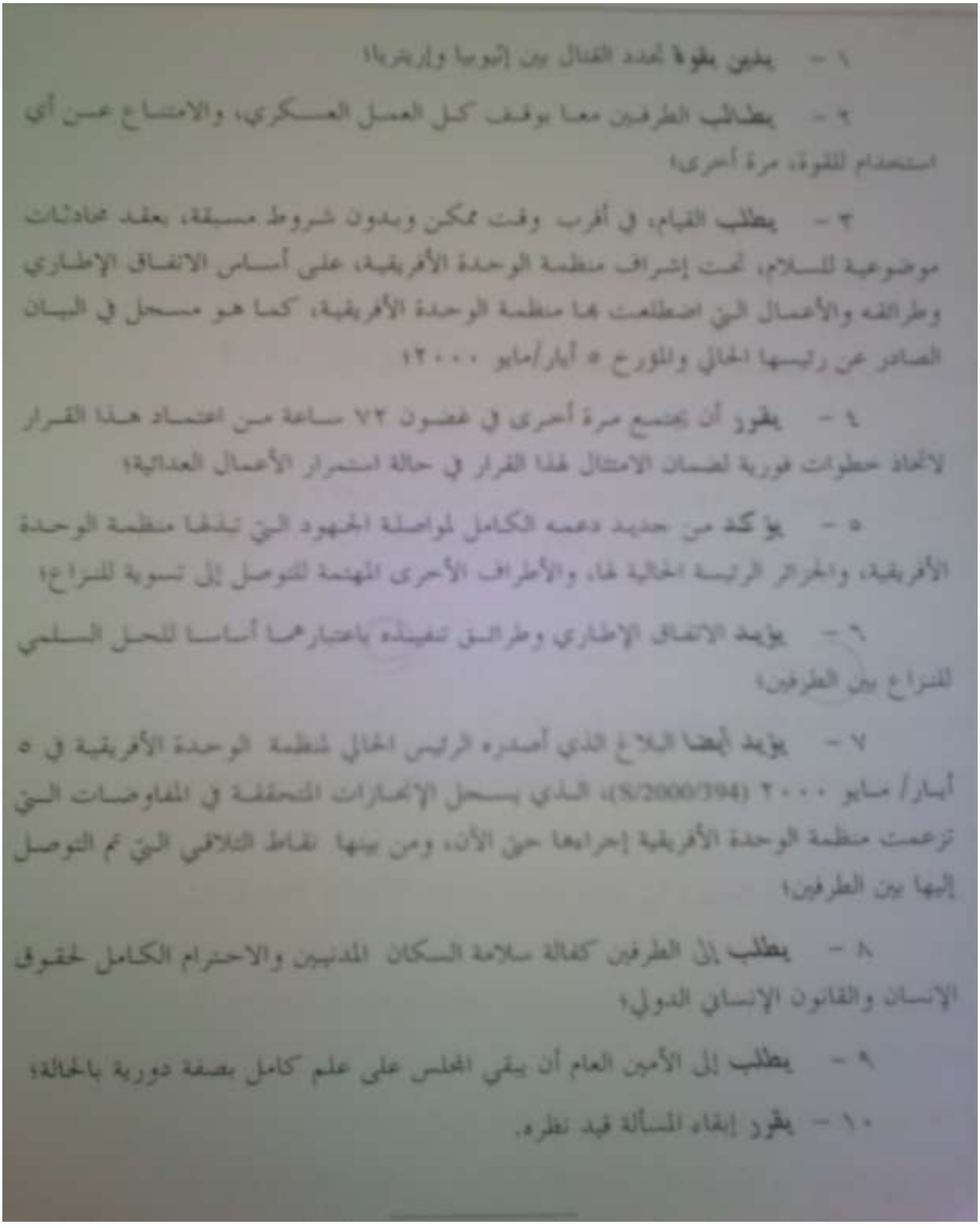

١ - يدين بقوة تجدد القتال بين إثيوبيا وإريتريا؛

٢ - يطالب الطرفين معا بوقف كل العمل العسكري، والامتناع عن أي استخدام للقوة، مرة أخرى؛

٣ - يطلب القيام، في أقرب وقت ممكن وبدون شروط مسبقة، بعقد محادثات موضوعية للسلام، تحت إشراف منظمة الوحدة الأفريقية، على أساس الاتفاق الإطاري وطرائقه والأعمال التي اضطلعت بها منظمة الوحدة الأفريقية، كما هو مسجل في البيان الصادر عن رئيسها الحالي والمؤرخ ٥ أيار/مايو ٢٠٠٠؛

٤ - يقرر أن يجتمع مرة أخرى في غضون ٧٢ ساعة من اعتماد هذا القرار لاتخاذ خطوات فورية لضمان الامتثال لهذا القرار في حالة استمرار الأعمال العدائية؛

٥ - يؤكد من جديد دعمه الكامل لمواصلة الجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية، والجزائر الرئيسة الحالية لها، والأطراف الأخرى المهتمة للتوصل إلى تسوية للنزاع؛

٦ - يؤيد الاتفاق الإطاري وطرائق تنفيذه باعتبارهما أساسا للحل السلمي للنزاع بين الطرفين؛

٧ - يؤيد أيضا البلاغ الذي أصدره الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية في ٥ أيار/ مايو ٢٠٠٠ (S/2000/394)، الذي يسجل الإنجازات المتحققة في المفاوضات التي تزعمت منظمة الوحدة الأفريقية إجرايها حتى الآن، ومن بينها نقاط التلاقي التي تم التوصل إليها بين الطرفين؛

٨ - يطلب إلى الطرفين كفالة سلامة السكان المدنيين والاحترام الكامل لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؛

٩ - يطلب إلى الأمين العام أن يبقي المجلس على علم كامل بصفة دورية بالحالة؛

١٠ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.

المصدر :

https://documents-dds-ny.un.org

الملحق رقم (06) :

قرار مجلس الأمن 1298 (2000)

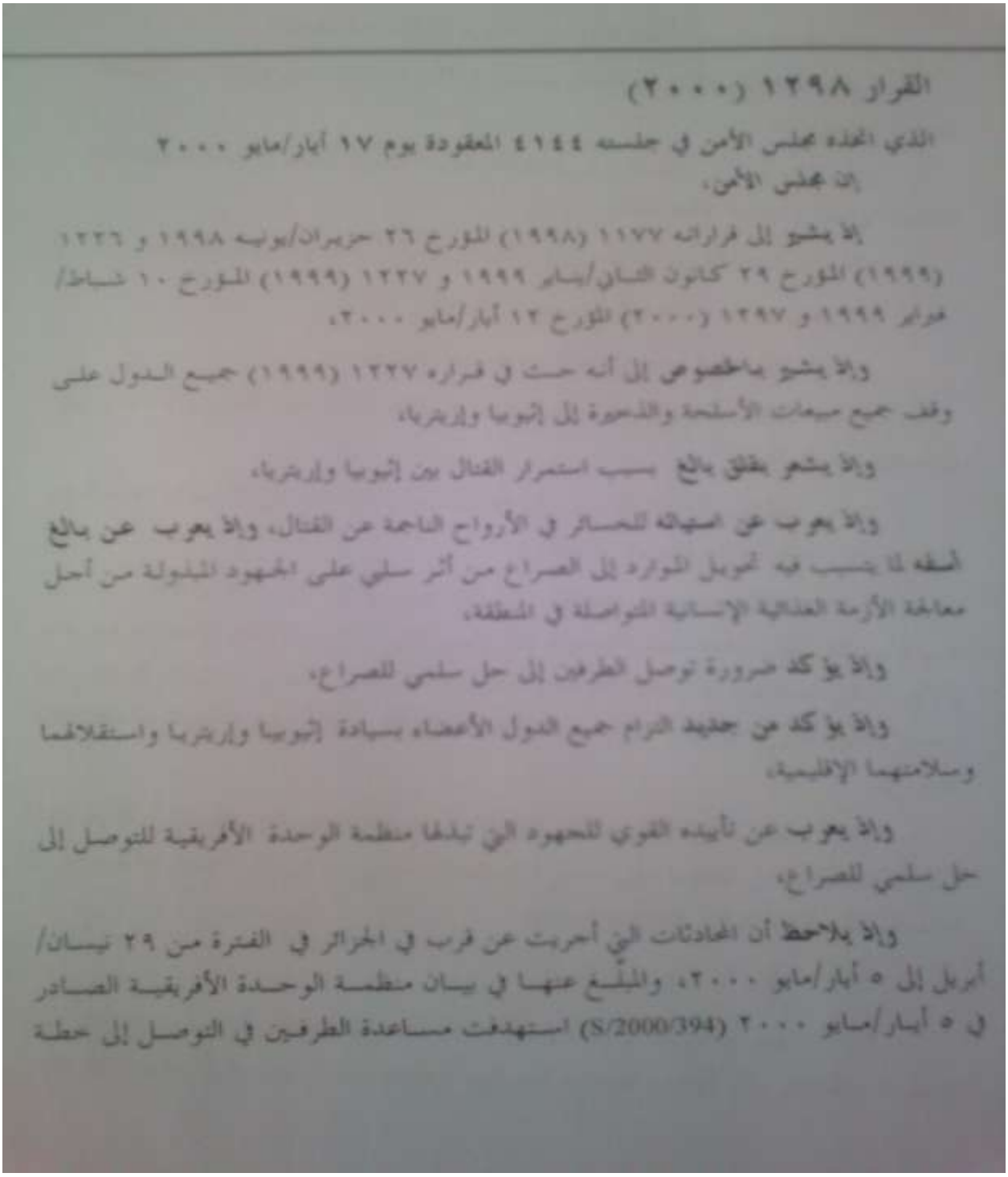

القرار ١٢٩٨ (٢٠٠٠)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٤١٤٤ المعقودة يوم ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٠

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ١١٧٧ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ و ١٢٢٦ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ و ١٢٢٧ (١٩٩٩) المؤرخ ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٩ و ١٢٩٧ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٠،

وإذ يشير بالخصوص إلى أنه حث في قراره ١٢٢٧ (١٩٩٩) جميع الدول على وقف جميع مبيعات الأسلحة والذخيرة إلى إثيوبيا وإريتريا،

وإذ يشعر بقلق بالغ بسبب استمرار القتال بين إثيوبيا وإريتريا،

وإذ يعرب عن أسفه للخسائر في الأرواح الناجمة عن القتال، وإذ يعرب عن بالغ أسفه لما يتسبب فيه تحويل الموارد إلى الصراع من أثر سلبي على الجهود المبذولة من أجل معالجة الأزمة الغذائية الإنسانية المتواصلة في المنطقة،

وإذ يؤكد ضرورة توصل الطرفين إلى حل سلمي للصراع،

وإذ يؤكد من جديد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة إثيوبيا وإريتريا واستقلالهما وسلامتهما الإقليمية،

وإذ يعرب عن تأييده القوي للجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية للتوصل إلى حل سلمي للصراع،

وإذ يلاحظ أن الحادثات التي أجريت عن قرب في الجزائر في الفترة من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ٥ أيار/مايو ٢٠٠٠، والمبلغ عنها في بيان منظمة الوحدة الأفريقية الصادر في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٠ (S/2000/394) استهدفت مساعدة الطرفين في التوصل إلى خطة

S/RES/1258 (1999)

لتحقيق غاية لتنفيذ السلام تكون مقبولة من كليهما، ويمكن أن تؤدي إلى تحقيق التسوية السلمية للصراع؛

وإذ يشير إلى الجهود التي يبذلها مجلس الأمن، بما في ذلك عن طريق البعثة التي أوفدها إلى المنطقة، من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للحالة؛

واقتناعا منه بضرورة القيام بالمزيد من الجهود الدبلوماسية الفورية؛

وإذ يلاحظ مع القلق أن القتال يتسبب في آثار إنسانية خطيرة بالنسبة للسكان المدنيين في الدولتين؛

وإذ يشدد على أن الأعمال الحربية تشكل تهديدا متزايدا لاستقرار تلك المنطقة دون الإقليمية وأمنها وتنميتها الاقتصادية؛

وإذ يرى أن الخلاف بين إثيوبيا وإريتريا تشكل تهديدا للسلم والأمن الإقليميين؛

وإذ يعمل بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة؛

١ - يدين بقوة استمرار القتال بين إثيوبيا وإريتريا؛

٢ - يطالب الطرفين بوقف جميع العمليات العسكرية على الفور والامتناع عن مواصلة استعمال القوة؛

٣ - يطالب كذلك أن يقوم الطرفان بسحب قواتهما من الاشتباك العسكري والامتناع عن اتخاذ أي إجراء يزيد حدة التوتر؛

٤ - يطالب باستئناف محادثات السلام الجوهرية في أقرب وقت ممكن، وبدون شروط مسبقة، تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية، على أساس الاتفاق الإطاري وطرائقه والأعمال التي اضطلعت بها منظمة الوحدة الأفريقية كما هو مسجل في البيان الصادر عن رئيسها الحالي المؤرخ ٥ أيار/مايو ٢٠٠٠ (S/2000/394)، حتى تنتهي بتسوية سلمية دائمة للصراع؛

٥ - يطلب إلى الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية أن ينظر في إمكانية إيفاد مبعوثه الشخصي إلى المنطقة على سبيل الاستعجال لكي يسعى إلى تحقيق وقف فوري للأعمال الحربية واستئناف محادثات السلام؛

٦ - يقرر أن تمنع جميع الدول:

(أ) بيع أو توريد الأسلحة والأعتدة ذات الصلة من أي نوع، بما في ذلك الأسلحة والذخائر والمركبات والمعدات العسكرية والمعدات شبه العسكرية وقطع غيارها إلى

S/RES/1298 (2000)

إثيوبيا وإريتريا عن طريق رعاياها أو من أراضيها أو باستعمال السفن التي ترفع أعلامها أو طائراتها بصرف النظر عما إذا كان منشؤها أقاليم هذه الدول؛

(ب) تزويد إثيوبيا وإريتريا عن طريق رعاياها أو من أراضيها بأي مساعدة تقنية أو تدريب فيما يتصل بتوفير المواد المشار إليها في الفقرة (أ) أعلاه أو صنعها أو صيانتها أو استخدامها؛

٧ - يقرر أيضا ألا تنطبق التدابير المفروضة بموجب الفقرة ٦ أعلاه بالنسبة للإمدادات من المعدات العسكرية غير المعدة الموجهة للاستخدامات الإنسانية فقط، على النحو الذي توافق عليه مسبقا اللجنة المنشأة بموجب الفقرة ٨ أدناه؛

٨ - يطلب أن يتشئ، وفقا للمادة ٢٨ من نظامه الداخلي المؤقت، لجنة تابعة لمجلس الأمن تتألف من جميع أعضاء المجلس للقيام بالمهام المذكورة أدناه، وتقديم تقرير عن أعمالها إلى المجلس متضمنا ملاحظاتها وتوصياتها؛

(أ) الحصول من جميع الدول على مزيد من المعلومات بشأن الإجراءات التي تتخذها هذه الدول من أجل التنفيذ الفعال للتدابير المفروضة بموجب الفقرة ٦ أعلاه؛ وبعد ذلك الطلب من تلك الدول تقديم ما قد تراه اللجنة ضروريا من معلومات إضافية؛

(ب) النظر في المعلومات التي تعرضها عليها الدول بشأن انتهاك التدابير المفروضة بموجب الفقرة ٦ أعلاه، والتوصية بالعقاد التدابير الملائمة ردا على تلك الانتهاكات؛

(ج) تقديم تقارير دورية إلى مجلس الأمن بشأن المعلومات المقدمة إليها بخصوص الانتهاكات المزعومة للتدابير المفروضة بموجب الفقرة ٦ أعلاه، والقيام إن أمكن بتحديد الأشخاص أو الكيانات، بما في ذلك السفن والطائرات، التي يزعم أنها اشتركت في تلك الانتهاكات؛

(د) وضع مبادئ توجيهية، حسب الاقتضاء، لتسهيل تنفيذ التدابير المفروضة بموجب الفقرة ٦ أعلاه؛

(هـ) النظر والبت في الطلبات المتعلقة بالاستثناءات المحددة في الفقرة ٨ أعلاه؛

(و) النظر في التقارير التي تقدم عملا بالفقرتين ١١ و ١٢ أدناه؛

٩ - يدعو جميع الدول وجميع المنظمات الدولية والإقليمية إلى الامتثال التام لأحكام هذا القرار، بصرف النظر عن وجود أي حقوق ممنوحة أو التزامات مقطوعة أو مفروضة بموجب أي اتفاق دولي، أو أي عقد مبرم أو ترخيص أو إذن ممنوحين قبل بدء سريان التدابير المفروضة بموجب الفقرة ٦ أعلاه؛

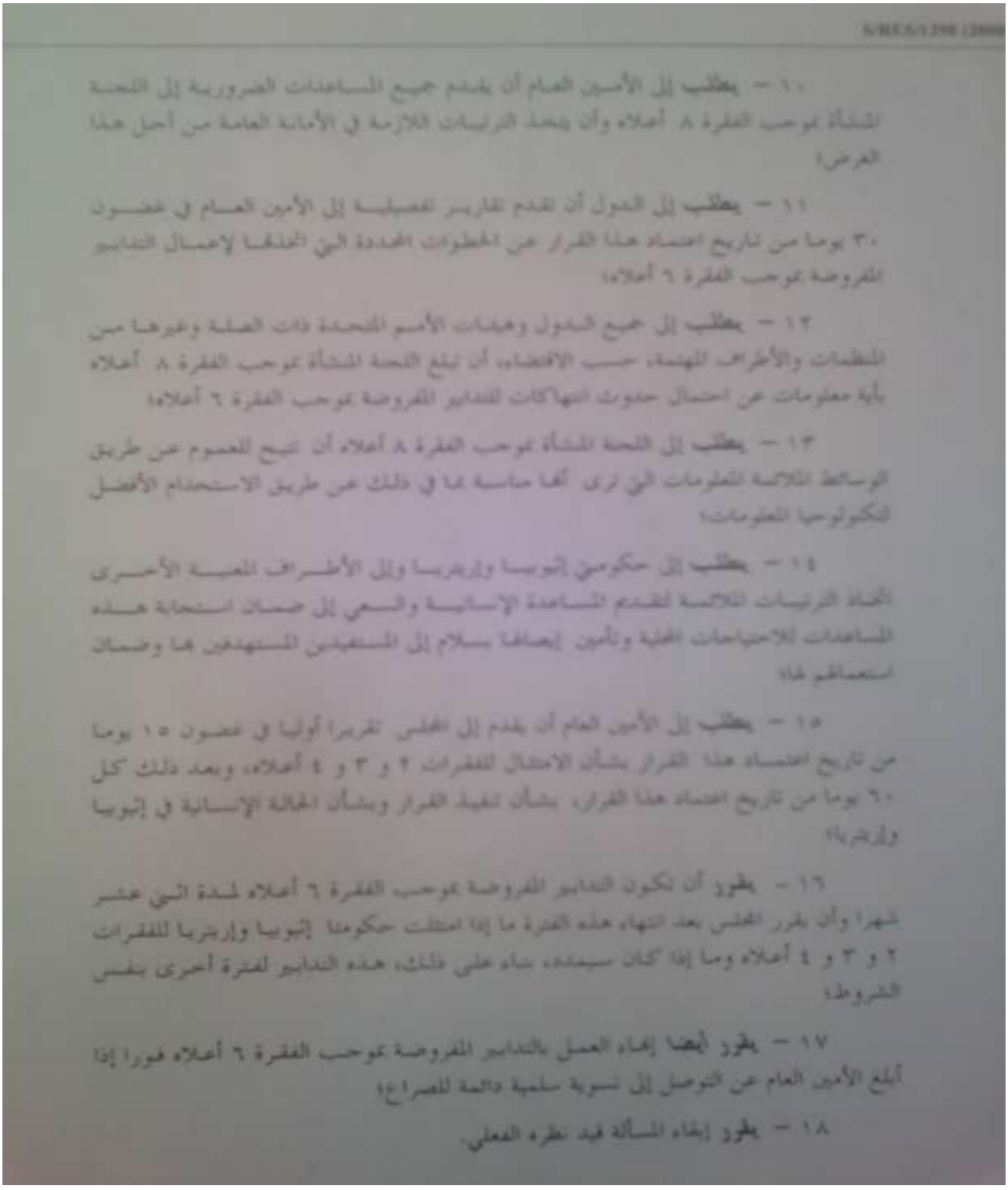

١٠ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم جميع المساعدات الضرورية إلى اللجنة المنشأة بموجب الفقرة ٨ أعلاه وأن يتخذ الترتيبات اللازمة في الأمانة العامة من أجل هذا الغرض؛

١١ - يطلب إلى الدول أن تقدم تقارير تفصيلية إلى الأمين العام في غضون ٣٠ يوما من تاريخ اعتماد هذا القرار عن الخطوات المحددة التي اتخذتها لإعمال التدابير المفروضة بموجب الفقرة ٦ أعلاه؛

١٢ - يطلب إلى جميع الدول وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من المنظمات والأطراف المهتمة، حسب الاقتضاء، أن تبلغ اللجنة المنشأة بموجب الفقرة ٨ أعلاه بأية معلومات عن احتمال حدوث انتهاكات للتدابير المفروضة بموجب الفقرة ٦ أعلاه؛

١٣ - يطلب إلى اللجنة المنشأة بموجب الفقرة ٨ أعلاه أن تتيح للعموم عن طريق الوسائط الملائمة المعلومات التي ترى أنها مناسبة بما في ذلك عن طريق الاستخدام الأفضل لتكنولوجيا المعلومات؛

١٤ - يطلب إلى حكومتي إثيوبيا وإريتريا وإلى الأطراف المعنية الأخرى اتخاذ الترتيبات اللازمة لتقديم المساعدة الإنسانية والسعي إلى ضمان استجابة هذه المساعدات للاحتياجات الفعلية وتأمين إيصالها بسلام إلى المستفيدين المستهدفين بها وضمان استعمالهم لها؛

١٥ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريرا أوليا في غضون ١٥ يوما من تاريخ اعتماد هذا القرار بشأن الامتثال للفقرات ٢ و ٣ و ٤ أعلاه، وبعد ذلك كل ٦٠ يوما من تاريخ اعتماد هذا القرار، بشأن تنفيذ القرار وبشأن الحالة الإنسانية في إثيوبيا وإريتريا؛

١٦ - يقرر أن تكون التدابير المفروضة بموجب الفقرة ٦ أعلاه لمدة اثني عشر شهرا وأن يقرر المجلس بعد انتهاء هذه الفترة ما إذا امتثلت حكومتا إثيوبيا وإريتريا للفقرات ٢ و ٣ و ٤ أعلاه ومما إذا كان سيمدد، بناء على ذلك، هذه التدابير لفترة أخرى بنفس الشروط؛

١٧ - يقرر أيضا إنهاء العمل بالتدابير المفروضة بموجب الفقرة ٦ أعلاه فورا إذا أبلغ الأمين العام عن التوصل إلى تسوية سلمية دائمة للصراع؛

١٨ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

المصدر: https://documents-dds-ny.un.org

الملحق رقم (07):

الإتفاق على وقف الأعمال العدائية بين حكومتي إثيوبيا واريتريا 19 جوان 2000 م

بناءا على هذا الاتفاق تلتزم الدولتان بالمبادئ الآتية:

- حل الأزمة الحالية وأي نزاع آخر بينهما من خلال الوسائل السلمية والمشروعة طبقاً للمبادئ التي نص عليها ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة.
- نبذ إستخدام القوة كوسيلة لحل النزاعات.
- إحترام الحدود التي كانت قائمة عند الإستقلال كما نصّ عليها القرار (1) AHG/RES/6 الصادر من قمة منظمة الوحدة الأفريقية بالقاهرة في عام 1964. وفي هذا الصدد فإن تقرير هذه الحدود تمت طبقاً للمعاهدات الإستعمارية وبتطبيق القانون الدولي الذي إستخدم لهذا الغرض الوسائل الفنية لترسم الحدود، وأنه في حالة وجود خلاف يكون اللجوء إلى آلية التحكيم.
- ويؤكدون قبولهم لإتفاق الإطار الخاص بمنظمة الوحدة الأفريقية، والوسائل الرامية لتنفيذه وهو ما صدقت عليه الجلسة العادية الخامسة والثلاثون للجمعية العامة لرؤساء الدول والحكومات المنعقدة في الجزائر بالجزائر في الفترة من 12 إلى 14 يوليو 1999.

وآخذاً بالحسبان التطورات الأخيرة للأزمة، فإنهما يلتزمان بما يلي:

1 -الوقف الفوري للأعمال العدائية بدءاً من التوقيع على هذه الوثيقة، وخاصة فإن الطرفين يتفقان فيما بينهما على ما يلي:

- وقف كافة الهجمات المسلحة في الجو والبر.
- ضمان حرية التنقل والوصول لبعثة حفظ السلام والإمدادات الخاصة بها طبقاً لما هو مطلوب في أراضي الطرفين.
- إحترام وحماية أعضاء بعثة حفظ السلام ومعداتها وتجهيزاتها.

2 -سوف يتم تمركز بعثة لحفظ السلام من جانب الأمم المتحدة وتحت إشراف منظمة الوحدة

3 -الأفريقية.

4 -سوف يكون التفويض الممنوح لبعثة حفظ السلام متضمناً:

- الإشراف على وقف الأعمال العدائية.
- الإشراف على إعادة إنتشار القوات الأثيوبية.

- ضمان مراعاة إلتزامات الأمن المتفق عليها من جانب الطرفين في هذه الوثيقة وبخاصة تلك التي تم النص عليها في الفقرة 14.
- الإشراف على "منطقة الأمن المؤقتة" التي نصت عليها الفقرة 12 من هذه الوثيقة.

5 -سوف يتحدد حجم وتشكيل بعثة حفظ السلام طبقاً للمهمة المنوطة بها وسوف يقررها السكرتير العام للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية بموافقة كل من الطرفين.

6 -وسوف تنتهي مهمة بعثة حفظ السلام بعد إستكمال عملية ترسيم الحدود وتعيينها.

7 -وسوف يجري تشكيل "لجنة تنسيق عسكرية" من جانب منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة بموافقة الطرفين. ومن أجل تسهيل أداء بعثة حفظ السلام، فإنها سوف تتكون من ممثلين من الجانبين وتكون تحت رئاسة قائد بعثة حفظ السلام.

8 -وتكون مهمة "لجنة التنسيق العسكرية" القيام بعملية التنسيق، وحل المشكلات التي تتعلق بتنفيذ التفويض الممنوح لبعثة حفظ السلام كما تحددها هذه الوثيقة. وسوف تتعامل اللجنة مع المسائل العسكرية التي تنشأ أثناء فترة التنفيذ.

9 -ولدى توقيع الوثيقة الحالية، فإن على الطرفين القيام بإزالة الألغام بأسرع وقت ممكن لإيجاد المناخ الضروري لإنتشار بعثة حفظ السلام، وعودة الموظفين المدنيين وعودة السكان، وكذلك ترسيم وتعيين الحدود المشتركة، وسوف تقوم بعثة حفظ السلام بالإشتراك مع "الخدمة الخاصة بالألغام" التابعة للأمم المتحدة بمساعدة الأطراف في جهود إزالة الألغام، وذلك بتقديم المشورة الفنية، والقيام بعملية التنسيق وعلى الأطراف أن تطلب مساعدات إضافية لإزالة الألغام من بعثة حفظ السلام كلما كان ذلك ضرورياً.

10 -وعلى أثيوبيا أن تقدم خططاً لإعادة إنتشار قواتها من المواقع التي إحتلتها بعد 6 فبراير 1999 والتي لم تكن تحت الإدارة الأثيوبية قبل يوم 6 مايو 1998 -تقدمها إلى "بعثة حفظ السلام". على أن يتم استكمال عملية إعادة الانتشار خلال أسبوعين من إنتشار "بعثة حفظ السلام" التي تتحقق من ذلك.

11 -وطبقاً للمبدأ الذي نصت عليه الفقرة (3) من "اتفاق إطار العمل" فمن المفهوم أن إعادة انتشار القوات الأثيوبية لن يضر بالوضع النهائي للمناطق المتنازع عليها، التي سوف تتحدد في نهاية ترسيم وتعيين الحدود، من خلال آلية تحكيم مناسبة إذا لزم الأمر.

12 -لدى تحقق بعثة حفظ السلام من إعادة الانتشار الأثيوبي، تقوم الإدارة المدنية الاريترية بما في ذلك البوليس والميلشيات المحلية باستعادة وضعها للإعداد لعودة السكان إلى ديارهم.

13 -ومن أجل المساهمة في تخفيف حدّة التوتر وتوفير المناخ الهادئ والثقة فضلاً عن إيجاد الظروف المؤدية إلى تسوية شاملة ودائمة للصراع من خلال ترسيم الحدود، فإن على القوات الإريترية أن تبقى على مسافة 25كيلو متراً (مدى المدفعية) من المواقع التي سوف يعاد انتشار القوات الأثيوبية عليها. وهذه المنطقة للفصل بين الطرفين سوف يشار إليها حتى هذه الوثيقة على أنها"منطقة الأمن المؤقت".

14 -توضع القوات الإريترية طبقاً للمواقع التي حددتها الفقرة 12 من هذه الوثيقة. وكذلك القوات الأثيوبية طبقاً للفقرة 9 من هذه الوثيقة –تحت إشراف "بعثة حفظ السلام".

15 -تلتزم أثيوبيا بألا تحرك قواتها فيما وراء المواقع التي كانت تقع تحت إدارتها قبل 6 مايو 1998 وكذلك تلتزم إريتريا بألا تحرك قواتها فيما وراء المواقع التي حددتها الفقرة 12. وتلتزم كل من منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة بضمان احترام هذه الالتزامات من كلا الجانبين ريثما يتسنى تقرير وضع الحدود المشتركة طبقاً للمعاهدات الاستعمارية وحسب أحكام القانون الدولي. من خلال ترسيم الحدود وتعينها. وأنه في حالة نشوء خلاف في هذا الصدد يتم اللجوء إلى الآلية المناسبة للتحكيم. وهذا الضمان يشتمل على ما يلي:

أ – التدابير واجبة الاتخاذ من جانب المجتمع الدولي في حالة قيام أحد الطرفين أو كلاهما بانتهاك هذا الالتزام، بما في ذلك التدابير المناسبة واجبة الاتخاذ طبقاً لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة من جانب مجلس الأمن.

ب –الإجراءات التي تقوم بها "بعثة حفظ السلام" للإشراف على الأماكن الهامة والحساسة في "منطقة الأمن المؤقتة" من خلال ضباط الاتصال على مستوى الفرق والكتائب، وتنتشر الوحدات الأثيوبية والإريترية في النقاط الهامة على طول "منطقة الأمن المؤقتة" *Temporary Security Zone* في كل جانب من الجانبين، والدوريات المنتظمة وكذلك الأمر بالنسبة لبعثات الاستطلاع والتفتيش الجدي خلال "منطقة الأمن المؤقتة" والتي يجري التنسيق بشأنها من خلال "لجنة التنسيق العسكرية" بمشاركة ضباط الاتصال للأطراف، حسبما تقرره رئاسة "لجنة التنسيق العسكري".

ج – إرسال القوات واستمرار الإشراف بواسطة وحدات عسكرية منبعثة حفظ السلام في المواقع المهمة والحساسة من خلال "منطقة الأمن المؤقتة" للإشراف على تنفيذ الالتزامات التي تعهد بها كل من الطرفين في الفقرتين 9 و 12 من هذه الوثيقة.

صباح عكار صالح ، المرجع السابق ، ص ص 258-260 .

الملحق رقم (08) :

اتفاق السلام الشامل : 12 ديسمبر عام 2000م الموقع بالجزائر بين جمهورية إثيوبيا الفدرالية الديمقراطية و دولة اريتريا :

تم فيه الاتفاق بين الطرفين على ما يلي :

المادة (1):

-إنهاء الأعمال العدائية و امتناع كل طرف عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد الطرف الآخر.

المادة (2):

-الوفاء بالتزاماتهم وفق القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقيات جنيف لعام 1949 المتعلقة بحماية ضحايا الصراع المسلح (اتفاقيات جنيف لعام 1949)، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، يقوم الأطراف دون إبطاء بإطلاق سراح كافة أسرى الحرب وإعادة توطينهم.

المادة (3):

-القيام بتفحص حادثة 6 ماي 1998، وأية أحداث أخرى سابقة على هذا التاريخ والتي تكون قد أسهمت في سوء التفاهم بين الأطراف فيما يتعلق بالحدود المشتركة، بما في ذلك الأحداث التي وقعت في جويلية 1997.

-و يقوم بالفحص جهاز مستقل ومحايد يعينه سكرتير عام منظمة الوحدة الأفريقية بالتشاور مع سكرتير الأمم المتحدة. ومع الطرفين ويبذل الجهاز المستقل جهده لتقديم تقريره إلى سكرتير عام منظمة الوحدة الأفريقية بأسلوب يراعى عنصر الوقت وتتعاون الأطراف تعاوناً كاملاً مع الجهاز المستقل. ويرسل سكرتير عام منظمة الوحدة الأفريقية بنسخة من التقرير إلى كل من الطرفين واللذين يأخذان بعين الاعتبار نصاً وروحاً وفقاً "لاتفاقية إطار العمل" وشروطها.

المادة (4):

احترام الطرفين مبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار حسب قرار قمة منظمة الوحدة الأفريقية في القاهرة في عام 1964 ، ويكون تقريرها على أساس المعاهدات الاستعمارية ذات الصلة، والقانون الدولي المعمول به.

-إقامة لجنة حدود محايدة من خمسة أعضاء تكون لها صلاحية تحديد و ترسيم حدود المعاهدة الاستعمارية التي تنبني على المعاهدات الاستعمارية ذات الصلة (1900، 1902، 1908) بالإضافة إلى القانون الدولي واجب التطبيق، وتخول اللجنة إصدار قراراتها بالعدالة والحسنى ويكون مقر اللجنة في لاهاي.

-ويعين كل طرف اثنين من المندوبين بمذكرة مكتوبة إلى سكرتير عام الأمم المتحدة خلال 45 يوماً من تاريخ تنفيذ الاتفاقية بحيث لا يكون أي واحد من الاثنين من رعايا الطرف الذي يقوم بالتعيين أو أن يكون مقيماً إقامة دائمة لديه. وفي حالة عدم تمكن الطرف الذي يقوم بالتعيين من تحديد هذين المندوبين أو كليهما، يقوم سكرتير الأمم المتحدة بهذا التعيين، ويتم اختيار رئيس اللجنة من جانب المندوبين الذين عينتهم الأطراف، وإذا لم يتمكنوا من الاتفاق على ذلك خلال 30 يوماً من تعيين آخر مندوب تم تعيينه بواسطة الأطراف. فيتم هذا التعيين بواسطة سكرتير الأمم المتحدة بعد التشاور مع الأطراف، ولا يكون الرئيس من بين المقيمين الدائمين لدى أي من الطرفين أو مواطناً لأي منهما.

-وفي حالة وفاة أو استقالة أي من المندوبين أثناء أداء مهمته، يجري تعيين مندوب بديل. أو يجري اختياره طبقاً للإجراءات المتبعة في هذه الفقرة عند تعيين أو اختيار بديل، وينبغي كذلك استخدام خبير الخرائط بالأمم المتحدة بصفة سكرتير للجنة، ليقوم بالمهام المحددة له من جانب اللجنة، كما يمكن الاستفادة من الخبرة الفنية لوحدة الخرائط التابعة للأمم المتحدة ويجوز للجنة أيضاً أن تستعين بخدمات خبراء إضافيين كلما رأت ضرورة ذلك.

-وعلى كل طرف، بعد انقضاء 45 يوماً من التاريخ الفعلي لتنفيذ هذه الاتفاقية أن يزود السكرتير بمطالبه وأدلته الخاصة بتفويض اللجنة، وهذه ينبغي تقديمها بالتالي إلى الطرف الآخر بواسطة السكرتير.

-وبعد مراجعة هذه الأدلة وخلال 45 يوماً من تسلمها يقوم السكرتير بإرسالها إلى اللجنة وإلى الأطراف مع أية وثائق تتعلق بتفويض اللجنة. وكذلك ما توصل إليه من استنتاجات تبين الأجزاء من الحدود التي لا يبدو أن عليها أي نزاع من جانب الأطراف ويقوم السكرتير بإرسال كافة الأدلة المقدمة من الأطراف إلى اللجنة.

-وفيما يتعلق بتلك الأجزاء من الحدود التي يبدو أن فيها خلافاً يثور بشأنها، وكذلك أية أجزاء من الحدود يمكن التعرف عليها وفقاً للفقرة 9 بالنظر إلى اعتقاد أي طرف بأن هناك خلافاً بشأنها، فيقوم الأطراف بتقديم الأدلة كتابة أو شفاهة، مع أية أدلة إضافية إلى اللجنة مباشرة، طبقاً لما تقرره اللجنة من إجراءات.

-وتقوم اللجنة بتطبيق قواعدها الذاتية المتعلقة بالإجراءات التي ترتكز على قرار هيئة التحكيم بالنسبة للتحكيم في المنازعات بين الدولتين وينبغي تحديد المدى الزمني النهائي للأطراف، وتكون الأدلة المقدمة متزامنة وليست متتابعة وتصدر كافة قرارات اللجنة بأغلبية المندوبين.

-وتبدأ اللجنة عملها في موعد لا يتجاوز 15 يوماً بعد تشكيلها وتبذل جهودها لكي تجعل قرارها فيما يتعلق برسم الحدود يصدر خلال ستة أشهر من أول اجتماع لها، وتأخذ اللجنة في اعتبارها هذا الهدف حين تقوم بإعداد جدول أعمالها وطبقاً للصلاحيات الممنوحة للجنة ما يجوز لها من أجل هذا الموعد النهائي، ولدى التوصل إلى القرار النهائي، فيما يتعلق برسم الحدود، تقوم اللجنة بإرسال قرارها إلى الأطراف، وإلى سكرتير عام منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة للنشر وتقوم اللجنة بترتيب الأمور لسرعة تعيين الحدود.

-وتتفق الأطراف على التعاون مع اللجنة، ومع الخبراء وهيئة الموظفين الآخرين في كافة المجالات أثناء عملية تعيين الحدود و ترسيمها، بما في ذلك تسهيل الدخول إلى الأراضي التي يسيطرون عليها، ويمنح كل طرف للجنة وموظفيها نفس المزايا والحصانات التي تنمح للمبعوثين الدبلوماسيين في ظل اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية ويتفق الطرفان على أن يكون تعيين ورسم الحدود التي تقوم به اللجنة نهائياً وملزماً، ويقوم كل طرف باحترام الحدود التي تقررت بهذه الكيفية وكذلك سلامة الأراضي وسيادة الطرف الآخر.

-وإدراكاً بأن نتائج عملية التعيين و الترسيم لم تعرف بعد، فيطلب الأطراف من الأمم المتحدة تسهيل حلّ المشكلات التي يمكن أن تنشأ نتيجة تحويل السيطرة على الأراضي، بما في ذلك النتائج التي قد تنعكس على الأفراد الذين يقيمون في أراضٍ كانت متنازعاً بشأنها من قبل.

-ويتحمل الطرفان نفقات اللجنة مناصفة، ولكي تسدد اللجنة نفقاتها، يجوز لها قبول الهبات من صندوق الأمم المتحدة الذي تم إنشاؤه حسب الفقرة 8 من قرار مجلس الأمن رقم 1177 في 26 جوان 1998، *United Nations Truct Fund*.

المادة (5):

-وتماشياً مع " اتفاقية إطار العمل"، التي تلتزم بها الأطراف للتصدي للآثار السلبية، الاقتصادية والاجتماعية التي سببتها الأزمة للسكان المدنيين، بما في ذلك أولئك الأشخاص الذين رحلوا من ديارهم تقوم لجنة مطالبات محايدة، وتكون مهمة هذه اللجنة أن تقرر من خلال التحكيم الملزم كافة المطالبات المتعلقة بالخسائر، والدمار والإصابات من جانب إحدى الحكومات ضد الحكومة الأخرى، والمواطنين (بما في ذلك الأشخاص الطبيعيين أو القانونيين) من أحد الأطراف ضد حكومة الطرف الآخر، أو

الكيانات التي تم تملكا أو إدارتها من جانب طرف آخر يكون: (أ) ذا صلة بالصراع الذي كان محلاً "لاتفاقية إطار العمل" *Frame Work Agreement*، والوسائل الخاصة بتنفيذه واتفاقية وقف الأعمال العدائية. وكذلك (ب) النتائج المترتبة على انتهاكات القانون الدولي الإنساني، ويجري تشكيل اللجنة من خمسة من المحكمين ويقوم كل طرف بإبلاغ سكرتير عام الأمم المتحدة كتابة بتعيين اثنين من الأعضاء في خلال 45 يوماً من التاريخ الفعلي لتنفيذه هذه الاتفاقية، ولا ينبغي أن يكون كل منهما من رعايا الطرف الذي يقوم بهذا التعيين، ولا ممن يقيمون لديه، وفي حالة عدم تمكن أحد الأطراف من تحديد أسم أحد المحكمين أو كليهما من خلال الوقت المحدد لذلك، يقوم سكرتير الأمم المتحدة بهذا التعيين.

-ويجري اختيار رئيس اللجنة من جانب المحكمين الذين تم تعيينهم بواسطة الأطراف، وإذا لم يتم الاتفاق بينهم خلال 30 يوماً من تاريخ تعيين آخر محكم تم تعيينه من جانب الأطراف، فيكون التعيين بواسطة سكرتير عام الأمم المتحدة، بعد التشاور مع الأطراف المعنية، ولا ينبغي أن يكون الرئيس من مواطني أي طرف من الأطراف ولا ممن يكونون مقيمين بصفة دائمة لدى أي طرف منهم.

-وفي حالة وفاة أي عضو من أعضاء اللجنة أو قيامه بتقديم استقالته أثناء الإجراءات يتم تعيين عضو بديل، أو اختياره طبقاً للإجراءات المتبعة في هذه الفقرة، والتي يكون قد تم تطبيقها في تعيين أو اختيار المحكم الذي يتم الإحلال محله، ويكون مقر اللجنة في لاهاي، ويمكن للجنة طبقاً للصلاحيات الممنوحة لها أن تستمع إلى الحجج والقيام بعمليات للفحص والتحري في الأراضي الخاصة بأي طرف من الأطراف، أو في أي مكان آخر إذا رأت ضرورة لذلك، ويكون للجنة صلاحيات استخدام الأشخاص الذين يتوافر لديهم الخبرة الإدارية والكتابية إذا رأت ضرورة ذلك للقيام بمهمتها بما في ذلك إنشاء السجلات، ويكمن للجنة الاحتفاظ أيضاً ببعض المستشارين والخبراء من أجل دفع عجلة عملها والانتهاء منه، وتقوم اللجنة بتطبيق القواعد الخاصة بها والمبني على قواعد محكمة التحكيم لعام 1992 المتعلقة بالنزاع بين الدولتين. وتصدر كافة قرارات اللجنة بأغلبية المندوبين.

-ويجري تقديم المطالبات إلى اللجنة من جانب كل من الأطراف لصالحه، ولصالح رعاياه، بما في ذلك الأشخاص الطبيعيون أو الأشخاص القانونيون، ولا ينبغي التأخر في تقديم المطالبات عن موعد غايته عام واحد من تاريخ وضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ.

-وفيما عدا المطالبات المقدمة من خلال آلية أخرى متفق عليها من آليات التسوية، وفقاً للفقرة 17 أو تكون المطالبة مدرجة في ملف آخر سابق على تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية تكون اللجنة بمثابة المحكمة الوحيدة التي تصدر الحكم على المطالبات المبينة في الفقرة (1)، أو تندرج تحت الفقرة 9 من هذه

المادة، أو أية مطالبات يمكن أن تكون قد قدمت قبل انقضاء الموعد النهائي، يتم إبطالها طبقاً لأحكام القانون الدولي.

-وفي بعض الحالات المناسبة، يجوز لكل من الأطراف تقديم مطالبات لصالح أفراد من اريتريا أو أثيوبيا لا يكونون من رعاياهم، وهذه المطالبات تنظر إليها اللجنة على نفس الأسس التي تقدم بها المطالبات التي تقدم لصالح رعايا الطرف من الأطراف.

-ومن أجل تيسير عملية الإسراع في حلّ هذه المنازعات، يكون للجنة السلطة في اتخاذ الطرق الفعالة لمعالجة الحالات، والدعاوى بالأسلوب الذي تراه مناسباً مثل الإجراءات العاجلة لفحص الدعاوى، واختيار مدى جدية المطالبات العاجلة لفحص الدعاوى واختبار مدى جدية المطالبات على أساس "العينات" لمزيد من التحقق في حالة سماح الظروف بذلك.

-وفي حالة تطبيق مبدأ قانوني على أي من الأطراف يجوز للجنة أن تقرر الأخذ بمطالبات محددة أو بمجموعة مطالبات على أساس الأولوية، وتقوم اللجنة ببدء عملها في موعد لا يتعدى 15 يوماً بعد تشكيلها وعليها أن تسعى إلى إتمام عملها في خلال ثلاث سنوات من التاريخ الذي تنتهي فيه فترة تلقي المطالبات طبقاً لأحكام الفقرة 8.

-وتكون قرارات اللجنة وما تصدره من أحكام نهائية وملزمة، وتتفق الأطراف على إحترام كافة القرارات وأن تقوم بتنفيذ الأحكام الصادرة ضدها على وجه السرعة، ويمنح كل طرف الأعضاء اللجنة وموظفيها المزايا، الحصانات التي تمنح للممثلين الدبلوماسيين وفقاً لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية.

المادة (6):

- تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ من تاريخ التوقيع عليها ويخول الأطراف سكرتير عام منظمة الوحدة الأفريقية في تسجيل هذه الاتفاقية لدى سكرتارية الأمم المتحدة طبقاً للمادة 102 (1) من ميثاق الأمم المتحدة تحريراً في نوفمبر 2000 من نسختين باللغة الإنجليزية.

المصدر : صباح عكار صالح ، المرجع السابق ، ص ص 261-265.

الملحق رقم (09) :

الرئيس الاريتري أسياس أفورقي

المصدر :

عبد اللطيف المناوي : العلاقات المصرية الاريترية ، لقاء مع الرئيس أسياس أفورقي ، برنامج ملف خاص ، القناة الأولى ، التلفزيون المصري ، 6 ماي 2010 .

الملحق رقم (10) :

صورة الرئيس الإثيوبي ميليس زيناوي

المصدر :

http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2012/08/120821_zinawi_profile.shtml

ملحق رقم (11)

الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة يتوسط كل من الرئيس الاثيوبي ميليس زناوي و الرئيس الاريتري أسياس أفورقي

المصدر :

أحمد حسن دحلي : الأزمة الحدودية بين إثيوبيا و اريتريا مرور عقد على قرار مفوضية ترسيم الحدود ، المركز الاريتري للدراسات الإستراتيجية ، أسمرا ، 11 أفريل 2012 م ، ص2 .

البيبليوغرافيا

قائمة المصادر و المراجع :

الكتب :

1-أبو بكر محمد عثمان: **تاريخ اريتريا المعاصر أرضا وشعبا**، مكتبة الإسكندرية، القاهرة ، 1994 م .

2-إجلال محمود رأفت ، **إبراهيم احمد نصر الدين ، القرن الإفريقي المتغيرات الداخلية والصراعات الداخلية** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1985 .

3-الباشا محجوب : **الإخوة الأعداء الحرب الإثيوبية الاريترية 1998م – 2008م** ، المركز العالمي للدراسات الإفريقية ، القاهرة ، جويلية 2009 م .

4-بوعشة محمد : **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوة الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الاريترية** ، دار الجيل ، الجزائر،2003.

5-تريفاسكيس ج.ك.ن : **اريتريا مستعمرة في مرحلة الانتقال 1941م – 1952م**، ترجمة جوزيف صفير ، دار المسيرة ، بيروت ، 1977م .

6-ديفدسون بازيل وآخرون ، **وراء الحرب في اريتريا** ، ترجمة محمد مشموشي ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ،[د ت].

7-رحيم محمد وليد : **الأمم المتحدة و حفظ السلم و الأمن الدوليين** ، المكتبة العصرية للطباعة و النشر ، 1994 م .

8-الزمزمي بشير عبد المحمود حبيب : **المؤثرات السياسية و الأمنية على العلاقات السودانية الاريترية في الفترة 1991 – 2007** ، مطابع السودان ، الخرطوم ،[د.ت].

9-سبي عثمان صالح : **الصراع على حوض البحر الأحمر عبر التاريخ** ، دار الفجر الجديد للنشر و التوزيع ، بيروت ،[د ت].

10- سبي عثمان صالح : **جغرافية اريتريا**، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 1983 م .

11- شاكر محمود : **ارتريا والحبشة** ، المكتب الإسلامي، بيروت ،[د ت] ، ط2.

12- الصادق عابدين عبد الصبور: **اريتريا والسودان تطور العلاقات الإستراتيجية سبتمبر 1961م- ديسمبر 1982م**، مركز الدراسات الإستراتيجية الخرطوم، 2012 م .

13- الضو فتحي محمد : **حوار البندقية : الأجندة الخفية في الحرب الإثيوبية الاريترية** ، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة ، 2000 م .

14- عايش علي صالح : **العلاقات اليمنية الإثيوبية 1990 – 2002** ، مركز البحوث و المعلومات ، صنعاء ، 2003 م .

15- قريب الله حسن الشيخ الفاتح: **السودان دار الهجرتين الأولى والثانية للصحابة**، المؤسسة العامة للطباعة والنشر والتوزيع، الخرطوم،[د ت].

16- محمود إبراهيم حمد : **صراع الأجيال الاريترية ضد المستعمر 1941م – 1991 م الوحدة الوطنية قبل البندقية** ، المكتبة الاريترية ، 2009 م .

17- محمود جميل مصعب : **التطورات السياسية الأمريكية اتجاه أفريقيا وانعكاساتها الدولية**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2006 .

الرسائل الجامعية :

1-الخولاني علي حسن: **السياسة الخارجية اليمنية اتجاه دول القرن الإفريقي دراسة حالة الصومال (1995-2005)** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية ، إشراف الدكتور محمد سليم قلالة،

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية و الإعلام جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، السنة الجامعية 2007م – 2008م.

2-زايدي حميد : **تسوية النزاع الإثيوبي الاريتري في إطار اتفاق السلام الموقع بالجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في القانون ، إشراف محمد ناصر بوغزالة ، فرع القانون الدولي و العلاقات الدولية ، كلية الحقوق، جامعة الجزائر ،السنة الجامعية 2005 م – 2006م.

3-صالح صباح عكار : **الصراعات الإقليمية في منطقة القرن الإفريقي بعد انتهاء الحرب الباردة أنموذج تطبيقي الصراع الإثيوبي الاريتري** ، رسالة مقدمة نيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية ، فرع دراسات دولية ، إشراف نزار إسماعيل عبد اللطيف الحيالي ، فرع الدراسات الدولية ، كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد ، السنة الجامعية 2011 م .

4-فارس العربي : **دور الوساطة المختلطة في تسوية النزاع الإثيوبي الاريتري 1998 – 2002 (مع التركيز على الوسيط الجزائري)**، إشراف حسين سنطوح ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص دبلوماسية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ،جامعة الجزائر3، السنة الجامعية 2012 م – 2013م .

5-علي مختار : **النزاع الإثيوبي الاريتري في الصحافة الجزائرية دراسة تحليلية لصحيفتي الشعب و الخبر 1998- 2000** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال ، إشراف أحمد حمدي ، قسم علوم

الإعـلام و الاتصـال ، كليـة العلـوم السياسـية و الإعـلام ، جامعـة الجزائـر ، السـنة الجامعية 2004 م– 2005 م .

6-الفقـي عبيـر محمـد احمـد : **أثـر المحـددات الداخليـة علـى العلاقـات الاريتريـة الإثيوبيـة** ، مـذكرة مقدمـة لنيـل شـهادة ماجيسـتير فـي السياسـة ، معهـد البحـوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2012 م .

7-مقـدم فيصـل : **الدبلوماسـية الجزائريـة و النـزاع الإثيـوبي الاريتـري ، مـذكرة مقدمـة لنيـل شـهادة ماجيسـتير فـي القـانون** ، إشـراف عمـر سـعد الله ، كليـة الحقوق ، جامعة الجزائر ،السنة الجامعية 2007 م – 2008 م .

الجرائد و المجلات :

- **الجرائد :**

1-سـعادة وسـام :" قـراءة فـي كتـاب "الأجنـدة الخفيـة" تأديـب أثيوبيـا للاسـتقلالية الاريتريـة : تثبيـت لحكـم التيغـراي وتطلـع إلـى دور إقليمـي " ، **جريـدة الحيـاة** ، عدد 13759 ، القاهرة ، 12 نوفمبر 2000 م .

2-"أديـس أبابـا تعلـن أن قواتهـا ستواصـل القتـال . مقـاتلات إثيوبيـة تقصـف مطـار اسـمرا واريتريـا تلمـح إلـى تـورط روسـي " ، **جريـدة الحيـاة** ، القـاهرة ، 30 مـاي 2000م .

3- عبـد العلـيم حسـن : اريتريـا و إثيوبيـا تحـتفلان اليـوم فـي الجزائـر بتوقيـع اتفـاق سـلام بحضـور أنـان و أولبرايـت ، **جريـدة الشـرق الأوسـط** ، عـدد 8050،الشـركة السعودية للتوزيع ، الرياض ، 12 ديسمبر 2000 .

- **المجلات :**

1- أبـو الفضـل محمـد: " الخـلاف بـين اريتريـا و السـودان فـي ميـدان العلاقـات الإقليميـة " ، **مجلـة السياسـية الدوليـة** ، مؤسسـة الأهـرام للدراسـات، القـاهرة ، عدد جانفي 2003م.

2- الأمـين أسـامة عبـد الرحمـان: "التغلغـل الإسـرائيلي فـي إفريقيـا (إثيوبيـا أنموذجـا) وأثـره علـى دول حـوض النيـل الشـرقي" ، **مجلـة دراسـات افريقيـة** ، عـدد 49 ، جامعة إفريقيا العالمية ، القاهرة ، جوان 2013 .

3- بيبـرس سـامية : " القمـة الإفريقيـة ال35 فـي الجزائـر... النتـائج و الـدلالات "، **مجلـة السياسـة الدوليـة** ، عـدد 138 ، مؤسسـة الأهـرام للدراسـات ، القـاهرة ، أكتوبر 1999م.

4- حليمـة صـلاح : " النـزاع الاريتـري الإثيـوبي (رؤيـة تحليليـة) "، **مجلـة السياسـة الدوليـة** ، العـدد 136 ، مؤسسـة الأهـرام للدراسـات ، القـاهرة ، أفريـل 1999 م .

5- دحلـي أحمـد حسـن : " الأزمـة الحدوديـة بـين إريتريـا وإثيوبيـا "، **مجلـة آفـاق إفريقية** ، العدد 3 ، الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، 2000م .

6- شـافعي بـدر : " النـزاع الإثيـوبي الإريتـري احتمـالات المسـتقبل " ، **مجلـة السياسـة الدوليـة**، عـدد 141 ، مؤسسـة الأهـرام للدراسـات ، القـاهرة ، جويليـة 2000 م .

7- شـعيب مختـار : " الصـراع الإريتـري الإثيـوبي علـى الحـدود "، **مجلـة السياسـة الدولية** ، عدد 133 ، مؤسسة الأهرام للدراسات ، القاهرة ، جويلية 1998م.

8- عبيد منى حسين: " السياسة الإسرائيلية اتجاه دول شرق إفريقيا(إثيوبيا- السودان أنموذجا) ، **مجلة مركز الدراسات الفلسطينية** ، مركز الدراسات الدولية " ، جامعة بغداد ، العدد 11،[د ت].

9- العنبكي طه حميد حسن : "تطورات الصراع الاريتري الإثيوبي ومواقف القوى والمنظمات الإقليمية والدولية "، **مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية** ، العددان 1و2 ، المجلد 3،كلية القانون ، جامعة القادسية ، العراق ،جوان ديسمبر 2010 م .

10- فودة محمد رضا : " أبعاد الصراع الاريتري الإثيوبي" ، **مجلة السياسة الدولية** ، عدد 136 ، مؤسسة الأهرام للدراسات ، القاهرة ،أفريل 1999 م .

11- مكتب الإعلام بالتحالف الديمقراطي الاريتري ، "النظام الاريتري هو الذي ورط نفسه" ، **مجلة التحالف الديمقراطي** ، عدد 6 ، لندن ، سبتمبر 2005 .

12- ياسين معاوية : " سيرة ذاتية " إثيوبيا " ، **مجلة الوسط** ، عدد 230 ، لندن ، 24 جوان 1996 م .

13- أ. م . د . بان غانم الصانع : " التدخل الإثيوبي – الأمريكي في الصومال"، **أوراق سياسية** ، العدد 2 ، كلية العلوم السياسية ، جامعة الموصل ، العراق، 2008.

الحصص التلفزيونية :

1- عبد اللطيف المناوي : **العلاقات المصرية الاريترية** ، برنامج ملف خاص ، لقاء مع الرئيس أسياس أفورقي ، القناة الأولى ، التلفزيون المصري ، 6 ماي 2010 .

التقارير :

1-تقرير بعثة الأمم المتحدة المتحدة إلى إثيوبيا و اريتريا ، إعداد قسم خدمات شبكة الإنترنت بالأمم المتحدة – إدارة شؤون الإعلام ، الأمم المتحدة 2016-2015 .

2-أحمد حسن دحلي : **الأزمة الحدودية بين إثيوبيا و اريتريا مرور عقد على قرار مفوضية ترسيم الحدود** ، المركز الاريتري للدراسات الاستراتيجية ، أسمرا، 11 أفريل 2012 م .

الموسوعات :

1-الجمل شوقي عطاالله و آخرون: **موسوعة التاريخ والسياسة في إفريقيا**، المكتبة الانجلومصرية، القاهرة، 2009م.

2-الخوند مسعود : الموسوعة التاريخية الجغرافية ، **إفريقية في شخصية القارة شخصية الأقاليم**، المكتبة الأنجلو مصرية ، القاهرة ، [د ت] .

3-الكيالي عبد الوهاب: **موسوعة السياسة**، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994 م .

المراجع باللغة الأجنبية :

A) OUVRAGES :

3- Getachew Beghashaw "The Impasse of the Ethiopia-Eritrea Conflict". Inleenco late (ed) the search for peace: the conflict Between Ethiopia and Eritrea. Proceedings of scholary conference on the Ethiopia-Eritrea conflict, Heldin olso, Norway 6-7 July, 2006

4- Paul B. Henze : layers of time : A history of Ethiopia, palgrave macmilan , Adis ababa, 2000,
5- Paul Henz :eriteria's war : confrontation , international reponse , outcome , prospect , Adis ababa shama books , 2001

B) Revues et Journaaux :

1- Ethiopie – Erythrée ; speçial accord d'Alger ; chronologie de la mediation algerienne", n 10997 , journal elmoudjahid , 12-02-2000
2- Fouriere (s) : Etiopia – Erythree : un an de guerre , afrique contemporaine , n
190 , Apil – Juin .

RAPPORTS :

1- Profile: Susan Rice, BBC News, December 1, 2008.
2- Liberary of congres- fedral reserch division, country profile : Ethiopia, april 2005.

Sites internet :

1- **http://www.hafash.org/index.php?option=com_content&id=2163 :2010-01-10&Itemid=639**
2- **http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/karn-Afric/sec122.htm**
3- **http://www.sudaress.com/sudanile/27142**
4- **http://www.islamonline.net/arabic/politics/2002/01/article11.shtml**
5- **http://www.lib.utexas.edu/maps/ethiopia.html**
6- **http://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/2859.htm**
7- **http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2012/08/120821_zinawi_profile.shtml**
8- **https://documents-dds-ny.un.org**

فهرس المحتويات

العنوان **الصفحة**

إهداء . .....

شكر وعرفان . .....

مقدمة .....أ- ز

فصل تمهيدي : معطيات عامة حول طرفي النزاع (إثيوبيا – اريتريا).....

المبحث الأول : إثيوبيا. 9

المطلب الأول : الموقع الجيوسياسي 9

المطلب الثاني : التركيبة السكانية 10

المطلب الثالث : الإمكانيات الاقتصادية. 13

المطلب الرابع : النظام السياسي. 15

المبحث الثاني : اريتريا 17

المطلب الأول : الموقع الجيوسياسي 17

المطلب الثاني : التركيبة السكانية 18

المطلب الثالث : الإمكانيات الاقتصادية 20

المطلب الرابع : النظام السياسي. 24

الفصل الأول : خلفيات النزاع الإثيوبي الاريتري و تطوراته .....

تمهيد.....27

المبحث الأول : جذور النزاع :.....28

المطلب الأول : جذور النزاع للفترة 1885 م – 1952 م 28

المطلب الثاني : جذور النزاع للفترة 1952 م – 1993 م.....31

المبحث الثاني : أسباب النزاع 36

المطلب الأول : أسباب استراتيجية 36

المطلب الثاني : أسباب سياسية 38

المطلب الثالث : أسباب اقتصادية 39

المطلب الرابع : أسباب خارجية 41

المبحث الثالث : تطورات النزاع الإثيوبي الاريتري في الفترة (1998 – 2000).....42

المطلب الأول : الجولة الأولى 6 ماي 1998 م 42

المطلب الثاني : الجولة الثانية 18 جانفي 1999 م 44

المطلب الثالث : الجولة الثالثة 12 ماي 2000 م 46

خلاصة.....49

الفصل الثاني : دور القوى و المنظمات الإقليمية و الدولية في النزاع و جهود التسوية....

تمهيد 51

المبحث الأول : دور القوى الإقليمية.....52

المطلب الأول : دور دول الجوار 52

– السودان 52

– مصر.....53

– اليمن.....54

- جيبوتي.....55

- الصومال.....55

المطلب الثاني : دور منظمة الوحدة الإفريقية 56

المبحث الثاني : دور القوى الدولية.....57

المطلب الأول : دور الأمريكي 59

المطلب الثاني : الدور الإسرائيلي 60

المطلب الثالث : الدور الأوروبي 62

المطلب الرابع : دور الأمم المتحدة 63

المبحث الثالث : الوساطة الجزائرية و تسوية النزاع 64

المطلب الأول : الوساطة الجزائرية و توقيع اتفاق وقف إطلاق النار 64

المطلب الثاني : اتفاق السلام الشامل 68

خلاصة..... **71**

خاتمة **73**

الملاحق **79**

البيبليوغرافيا **105**

فهرس المحتويات.....**114**